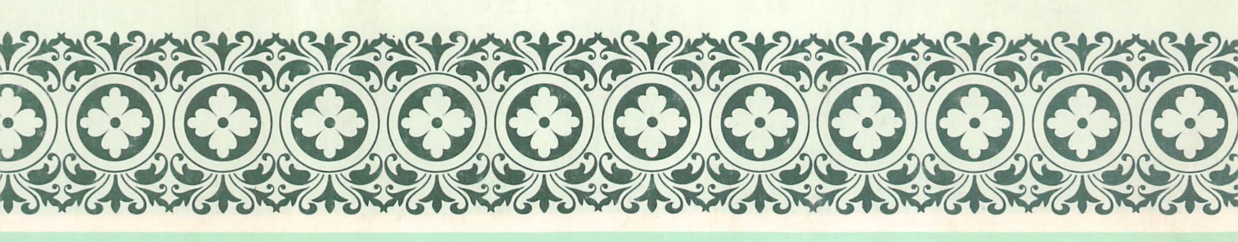
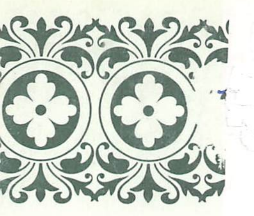


عبد القادر العماري

من أجل الإسلام

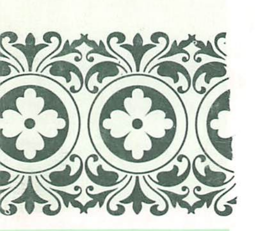








الناشـــــر
دار الضياء للنشر والتوزيع
الأردن ـ عمّان ـ مركز العبدلي التجاري
ص.ب ٩٢٥٧٩٨
☎ ٦٧٨٥٠٢





مطبعة النور النموذجية
تلفون ٨٤٣٧٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم



من أجل الإسلام

ردود على كتابات عدد من المؤلفين والكتّاب

الشيخ : عبد القادر بن محمد العماري




الإهداء
إلى روح والدي
الذي غرس في نفسي محبة الحق
وكراهية الباطل ...
عبد القادر

مقدمـــــة

إن الحمد لله، نحمده ونستغفره، ونعوذ بالله ومن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألّا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛ أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون.

وبعــــد،،

فإن الأقلام التي توجه وتسخر للتشكيك في الإسلام ومبادئه، وتطعن في رجاله وفي الصفوة المختارة من صحابة رسول الله ﷺ؛ قد وجدت لها مجالا فسيحاً في عالمنا الاسلامي.

وعنـدمـا يقـرأ المسلم لهذه الاقـلام يتملكه شعور بالأسى على هؤلاء الكتّاب الذين رضوا لأنفسهم أن يكونوا معاول هدم لصرح الاسلام المنيف الشامخ؛ ويتساءل: هل يجب أن يرد على هؤلاء لدفع شبهاتهم وافتراءاتهم، أو يتركوا وشأنهم لأنهم لن يستطيعوا أن ينالوا من هذا الصرح الشامخ شيئاً، وربما استشهد بقول الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها ... فلم يُضِرْها، وأوهى قرنَه الوَعِلُ

أو بقول الآخر:

يا ناطحَ الجبل العالي ليوهنه ... أشفق على الرأس؛ لاتشفق على الجبل

ولكن إذا فكر الانسان قليلا فسيجد أن الناس ليسوا كلهم على مستوىً واحد من الفهم والوعي ؛ فمنهم من يتأثر بها قرأ؛ وخاصة إذا كان الكاتب قد لبّس الأمور، وتظاهر بالحرص على قول الحقيقة، وادّعى أنه ينطلق في الكتابة من إيهانه الراسخ بالإسلام . .

والتصدي للمحرّفين والمشككين الذين يثيرون الشبهات أمر واجب في الشرع، والرد عن عرض المؤمن من المأمور به في دين الإسلام، فكيف إذا كان هذا الرد عن الصفوة المختارة من المؤمنين؛ الذين قام على أكتافهم دين الإسلام؟!!

ولهذا كتبت هذه المقالات ونشرتها في حينها، وقد أشار عليّ بعض الإخوة أن أجمعها في كتاب لتعم فائدتها فكان هذا الكتاب الذي أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

عبد القادر بن محمد العماري
القاضي بالمحكمة الشرعية الأولى

صَلاحُ الدِّينِ وَالسُّهْرَوَرْدِيُّ



صلاح الدين والسهـــــروردي

قرأت ما كتبـه الأستـاذ.حسن طلب. في ملحق جريدة الـراية بالعدد رقم (٨٧٣) بتـاريخ ١٤٠٢/١٢/٢٦هـ-١٣/١٠/١٩٨٢م. بعنـوان (إعدام حكيم الإشراق وإحراق جميع مؤلفاته كان أبشع ما اقترفته يدا صلاح الدين الأيوبي). يؤسفني أن أقول: إن هذا العنوان فيه من البشاعة والتجني على البطل صلاح الدين الأيوبي ما يُستحق عليه التأنيب؛ إذ معناه أن لصلاح الدين أعمالاً كثيرة بشعة كان أبشعها قتل السهروردي، ولو كان التعبير على نحو قوله (من أخطاء صلاح الدين قتل السهروردي لكان الأمر محتملا، ومع هذا فليس في قتل السهروردي أي خطأ أو ملام على صلاح الدين الذي عرف بشدة تمسكه بالحق والدفاع عن الإسلام، ولم يقتل السهروردي إلا بعد أن توفرت الأدلة على استحقاقه للقتل، فقد ألقى القبض عليه في فترة كانت المنـطقة تموج بالجيوش الصليبية بقيادة ملوك انجلترا وألمانيا وفرنسا والنمسا وغيرهم، وصلاح الدين كان يعد العدة لطرد الصليبيين من بلاد المسلمين، وكـان للسهـروردي نشاط سياسي وأفكار باطنية واضحة، وكان الباطنيون يتآمرون مع الصليبيين بعد أن قضى صلاح الدين على ملكهم في مصر ووحد الجيوش الإسـلامية، كما وحـد المـدارس والثقـافـة لضمان النصر لصالح المسلمين، وكان السهروردي إلى جانب نشاطه السياسي يعلن أفكارا تعتبر في نظر الإسـلام كفـرا وإلحادا وزندقة وخروجا على دين الاسلام وجماعة المسلمـين، فحكم علماء الإسـلام بكفـره وردتـه واستحقاقه للقتل، فنفذ صلاح الدين هذا الحكم تطبيقاً لشرع الله في إقامة حد الردة. وقد كـان

السهروردي شافعي المذهب مثله مثل صلاح الدين فاعتنق آفكار الباطنيين.
وكيف لا يكون مرتدا من تطاول على الذات الإلهيه ومقام النبوة. فإباحة ذلك تؤدي إلى أن ينفرط العقد ولا تبقى هناك أوامر إلهيه ونبوية لها قداستها ويهتدي بها الناس في حياتهم وسلوكهم؛ فتعم الفوضى ويختل نظام الحياة. وليس الفكر هو التطاول على الإله والرسول. وقد ظهر في تاريخ المسلمين العلماء والمفكرون والفلاسفة الذين كانت أبحاثهم ودراساتهم هي النواة لنهضة أوروبا لم يقتلهم أحد ولم يضطهدهم أحد، بينما أوروبا كانت على العكس من ذلك؛ فتاريخها مليء باضطهاد الحريات وقتل العلماء والمفكرين وليس في تاريخ المسلمين ما يصل إلى واحد في المائة مما كان في أوروبا، ومحاكم التفتيش التي لم يكن لها مثيل في تاريخ الأمم أكبر شاهد على ذلك.

فهل يعقل أن يشغل صلاح الدين بالسهروردي نفسه في الوقت الذي تحاصر فيه عكا من قبل الصليبيين ثم يحتلونها ويخرجون المسلمين منها بعد أن نصبوا عليها سبعة مجانيق واستولوا على السفن التي أرسلت للنجدة من بيروت. واستهلت سنة ٥٨٨ وهي السنة التي قتل فيها السهروردي وصلاح الدين في مخيمه بالقدس يصلح سورها يحمل الحجارة على كتفيه ومعه العلماء والفقهاء، والصليبيون يهددونه من جهة عسقلان؟ هل يعقل في هذه الظروف الصعبة أن يشغل نفسه بقتل السهروردي إن لم يكن في قتله مصلحة للاسلام والمسلمين وأنه يستحق القتل شرعا؟!!

والسهروردي نفسه لما تحقق القتل أخذ يردد منشدا هذا البيت:

أرى قدمي أراقَ دَمي وهَانَ دمي فها ندمي

ومعنى ذلك اعترافه أنه هو الذي جنى على نفسه، ولا ننسى أنه هو صاحب البيت القائل:

بالسر إن باحوا (تباح) دماؤهم وكذا دماء البائحين تباح

فلعله من قلة عقله باح بسره. والخلاصة أن السهروردي قد اجتمعت عليه عدة أسباب عقائدية وسياسية تبيح قتله شرعاً.

ويجب أن ننتبه لكل ما يروجه المستشرقون وتلاميذهم مما يسمونه اضطهاداً لحرية الفكر من قبل صلاح الدين؛ ذلك لأن صلاح الدين لم يدع ثغرة يدخل منها الأعداء بالقضاء على المرتكزات التي يرتكزون عليها. فصلاح الدين لم يستطع أن يحرر القدس إلا بعد أن خطا خطوات في سبيل وحدة الصف والهدف للأمة، وتوحدت الشعوب الإسلامية خلفه وقامت بمبادرات في كل المجالات الفكرية والثقافية والعسكرية والاقتصادية مما حقق له النصر على الصليبيين، وعندما أسر «ريتشارد قلب الأسد» وأحسن اليه وعالجه كبر على رجل مثل «جورجي زيدان» أن يعتبر ذلك من حسنات صلاح الدين وأنها مأثرة إسلامية، فذهب يتهمه بالماسونية قائلا: إنه لن يحسن إلى قلب الأسد هكذا إذا لم يكن هو وقلب الأسد ماسونيين. سبحانك هذا بهتان عظيم.

ويقول الكاتب: إن صلاح الدين قد أحرق كل مؤلفات السهروردي، فكيف إذنْ اطلع على كتبه وأشعاره وقد نسي أنه قال في المقال نفسه: إن الدكتور «أبو ريان» حقق له بعض كتبه ورسائله وذكر كتابه (هياكل النور) و (وحكمة الإشراق). ونزيد نحن لعلمه أن له أيضا (التنقيحات في الأصول) أو (التلويحات) ورسالة الغربة الغريبة. فمن أين جاءت هذه الكتب إذا كان صلاح الدين قد أحرق كتبه كلها؟

ومهما يكن من أمر فإننا في ظروفنا الحالية في حاجة إلى أن نشيد بصلاح الدين وأمثاله لا بالسهروردي وأمثاله، وأن ندعوا الناس -وخاصة حكام المسلمين- إلى الإقتداء بصلاح الدين لتخليص الديار من براثن الغزاة والمحتلين ورفع راية واحدة هي راية الاسلام الصحيح البعيد عن الدجل و

الشعوذة والإلحاد والزندقة، فقد آبعد صلاح الدين أولئك الذين يصرفون المسلمين عن الجهاد والكفاح بخرافاتهم أمثال السهروردي الذي كان يشغل الناس بالشعوذة والجدل العقيم مما جعل بعض الناس يفتنون به. قال أحد أتباعه من فقهاء العجم: «إنه كان في صحبته وقد خرجوا من دمشق في طريق من يتوجه إلى حلب، قال فلما وصلنا إلى القابون -القرية التي على باب دمشق من طريق من يتوجه الى حلب- لقينا قطيع غنم مع تركماني، فقلنا للشيخ: يا مولانا نريد من هذه الغنم رأسا نأكله، فقال: معي عشرة دراهم خذوها واشتروا بها رأس الغنم، فاشترينا من التركماني الرأس الغنم ومشينا قليلا، فلحقنا رفيق له وقال: ردوا هذا الرأس وخذوا أصغر منه فإن هذا ما عرف يبيعكم. يساوي هذا الرأس أكثر من ذلك وتقاولنا نحن وإياه فلما عرف الشيخ ذلك قال لنا خذوا الرأس وامشوا، وأنا أقف وأرضيه فتقدمنا نحن وبقي الشيخ يتحدث ويطيب قلبه فلما أبعدنا قليلا تركه وتبعنا، وبقي التركماني يمشي خلفه ويصيح به وهو لا يلتفت إليه، فلما لم يكلمه لحقه بغيظ وجذب يده اليسرى وقال أين تروح وتخليني؟ وإذا بيد الشيخ انخلعت من عند كتفه وبقيت في يد التركماني، وتحير في أمره، فرمى اليد وخاف، فرجع الشيخ وأخذ تلك اليد بيده اليمنى ولحقنا وبقي التركماني راجعا وهو يتلفت إليه حتى غاب عنه، ولما وصل الشيخ إلينا رأينا في يده منديلا».

وقال ابن خلكان «ويحكى عنه» من مثل هذا الأشياء حكايات كثيرة الله أعلم بصحتها، وقال الشيخ سيف الدين الاسدي: اجتمعت بالسهروردي في حلب، فقال لي: لا بد أن أملك الأرض، فقلت له: من أين لك هذا؟ فقال: رأيت في المنام كأني شربت البحر، قلت لعل هذا يكون اشتهار العلم أو ما يناسب هذا، فرأيته لا يرجع عما وقع في نفسه ورأيته كثير العلم قليل العقل.

ويقـول ابن خلكـان أيضـا: «أقمت بحلب سنتين للاشتغال بالعلم الشريف، ورأيت أهلها مختلفين في أمره وكل واحد يتكلم على قدر هواه؛ فمنهم من ينسبه إلى الزندقة والإلحاد، ومنهم من يعتقد فيه الصلاح وأنه من أهل الكرامات، ويقولون ظهر له بعد قتله ما يشهد لة بذلك، وأكثر الناس على أنه كان ملحدا لايعتقد شيئا»

ومما ينبغي التنبيه عليه أن روايات المؤرخين كثيرا ما تتضارب وتتناقض وكل يأخذ منها ما يتفق ورأيه كما فعل الأخ الكاتب، فقد أيّد رواية العماد الأصفهاني، فبعد أن قرر أن السهروردي قد استشهد في سبيل حرية الفكر، ذكـر رواية الأصفهـاني وفيهـا: «إن فقهـاء حلب قد تعصبوا عليه ما خلا الفقيهين ابني جهبل»، وفيها أن الفقهاء قالوا له: «أنت قلت في تصانيفك إن الله قادر على أن يخلق نبيا وهذا مستحيل، فقال لهم ما حد قدرته؟ أليس القادر اذا أراد شيئا لا يمتنع عليه؟ قالوا بلى، قال: فالله قادر على كل شيء. قالوا إلا على خلق نبي فإنه مستحيل. قال هل يستحيل مطلقا أم لا؟ قالوا كفرت: وعملوا له أسبابا لأنه بالجملة كان عنده نقص عقل لا علم، ومن جملته أنه سمى نفسه المؤيد بالملكوت».

ثم يقول الكاتب في تعليقه «هذا هو نص العماد وإن دل هذا النص على شيء فإنما يدل على طابع الافتعال والتآمر في هذه المناظرة، فواضح أن النية مبيتة مسبقا للايقاع بالرجل، كما أن النهاية المبسترة للمناظرة خير شاهد على ذلك، ولا شك أن مأساة السهروردي هذه تشكل إحدى الصفحات السوداء في تاريخ التعصب الإسلامي شأنها شأن مأساة الحلاج بالضبط».

ومن المؤسف أن الكاتب بدلا من أن يشك في الرواية نفسها باعتبارها هي المفتعلة والمبتسرة، يذهب إلى التشكيك في المناظرة فهل يعقل أن فقهاء كبارا يخونهم التعبير إلى هذا الحد فيقولون «إلا على خلق النبي»؟ وأي فقيه

منهم قال هذا القول؟ وهل المتكلمون جماعة أو واحد؟ وهل لا بد أن يكون التعبير واحدا من عدد من الفقهاء؟ فهل هم عاجزون أن يقولوا له إن النبي محمـدا ﷺ خاتم النبيين، وإن محمـداً ﷺ هو الـذي قال لا نبي بعدي؟ والدليل أن هذه الروايات فيها تناقض واضطراب أنها جعلت الفقيهين ابني جهبل إلى جانب السهروردي ولم يتعصبا ضده بينما ذكرت روايات تاريخية أخرى أن هذين الشيخين كانا أشد الفقهاء عليه.

فقد جاء في وفيات الاعيان لابن خلكان عن السهروردي: «وكان يتهم بانحلال العقيدة والتعطيل، ويعتقد مذهب الحكماء المتقدمين واشتهر عنه ذلك فلما وصل إلى حلب أفتى علمائها بإباحة قتله بسبب اعتقاده وما ظهر لهم من سوء مذهبه، وكان أشد الجماعة عليه الشيخين زين الدين ومجد الدين ابني جهبل».

ونحن لا ننكـر وجـود بعض السلبيات في تاريخ المسلمـين. وبعض العلماء عذب وسجن، وبعضهم قتل بغير حق، إلا أن المستشرقين لا يهمهم إلا أمثال الحلاج والسهروردي، ولا ندري ماذا يستفيد العرب والمسلمون من هذه الدراسات التي يسمونها أدبية، والتي لا تهتم إلا بالسلبيات في تاريخ المسلمين من غير إظهار الجوانب المجيدة في تاريخهم، ويلاحظ أن المستشرقين والكتّـاب الغـربيين أخـذوا يركـزون على بعض الشخصيات في التـاريخ الإسلامي والتي عرفت بالانحراف عن العقيدة الاسلامية ويعتبرونهم ضحايا التعصب الإسلامي؛ كما جاء في مقال الاستاذ عن السهروردي، وأمعنوا في الإشادة بهم وبأفكارهم، ولا تراهم يُعْنَوْنَ بالأبطال الحقيقيين الذين نشروا الإسلام. وذلك يظهر أحقادهم الدفينة ونياتهم السيئة في هذه الأبحاث. وما يردده بعض المثقفين هنا إنما هو صدىً لما يكتب في الغرب. وكأنهم يريدون أن يمثلوا الاضطهاد الديني والفكري الذي كان سائدا في أوروبا في القرون الوسطى بما جرى عند المسلمين من أحداث محدودة وفردية. ومع الأسف فإن

بعض مثقفينا يتلقفون تلك الأبحاث من المستشرقين فيترجمونها ويتبنونها كآراء صحيحة مسلمة».

وأخيرا فإننا نود لو كان في نفس أحد موجدة على صلاح الدين من ناحية عقائدية أو مذهبية فنرجوه أن يراعي شعور المسلمين على الأقل؛ لأن صلاح الدين قد أصبح مخلدا في تاريخ كفاحهم بعد أن تمكن من إلحاق الهزيمة بقوى أوروبا المتحدة، فاستعاد القدس بعد أن ظلت محتلة ٩٢ سنة، وواجه ملوك انجلترا وألمانيا وفرنسا وصقلية والنمسا وغيرهم، وقد كانت أوروبا ترتجف من صلاح الدين، وبلغ بهم الذعر أن فرضت ضريبة سميت ضريبة صلاح الدين، وكانت هذه الضريبة تبلغ عشر دخل الفرد الاوروبي. لقد اصبح صلاح الدين رمزا لجهادنا وقدوة لكفاحنا. فهل نسمح ان يحطم هذا الرمز؟ لا والله.

إن المحاولات التي درج عليها بعض الناس في هذا العصر لزعزعة الثقة بأبطال الأمة الإسلامية وقادتها العظام لن يكتب لها النجاح وستظل محاولاتٍ يائسة وطنين ذباب. لأن الحق يعلو ولا يعلى عليه، وأهل الحق دائما قمم شامخة لا يطالها من يعوون ويولولون في سفوحها. ولا يسعني إلا أن أقول لهؤلاء: أشفقوا على رؤوسكم أن تتحطم في الصخر:

كناطح صخرة يوما ليوهنها   فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل

ونسأل الله لنا ولهم الهداية إلى طريق الحق والصواب. اللهم أرنا الحق حقا ورزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا ورزقنا اجتنابه. ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾. ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحمّلنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾.

نقد كتاب :

دَليل المسلم الحزين إلى سُلوكِيَّاتِ القرن العشرين .

«دليل المسلم الحزين إلى سلوكيات القرن العشرين»

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات نشر المؤلف أكثرها في عدد من المجلات الثقافية في مصر والخليج، ثم جمعها في كتاب نشرته «دار الشروق» ونشرت الصحف المصرية أخيراً أنه حاز الجائزة الأولى. فقد نشرت مجلة المصور خبراً في عددها الصادر في ١٧ / ٢ / ١٩٨٤م. بعنوان فوز كتاب «دليل المسلم الحزين» بجائزة أحسن كتاب في معرض الكتاب الدولي وفيه قام وزير الثقافة بتسليم جائزة أحسن كتاب إسلامي في معرض القاهرة الدولي للكتاب للكاتب الإسلامي حسين أحمد أمين عن كتابه «دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين» وذلك في آخر أيام المعرض بالقاهرة، قيمة الجائزة ألف جنيه أعطيت مناصفة بين المؤلف والناشر دار الشروق.

الذي قرأ الكتاب أو تابع كتابات الأستاذ حسين أحمد أمين في المجلات يتسائل ما إذا كان هذا الكتاب يستحق الجائزة ككتاب إسلامي، أو أن الكاتب يغتبر كاتباً اسلامياً؟ اللهم إلا اذا أريد من كلمة إسلامي أن يكتب في الإسلام فقط بصرف النظر عما إذا كان مع الإسلام أو ضده، والكاتب لا يشك أحد أن له أسلوباً جذاباً فيه نعومة وليونة لا يبرح القارىء أن يشعر بعدها بلدغات ونفثات سامة تودي بالحياة كالأفعى تماما عندما يلمسها الإنسان. وهو يستهويك بالمقدمات التي يوردها فتنتظر منه الالتزام بتلك المقدمات ومراعاتها وترتيب النتائج عليها، ولكنه يفاجئك بنتائج غير مطابقة للمقدمات، ويفجعك بقلب الحقائق وتزييفها، فخذ مثلا ما ذكره بصفحة (٣٤) بعنوان «تأملات في أمر أبي لهب يهوذا بني هاشم». وهذا الموضوع نشره بنصه في مجلة الدوحة بعدد يناير ١٩٨٣م. ورددنا عليه بعدد مايو ١٩٨٣م. فقد ذكر أولا تساؤلات عن سبب نزول سورة المسد، معانيها، وما تهدف

إليه، وما ذكره المفسرون حولها، وما جاء في الأحاديث بشأنها، ثم أخذ يشكك في كونها من القرآن أو لا، وبدأ بالتشكيك في سبب نزولها، ورأى أنها ليست من السور المكية، وقال إنها نزلت في الغالب بعد وفاة أبي لهب، ولم يستند فيما رآه إلى أية حجة بل مجرد تخرصات وتوهمات نعترف أنه لم يسبق إليها، واتهم المفسرين باختلاق واختراع أسباب النزول، مع أن سبب النزول في هذه السورة ثابت في صحيحي البخاري ومسلم، وبقية الصحاح والسير، وليس هناك خلاف بين أحد من المحدثين ولا من أصحاب السير ولا المؤرخين ولا المفسرين في هذه القضية، وأجمع المسلمون من لدن صحابة رسول الله ﷺ إلى اليوم أن السورة مكية، وأنها نزلت في بدء الدعوة، وأنه قد خُصَّ أبو لهب وزوجته أم جميل بهذه السورة لشدة عداوتهما للرسول ﷺ وللدعوة. فما الهدف من أن يأتي أحد في هذا الزمن ويقول غير ذلك؟ إنّه لا سبيل إلى معرفة أسباب النزول إلا بالنقل الصحيح، ولا سبيل الى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد عن الصحابة؛ لأن هذه الأخبار ليس للاجتهاد فيها مجال. وإذا كانت هناك ضوابط لمعرفة المكي والمدني فإنما كان هذا بالتتبع والتقصي؛ فمثلا قالوا: كل سورة فيها (كلا) هي مكية، وكل سورة فيها ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ هي مدنية. وغالب سور المفصل مكية. وقال العلماء: إنه لا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب؛ وهم الصحابة. والاجتهاد في ترجيح الروايات فقط عند تعددها.

وقد ثبت سبب نزول هذه السورة في الصحاح؛ فقد أخرج البخاري بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج إلى البطحاء فصعد الجبل فنادى: يا صباحاه. فاجتمعت إليه قريش، وقال أرأيتم إن حدثتكم أن العدو مصبحكم أو ممسيكم أكنتم مصدقيّ؟ قالوا نعم قال: فأني نذير لكم بين يدي عذاب شديد. فقال أبو لهب: ألهذا جمعتنا؟ تباً لك. فأنزل الله ﴿تبّت يدا أبي لَهَبٍ وتبَّ﴾. وفي رواية: قام فنفض يديه وهو يقول تباً لك سائِرَ

اليوم[1]. واستشهد المؤلف على رأيه بما ورد في طبقات ابن سعد، وقال: إن هذا أقوى دليل عنده لأنه ثقة، وما استشهد به هو ما جاء في الكتاب المذكور من أن أبا لهب خلف أبا طالب في زعامة قريش، وأنه حمى النبي فمكث أياما لم يعترضه أحد من قريش خوفا من أبي لهب. وقال إنه لا يمكن تصور هذه الحادثة إن كانت سورة المسد قد نزلت في مستهل الدعوة، وقد فضل الكاتب رواية ابن سعد وجعلها أقوى الأدلة من أجل أن يدعم رأيه مع أنها من أضعف الأدلة في هذا الشأن أمام كتب الحديث والسير الأخرى. وقد وصف المؤلف ابن سعد بأنه ثقة ولا يريد أن يمنح هذه الصفة لمن شهد لهم جميع المسلمين ووصفوهم بأنهم ثقات، ووصفوا كتبهم بأنها أصح الكتب بعد كتاب الله، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن، وترك روايات أصحاب السير الأخرى كابن اسحاق، وياليته وقد اختار رواية ابن سعد لم يحرفها ولم يبترها ولم يفعل بها كالذي كان يقرأ ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ عندما سكت عند ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ وترك ﴿وأنتم سكارى﴾. فرواية ابن سعد تقول في آخرها غير ما ذكره الكاتب، ولا تؤدي إلى ما فهمه، ولو سايرناه على فهمه، فكلها عدة أيام تلك التي زعم أن أبا لهب حمى الرسول فيها. والكاتب جعل الأيام هذه عاماً أو بعض عام. وعلى كل فإذا أراد القارىء أن يتأكد من مدى أمانة المؤلف العلمية فليرجع إلى طبقات ابن سعد صفحة (٢١١) ۰ والمؤلف عندما يتجاهل السبب الصحيح الثابت ويتمسك بالأوهام والتخرصات ويضع تساؤلا عن سبب آخر إنما يريد أن يخلص إلى الطعن في القرآن بالبهتان، وبالتعلق بخيوط أوهى من بيت العنكبوت.

يقول المؤلف «صحيح أننا نعلم أن الصحابي عبدالله بن مسعود -وكان

(١) انظر: طبقات ابن سعد ١/١ ١٣٣ : ٢١١، تاريخ الطبري ٢/ ٣١٩، ابن الاثير: الكامل ٢/)٦ : ٦٣.

يعتبر نفسه أحد الثقات الكبار في القرآن- ذهب إلى أن نسخة القرآن التي أقرها الخليفة عثمان بن عفان غير كاملة واتهم زيد بن ثابت وأصحابه ممن جمعوا القرآن باستبعاد آيات تلعن الأمويين، غير أن الاتهام غير مقبول؛ فقد كان علي بن أبي طالب وكثيرون غيره من الصحابة أحياء وقت قيام زيد بمهمته ولم نسمع أن أحداً منهم أيد زعم ابن مسعود واحتج على استبعاد آيات».

فالمؤلف يريد هنا أن يوحي للقارىء بأن الصحابة قد وضعوا بعض الآيات تبعا لآرائهم السياسية، وافترى على ابن مسعود أنه اتهم زيد بن ثابت وأصحابه الذين اشتركوا في جمع القرآن بأنهم استبعدوا آيات تلعن الأمويين مع أنه لم يقل أحد من المسلمين فضلا عن ابن مسعود أن هناك آيات من القرآن تلعن بني أمية استبعدت منه، ولكن المؤلف كما هو واضح يريد أن يشكك في القرآن ويتهم الصحابة بالدس والافتراء. هذا القول الذي نقله المؤلف عن ابن مسعود لا يوجد في أي مرجع من مراجع المسلمين. وما قاله المؤلف ينتظر أن يقوله بعض الشيعة لا ابن مسعود، مع أن أئمة الشيعة أنفسهم أنكروا ما قيل عن بعضهم أنهم ادعوا نقصا أو زيادة في القرآن إذ كيف يتسنى لهم ذلك، وقد جمع المصحف على مرأى ومسمع من علي بن أبي طالب رضى الله عنه، بل وبإشرافه وموافقته، وأحضر ما جمعه هو إلى عثمان وقال: لو لم يصنع عثمان ذلك لصنعته أنا. وقد جاء في كتاب أبي جعفر الإمام من كتب الشيعة «إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى الله به تعالى إلى نبيه محمد ﷺ هو كل ما تحتويه دفتا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر، أما من ينسب إلينا الاعتقاد بأن القرآن أكثر من هذا فهو كاذب». وقال ميرزا اسكندر كاظم: فالفرق الوحيد هو في طريقة تقسيم السور وترقيمها، وهذا الفرق أيضا لايوجد الا نظريا عند العلماء لأن النسخ في الواقع لاتختلف عن نسخ أهل السنة في شيء. (انظر كتاب «مدخل إلى القرآن الكريم» للدكتور محمد

عبدالله دراز. وكتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن». الجزء الأول، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني).

والمؤلف لم يلبث أن كشف أوراقه وبين ما يسعى إليه من نشر مذهبه المادي من خلال الكتابات المتصلة بالدين. فهو يجرد الدعوة الإسلامية من علاقتها بالوحي، ويفسر أحداثها تفسيراً مادياً بحتاً؛ فنراه يقول «لقد كان أبو لهب عم النبي، وكان في وقت من الأوقات على علاقة طيبة بابن أخيه، بدليل القصة التي أوردها من كتاب الطبقات، وبدليل أن ابنيه عتبة وعتيبة كانا متزوجين أو مخطوبين لابنتي النبي؛ الأول لرقية والثاني لأم كلثوم، فما عسى أن يكون قد حدث بعد ذلك حتى أصبح أبو لهب من رؤوس الكفر ومن أعدى أعداء الرسول؟». ثم قال: «كلمتان في السورة عندي مفتاح الإجابة: ماله وامرأته، ثم أخذ يشرح كيفية انتقال المجتمعات من رعوية إلى تجارية، وكيف تتكون الثروات ثم ما كان من صراع بين أصحاب الثروات الأكثر ثراء والأقل ثراء، وما يفرضه الأثرياء من احتكار للتجارة، وقيام جماعتين متنافستين هما: جماعة حلف الفضول، وجماعة الأحلاف التي تريد أن تفرض الاحتكار؛ مما دعا الرسول إلى أن يوجه بعض المسلمين إلى الحبشة لكسر ذلك الاحتكار، وأن يبحثوا عن طريق آخر للتجارة.» إلى آخر ما جادت به قريحة المؤلف من أوهام ووساوس الماديين الجدليين. فهو يرى أن محمدا ﷺ وصحابته ما هم إلا طرف في صراع طبقي. ومن أجل أن يؤكد أن الدعوة الإسلامية لم تكن -أساساً- دعوة لعبادة الله وحده لاشريك له وإنما كانت في أساسها نتيجة للصراع الاقتصادي حسب تفسير المذهب الشيوعي للأحداث. يقول المؤلف «إن قريشا لم تكن -كما يعتقد الكثيرون- شديدة التمسك بآلهتها، ولا كانت الوثنية عندها عميقة الجذور، وإنما استمرت عبادتها للأوثان من قبيل التقليد المحض لسنة أسلافها، ونتيجة للافتقار -حتي ظهور الإسلام- إلى أية معارضة منظمة لهذه العبادة. ومما يدلنا على

ذلـك ما نعلمـه من استخفاف الكثير منهم في الجاهلية بهذه الآلهة، دعوة الحنفاء إلى عبادة إله واحد، وتسفيههم لعقيدة قومهم دون أن يلحقهم أذى أو اضطهاد، ثم ما نعلمه من ذلك التقبل السهل المذهل من قريش بعد فتح مكـة لهدم أوثـانها دون أن يصيبهـا شيء من لواعـج الأسف أو الحيرة أو الانزعاج، وإنما كانت معاضة قريش للنبي نابعة أساسا من مخاوف سياسية واقتصادية. الخ» وعلى نفس المنوال نسج المؤلف أوهامه في مقاله الثاني بعنوان «استنكار البدعة وكراهية الجديد موقف إسلامـي أم جاهلي؟». فهو يسعى إلى تقرير وتثبيت التفسير المادي للتاريخ ويرفض الوقائع الصحيحة المسلمة الثابتة نقلا وعقلا التي تثبت أن الدعوة الاسلامية إنما قامت أساسا لتوحيد الله وإنكار ما يعبد سواه من آلهة وأحجار وأشجار، تلك التي درج العرب على عبـادتها والالتجاء إليها من دون الله، وأن ما جعل المشركين يشتدون في عداوتهم هو بسبب هذه الدعوة وتسفيه أحلامهم لشدة تمسكهم بهذه الآلهة والأصنام. وإذا كانت دعوة الإسلام قد اشتملت على العدالة والمساواة وغير ذلك من قيم الخير والحق، فإن ما اشتد حوله الصراع بين المشركين والرسول هي دعوته إلى نبذ ما يدعونه من دون الله. ولا أحد ينكر أن للعرب فضائل كانوا يتمسكون بها. وقد كان الزنا أمراً مستقبحا عندهم؛ لذلك عندما كان الرسول ﷺ يبايع النساء وكان في البيعة (ولا يَسْرِقْنَ ولا يَزْنِين» قالت له هند بنت عتبة أو تزني الحرة؟. أما الخمر فقد كان مباحا حتى في الإسلام إلى أن صدر الأمر بتحريمه «وفي المدينة لا في مكة». ومع هذه الحقائق وعلى الرغم منها يقول المؤلف «وما كانت المعارضة القوية التي لقيها منهم ناشئة عن تسفيه لعبادة الأوثان بقدر ما كانت نتيجة دعوته إياهم إلى تبني موقف من الحياة لا هو مألـوف ولا مقبـول، فتعلقهم بأصنـامهم كان سطحيا وفي طريقه إلى الزوال؛ غير أنه جاء يدعوهم إلى استهجان قيم ورثوها عن آبائهم، وأتى يكلمهم فيها لا يفهمون ولا يعرفون له أصلا، ككبح الشهوات، والتضحية

بالمال، والزهد في الحياة الدنيا. والقرآن الذي جاء به من عند ربه يحرم الخمر والـزنـا، وهما ما كان الجاهليون يسمونهما بالأطيبين، وهو يدعو إلى أخوة ومساواة. . الخ. فهل رأى أحد تزييفاً لوقائع الأمور وحقائق التاريخ كهذا التزييف؟ مـن الناس لا يعرف أن دعوة الاسلام إنما بدأت بتوحيد الله عزّ وجـل وبمُحـاربـة عبـادة الأصنـام، وأن رسول الله ﷺ والمستضعفين من أصحابه إنما لاقوا مالاقوا من صنوف العذاب بسبب ذلك وفي بدء الدعوة بمكة، وأن المشركين عرضوا عليه كل العروض ومنها الملك والمال على ان يترك آلهتهم وما يعبدون من دون الله فلم يقبل، وأن بلالا وسمية وياسراً وعماراً كانوا يطلبون منهم أن يقولوا خيرا في آلهتهم فلا يوافقون؛ فيشددون عليهم العذاب وبلال يتقلب في الرمضاء وتحت السياط وهو يقول أحد أحد؟ ألم يقرأ في كتب السيرة غضب قريش من محمد وأصحابه على عيب آلهتها وتسفيه أحـلامها؟ ألم يقرأ حوارهم مع أبي طالب؟ ألم يرجع إلى طبقات ابن سعد الذي شهد له أنه ثقة وقبل ثلاث صفحات فقط من الصفحة التي نقل منها قصته الآنفة الذكر؟ ألم يقرأ فيها قول أبي طالب عندما جاء بعض وجوه قريش إليه قال: يا ابن أخي هؤلاء أبنـاء عمومتك وأشراف قومك وقد أرادوا أن ينصفوك، فقال رسول الله ﷺ: قولوا أسمع، فقالوا: تدعنا وآلهتنا وندعك وإلٰهك. فقال أبو طالب: قد أنصفك القوم فاقبل منهم، فقال رسول الله ﷺ: أرأيتم إن أعـطيتكم هذه هل أنتم معطيّ كلمة إن أنتم تكلمتم بها ملكتم العـرب ودانت بها لكم العجم؟ فقـال أبو جهل: إن هذه الكلمة مربحة، نعم وأبيك لنقولنّها وعشر أمثالها. قال قولوا لا إله الا الله، فاشمئزوا ونفروا منها وغضبوا وقاموا وهم يقولون (اصبِروا على آلهتكُم إنَّ هذا لشيء يُرادُ)؟[1] أما اجتمعت قريش عند الحجر وقالوا ما رأينا مثل ما صبرنا عليه من

---

(١) سورة «ص». ٦ وراجع: ابن هشام ص٥٤-٥٦، الطبري: ٢/٣٢٢ وما بعدها

هذا الرجل قط؛ سفه أحلامنا، وضلل آبائنا، وعاب ديننا، وفرق جماعتنا وسبّ آلهتنا وصبرنا منه على أمر عظيم؟ أما أحاط المشركون برسول الله يريدون الفتك به، وأبو بكر يدفع عنه ويقول ويلكم ﴿أتقتلون رجلاً أنْ يقولَ ربي الله﴾؟[1].

لا شك أن المؤلف بمسلكه هذا إنما يفترض في القراء الجهل الكامل بأبسط الأمور في تاريخ الدعوة الإسلامية فيزودهم بمعلومات اخترعها على أمل أن تمر عليهم؛ فكيف بعد هذا يصدق المؤلف في قوله: إن تعلّق المشركين بأصنامهم كان سطحيا وفي طريقه إلى الزوال؛ أي أنه لا داعي لأن يجهد الرسول نفسه في دعوتهم إلى عبادة الله وحده؟ أليس ما يقوله المؤلف تجنيا على الواقع والحقائق؟.

كما تضمن هذا الكتاب تجاوزات على الحقيقة العلمية والمنطقية فيما يتعلق بالسنة النبوية، وأثار حولها غبارا مما أوجب علينا أن نبين الحق هذا في الأمر، وأن نبدد ذلك الغبار الذي أثاره أمام أعين القراء وإن كانت الحقيقة في هذا الموضوع ظاهرة للعيان، ولن تطمسها محاولات المؤلف إلا أن القراء ليسوا كلهم على مستوى واحد من النظر والفهم في هذه المواضيع، وأحيانا يكون هناك ضحايا كثيرون للتعمية والتشويش.

حاول المؤلف أن يطعن في حجية السنة فقال في صفحة (٤٤) من الكتاب. «ومع أن الرسول لم يدع قط أنه معصوم من الخطأ إلا حين يملي أو يتلو آيات ربه، بل ونبهه القرآن ذاته إلى أخطاء بدرت منه فقد افترض أنصار الالتزام بالسنة أن العناية الإلٰهية إنما كانت توجه كل عمل أتى به وكل كلمة صدرت عنه منذ بعثه الله رسولا إلى قومه إلى أن مات، ومن ثم فقد رأوا أن

(١) انظر ابن هشام ص٥٧-٦٠ وتاريخ الطبري ج٢ ص٢٣٢ وما بعدها.

أحكام السنة ملزمة في الحالات التي لم يرد بصددها حكم قرآني».

ولا يخفى على القارىء أن حجية السنة النبوية الصحيحة أمر متفق عليه بين المسلمين، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن، والأمر بالأخذ بها نص عليه القرآن ﴿وما آتاكُمُ الرسولُ فَخُذوهُ ومَا نهاكُم عَنهُ فانتهوا﴾[1] ﴿مَن يُطع الرَّسولَ فقد أطاعَ الله﴾[2]. والرسول ﷺ لا يخطىء في أمر التشريع ﴿وما يَنطِقُ عَن الهوى إنْ هو إلا وحيٌ يوحى﴾[3]. وإذا أخطأ في اجتهاده باعتباره بشرا فالقرآن يسدده ويوجهه، والعناية الإلٰهية توجهه فعلا، فلا يقرّ على الخطأ، ولهذا نبّهه القرآن إلى أخطاء بدرت منه وتلك حجة على المؤلف لمن سمّاهم بأنصار الالتزام بالسنة، ولم تعد المسألة قابلة للأخذ والرد بين المسلمين بعد انقطاع الوحي ووفاة الرسول ﷺ، إذ كل ما ثبت أن الرسول قاله أو أمر به فهو أمر موحىً به من الله، وليس هناك حديث صحيح يتعارض مع القرآن، وإن وجد حديث يخالف القرآن فهو مطروح لا يعتد به، ورسول الله ﷺ معصوم من الخطأ فيما يقره الوحي عليه، ومعصوم من المعاصي كغيره من الأنبياء والرسل، ولا يتصور أن الله يرسل رسلا يبلغون رسالاته ولا يعصمهم من الوقوع في الزلل والانحراف عن الرسالة.

يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله «وقصارى القول أن إنكار حجية السنة والإدعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة وهو يصادم الواقع؛ فإن أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام إنما هي نصوص مجملة وقواعد كلية في الغالب، وإلا فأين نجد في القرآن أن الصلوات خمس؟ وأين

(١) الحشر: ٧
(٢) النساء: ٨٠
(٣) النجم: ٣، ٤

نجـد ركعـات الصـلاة ومقادير الزكاة وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟». فأنصار الالتزام بالسنة هم المسلمون جميعا الذين يطيعـون الرسول كما أمرهم القرآن. أما المؤلف فقد شن حربا شعواء على السنـة النبوية وخصص حوالي عشرين صفحة من الكتاب للهجوم عليها وطعن في كل العلماء والفقهـاء والمحـدثين واتهمهم جميعا بوضع الأحاديث وتـزويرها؛ تقربا إلى السلاطين أو دفاعا عن مذاهبهم ولا يعترف بحديث واحـد صحيح مع أنـه يبيح لنفسه أن يستشهد ببعض الأحاديث في حالة موافقتهـا لرأيه، حتى لو لم يكن الحديث صحيحا عند أهل الاختصاص بمعـرفـة الأسـانيد، ومن المضحك أن نراه يورد حديثا في موضع على أنه صحيح مسلّم به مستدلا به على رأيه؛ ثم يأتي في موضع آخر ويحكم على نفس الحديث بأنه موضوع ومزور كأنه يفترض في القراء الغباء أو ضعف الذاكرة. ومن الأمثلة على ذلك أنه أورد حديثا عن الرسول ﷺ بأن يعرضوا ما ينسب إليه من حديث على كتاب الله فإن اتفق معه قبلوه وإلا فلا. فقد استشهد بهذا الحديث في مقال له في مجلة الدوحة في عدد مارس ١٩٨٣م. بعنوان «استنكار البدعة وكراهية الجديد موقف إسلامي أم جاهلي؟». فقال بالحرف الواحد: «وقد أمرنا الرسول الكريم أن نعرض ما ينسب إليه من أحاديث على القرآن؛ فما اتفق منها معه قبلناه وما خالفه أبينا الأخذ به». فقد أخذ بهذا الحديث لأنه يريد أن يسند رأيه في الموضوع الذي يتحدث عنه، وفي هذا الكتاب قد زعم أن هذا الحديث مما اختلقه العلماء الأتقياء لأنهم لا يرون بأسا في تزكية أحاديث تنسب إلى الرسول وتحث على مكارم الأخلاق أو تنهى عن الشّر، وقال: إن ذلك على نحو ما ورد في التلمود «كل ما يقوله في المستقبـل تلاميذ الحكـماء قد أوحي به إلى موسى على طور سيناء». انظر صفحة ٥٠ من الكتاب.

وفي نفس الكتاب في صفحة (٤٩) يقول «وكان هناك من الصحابة من

إذا سئل عن أحاديث النبي أبى أن يرويها، وقال: أخشى لو رويت حديثا أن تمضوا فتنقلوا عني مائة، كذلك سئل عبدالله بن الزبير الذي لم تتعد مروياته في الكتب ثلاثة وثلاثين حديثاً «نراك لاتحدث عن النبي كما تحدث فلان وفلان، أجاب بقوله: قد صحبت رسول الله وأنا صبي وكنت قريبا منه منذ أسلمت، وحفظت عنه الأحاديث غير أني سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». وهو أيضا حديث من الجائز أن يكون قد (وضعه) من ساءه إفراط القوم في وضع الحديث الذين أضافوا بعد كلمة عامدا عبارة (ليضل الناس) حتى يجوز اختلاق مالا يقصد به إضلال الناس، وفسر كلمة (عليّ) على أنها عكس (لي) بمعنى أن الكذب لصالح الدين لاحرج فيه».

وواضح أن المؤلف قد سلك نفس المنهج الذي يعيبه على غيره؛ وهو اختلاق الأقاويل من أجل تدعيم رأيه ومذهبه؛ فهذا الحديث «من كذب علي متعمدا. . الخ. » حديث متواتر، قال بن الصلاح: لم يكن حديث متواتر في رتبته، وقد رواه عشرات من الصحابة، حتى قال العلماء: إن من أنكره يكفر، لأنه بلغ درجة اليقين أنه من قول رسول الله بلا شك ولا تردد، ولم يجز أحد من المسلمين الكذب على الرسول ﷺ سواء للترغيب أو الترهيب أو لمصلحة الدين. ولا عبرة ببعض جهلة المتصوفة ومن يسمون في التاريخ بالكرَّامية من الطوائف الشاذة الذين اتخذ المؤلف من أقوالهم حجة على المسلمين، ومن المؤسف أن المؤلف بدلا من أن يضع النقط على الحروف ويحدد من يضع الأحاديث ويزورها فهو يتهم كل العلماء وحتى الصحابة والأئمة المجتهدين ليصل إلى هدفه في تقويض الأسس التي تقوم عليها الشريعة الاسلامية فنراه يقول مثلا في مقاله بمجلة الدوحة عدد مارس ١٩٨٣م: «وقد كان هؤلاء المجتهدون يفكرون لأنفسهم ويراعون في

وضعهم الأحكام موافقتها للظروف المتغيرة في مجتمعاتهم، غير أنهم سلكوا مسلكا خاطئا؛ إذ صاغوا آراءهم المبتدعة في قالب أحاديث نسبوها إلى النبي، واختلقوا الأسانيد لها حتى تلقى آراءهم قبولا من الأمة، أو على حد تعبير بعضهم (كنا إذا رأينا رأيا صيرناه حديثاً) ونراه في صفحة (٥٠) من الكتاب يقول «وقد روي عبدالله بن لهيع المتوفى سنة ١٧٤ ولعله يقصد (ابن لهيعة) أن شيخا من المحدثين أخبره بعد أن تاب وأقلع ألا يصدق الأحاديث (لأننا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثاً).

ولا أحد ينكر أن هناك وضاعين كذابين، ولكن المؤلف يخلط بين الوضاعين من الزنادقة المعروفين في التاريخ الإسلامي، وبين الأئمة المجتهدين، وينسب أعمال الوضاعين والزنادقة إلى الأئمة، وهذه مغالطات لا تنمّ على أي قدر من التحقيق العلمي، فقد تجاهل المؤلف أن هؤلاء العلماء الأعلام قد وضعوا علم الجرح والتعديل من أجل تمييز الخبيث من الطيب والصادق من الكاذب، وضعوا القواعد لمعرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف، لمعرفة الموضوع، فمن غير أولئك العلماء الأجلاء تصدى للوضاعين والكذابين؟ أما نصبوا وسهروا وضربوا أكباد الإبل من أجل الوصول إلى الحقيقة والخبر الصادق؟ إن الذي قال: كنا إذا رأينا رأيا صيرناه حديثا هو واحد من أولئك الكذابين ضعفاء النفوس[1] ممن نشاهدهم إلى يومنا هذا يروجون الأكاذيب في الشرق والغرب فيصدقها الناس، أما علماء الإسلام قد بذلوا جهدا من منقطع النظير في التصدي للكذب والدجل والافتراء على رسول الله ﷺ فدرسوا حياة الرواة وتاريخهم وسيرتهم وفحصوا كل ما يروى، ووضعوا قواعد ردّوا على أساسها أحاديث الفساق والكذابين

---

(١) راجع تدريب الراوي للإمام السيوطي ج١ وكتاب لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح.

وأهل الأهواء والمغفلين والمبتدعة والمجهولين[1]، ووضعوا علامات على المطعون فيه من جهة ركاكة اللفظ وفساد المعنى ومخالفته لصريح القرآن أو السنة المتواترة، أو مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة أو المتسم بالمبالغة في الثواب أو العقاب أو ما توفرت الدواعي لنقله ولم يشتهر[2]، وغير ذلك من الاحتياطات اللازمة للتثبت من صحة الحديث، ووضعوا علما مستقلا بذاته سموه علم مصطلح الحديث.

ويلاحظ -ن كل آراء المؤلف حول السنة النبوية لاتخرج عن آراء المستشرق اليهودي جولد تسيهر، ومن أراد أن يتأكد من ذلك فليرجع إلى ما قاله جولد تسيهر في كتابيه دراسات إسلامية، والعقيدة والشريعة في الإسلام؛ فهو أول من زعم، ذلك وهو صاحب نظرية أن علماء الإسلام يلجأون إلى تأييد كل رأي يرونه صالحا ومرغوبا بحديث يضعونه ويرفعونه إلى النبي، ودعونا نتابع المؤلف وهو يردد آراءه في هذا الشأن. يقول في صفحة (٤٥) من الكتاب «وقد شاع بين الناس حديث الرسول الذي أورده النسائي. . «شر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[4]، فكلما طلع عليهم أحد الفقهاء برأي قالوا له: أهو شيء سمعته عن رسول الله؟ أم هو رأي ارتأيته؟ فأدرك الفقهاء أنه ما من فرصة أمام الرأي لأن يصادف القبول لدى جمهور المؤمنين ما لم يستند إلى سنة متواترة أو يزعم أن له أصلا في الحديث؛ ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأي يرونه صالحا ومرغوبا فيه بحديث يرفعونه إلى النبي، وكان شأنهم في ذلك شأن الذين وضعوا سفر «تثنية الاشتراع» من التوراة ثم نسبوه إلى موسى

---

(٢) راجع مقدمة تقريب التهذيب لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني.
(٣) انظر تدريب الراوي للسيوطي.
(٤) صححه الألباني في رسالته عن خطبة الحاجة.

كي يسبغوا عليه الثقة .

هذا الحديث الذي أورده هنا رواه أبو داود والترمذي عن العرباض بن سارية بلفظ : «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت لها القلوب وذرفت منها العيون ، فقلنا : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودع فأوصنا ، قال : أوصيكم بتقوى الله عز وجل ، والسمع والطاعة وإن تأمّر عليكم عبد حبشي ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة» . وقال الترمذي حديث حسن صحيح ، وأخرجه أيضا الإمام أحمد : وكان ﷺ يقول في خطبته «إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة» ، ولم ير أحد من الفقهاء أن هذا الحديث يمنعهم من إبداء آراءهم الاجتهادية . وأغلب كتب الفقه هي آراء للفقهاء استنبطوها من الكتاب والسنة باجتهادهم عن طريق القياس ، وفي إطار المبادىء العامة للشريعة ، وكان من الأصول عند بعض الفقهاء في هذا الإطار الاستحسان والمصالح المرسلة ، ولم يسلم أحد منهم من الخطأ ، فكان المبدأ العام عندهم «كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»(١) . وأما البدعة فهي ما أحدث في الدين مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه(٢) ، أما ما كان له أصل من الشرع فليس ببدعة شرعا وإن كان بدعة لغة . فالاصطلاح يحدد المعاني ، وقد قال العلماء أن هذا الحديث من جوامع الكلم ، وهو أصل عظيم من أصول الدين فالبدعة المقصودة هنا هي البدعة في الدين ، بدليل قوله ﷺ «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّ» ، فكل

---

(١) راجع كلام الأئمة الأربعة في ذلك في مقدمة رسالة صفة صلاة النبي ﷺ للألباني ، ط . المكتب الإسلامي .

(٢) انظر الاعتصام للإمام الشاطبي ج٢ في كلامه عن البدعة .

من أحـدث شيئا ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصل يرجع إليه فهو ضلالة والدين بريء منه، قال زين الدين بن رجب في كتاب (جامع العلوم والحكم) في شرح الحديث: «وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية؛ فمن ذلك قول عمر رضى الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد وخرج ورآهم يصلون كذلـك، فقال: نعمت البدعة هذه، وروي عنه أنه قال: إن كانت هذه البدعة فنعمت البدعة. وروي عن أبي بن كعب قال له: إن هذا لم يكن، فقال عمر قد علمت ولكنه حسن، ومراده أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت ولكنْ له أصل في الشريعة يرجع إليه، ومن ذلك جمع المصاحف في كتاب واحد؛ توقف فيه زيد بن ثابت وقال لأبي بكر وعمر: كيف تفعلان ما لم يفعله رسول الله؟ ثم علم أنه مصلحة فوافق عليه، وقد كان النبي ﷺ يأمر بكتابة الوحي، ولا فرق بين أن يكتب مفرقا أو مجموعا بل جمعه صار أصلح، وكذلك جمع عثمان الأمة على مصحف وإعدامه لما خالفه، خشية تفـرق الأمـة، وقـد استحسنـه علي وأكثر الصحابة وكان ذلك عين المصلحة» ويظهر أن المؤلف ليست عنده -إذا أحسنّا النية- فكرة مكتملة عن موضوع السنة والبدعة واجتهاد العلماء، فالمتتبع لكتاباته سواء في هذا الكتاب أو فيما نشره في المجلات يجد تناقضا واضحا في آرائه فهو إذ ينعي على العلماء تسليمهم بأحـاديث «لتتبعن سنن من قبلكم.. الخ»، «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة.. الخ»، يرى أن مثل هذه الأحاديث مخترعة، وأنها من الأسباب التي أقفلت باب الإجتهاد ويقول «وكان الأمر ان قضي على الفكر الاسلامي بالتوقف، وتفشي التقليد والجمود في الشريعة وغيرها، واتهم كل صاحب رأى جديد باتباع الهوى، ووصفت كل دعوة إلى الإصلاح بأنها بدعة، واخترعت أحاديث نسبت إلى النبي تستنكر البدعة وتبشر صاحبها بالنـار، وقـد جاء بعض أعـاظم الفقهاء كابن تيمية، وابن قيم الجوزية،

والشـوكـاني، ثم الأفغاني ومحمد عبده؛ من أجل أن يثبتوا بالأدلة الشرعية الواضحة أن باب الإجتهاد ليس مفتوحا فحسب بل إن الإجتهاد واجب على من اتصف بصفـات المجتهـد . . الـخ . انـظر مجلة الـدوحـة عدد مارس ١٩٨٣م . ولعل المؤلف لا يعرف أن هؤلاء العلماء الذين ذكرهم هم أشد العلماء تمسكا بهذه الأحاديث وإنكارا للبدع .

ثم نرى المؤلف يخبط عشواء ويخلط بين البدع في العبادات والبدع في أمور الدنيا، ويرى أن نظرة علماء المسلمين لا تفرق بين الأمرين فهو يقول في صفحة (٤٢) من الكتاب «وقد قامت بين ظهراني أمة الإسلام مذاهب ترى بدعة ليس فقط كل ما يعارض السنة وانما ايضا في كل ما لا يمكن إثبات أنـه من السنـة، فكـان أن حرمت هذه المذاهب أمورا مثل شرب القهوة واستخدام الملاعق والسكاكين بل وحتى الطباعة»، وفي مقاله بمجلة الدوحة عن البدعة يقول «وها هو القسطلاني يرى بدعة مرفوضة كل ما يتّبع دون مثل من العصر القديم وكل مالم يكن معروفا في زمن النبي، وعلى هذا تصبح القهـوة والـطباعة والإذاعة والجرائد والمصباح الكهربائي واستخدام النفط واستخدام الشوكة والسكين في الأكل بدعاً بغيضة».

انـظر كيف يلصق بالعلماء هذا البهتـان ويحملهم آراء لم يقولوها فأي مذهب من مذاهب المسلمين أو أي عالم حرم على الناس ما ذكره المؤلف من القهوة والجرائد والطباعة والكهرباء . . الخ؟!!!.

وقد افترى على القسطلاني فيما أسند إليه فهل يعقل أن يقول ذلك وهو يصرح في كتابه شرح صحيح البخاري بأن التنزه عما أباحه الشارع من أعظم الذنوب؛ لأن ذلك من الغلو المحرم ولأن من يفعل ذلك يكون كمن ادعى أنه أتقى من رسول الله ﷺ؟!!!.

وواضح أن المؤلف اختلطت عليه الأمور، وعندما وضع سؤالا هل استنكار البدعة وكراهية الجديد موقف إسلامي ام جاهلي؟ لم يحسن استخراج الجواب من الأدلة التي أوردها، وقد أجبنا عنه فقلنا إن استنكار البدعة في العبادات موقف إسلامي، وكراهية الجديد في غيرها موقف غير إسلامي، وهذا ما دلت عليه نصوص الشرع وما قاله العلماء في كل عصر ومصر. قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «إن الله سبحانه وتعالى لا يعبد إلا بما شرعه على السنة رسله؛ فإن العبادة حق على عباده وحقه الذي أحقه ورضى به وشرعه، وأما غيرها فهو عفو حتى يحرمه، ولهذا نعى الله سبحانه وتعالى على المشركين مخالفة هذين الأصلين وهو تحريم ما لم يحرمه الله والتقرب إليه بما لم يشرعه». وقال الإمام الشاطبي: «إن القاعدة المستمرة بين العلماء هي التفرقة بين العبادات وغيرها، فالأصل في العبادة ألا يقدم عليها المكلف إلا باذن؛ إذ لا مجال للعقول في اختراع العبادات؛ فالأصل في غيرها الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه»[1].

ويتمادى المؤلف في غيه حين يسخر من الأكل باليمين وتشميت العاطس، ويرى أن ما ورد في ذلك لا أساس له من الصحة. ولا أعتقد أني في حاجة لأن أورد الأحاديث الصحيحة التي جاءت في السنة بخصوص الأكل باليمين وتشميت العاطس، فإن كل مسلم نشأ في ديار المسلمين منذ نعومة أظفاره وهو يعرف أن الأكل باليمين أو الدعاء للعاطس بالرحمة أمر مسنون مسلم به أرشد إليه رسول الله ﷺ، وقد أصبح ذلك من الآداب الإسلامية، لماذا يطلب من المسلم أن يترك الآداب الإسلامية ويطلب منه أن يقلد المسيحيين الغربيين في عاداتهم وما يسمى (بالإتكيت والبرتوكول) ونراهم يكبرون البريطانيين على محافظتهم على عاداتهم ولا يرون للمسلم أن

(١) راجع الاعتصام ج٢.

يقلد رسول الله ﷺ أكمل الناس صفات وأعظمهم أخلاقا؟ فماذا يضير المسلم إذا أكل باليمين وشمت العاطس ووسع في المجلس لأخيه؟ ولو أن المسلمين حافظوا على الآداب الإسلامية لكانوا من أرقى الناس في الذوق والخلق. لماذ أيها الأخ تمقت الأكل باليمين؟، فلماذا هذه السخرية وتكذيب الأحاديث الواردة في ذلك؟ لاتحزن يا أخي وخذ بسلوكيات القرن العشرين كما تشاء حتى لو لم تكن لائقة بك كمسلم وأنت الذي رأيت أن جلوسك مع النصارى أهم من الصلاة كما زعمت في مجلة المصور فلا يستغرب منك كل ما تقول لأنك لا تتقيد إلا بهواك فنسأل الله لك الهداية.

وفي صفحة (٤٦) بعد أن ذكر المؤلف ما وضعه أنصار العلويين والعباسيين والأمويين من أحاديث لتعزيز مذاهبهم السياسية قال: «إنه حين أراد الخليفة عبد الملك بن مروان بن الحكم صد الناس عن الحج إلى مكة خشية أن يجبر عدوه عبدالله بن الزبير الحجاج الوافدين من الشام على مبايعته خليفة للمسلمين، وأسند إلى الزهري -وهو الفقيه الصالح- مهمة البحث عن حديث أو اختلاق حديث يضع الحج إلى بيت المقدس بمثابة الحج إلى مكة فكان إذا اشتكى الناس من خطر الحج إلى مكة أجابهم عبد الملك بقوله: ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله ﷺ قال « لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد؛ المسجد الحرام بمكة ومسجدي بالمدينة، ومسجد بيت المقدس».

وهذا الذي زعمه المؤلف إنما نقله بالسند المتصل عن والده أحمد أمين صاحب كتاب «فجر الاسلام» عن شيخه المستشرق اليهودي جولد تسيهر؛ فجولد تسيهر هو الذي أتى بهذه الفرية على الإمام الزهري ووضع هذه الحكاية المفتراه، فحقوق الإبتكار محفوظة لجولد تسيهر وإن كان حسين أحمد أمين حورّ فيها وأسقط مسألة أمر عبد الملك أيضا ببناء قبة الصخرة من أجل صرف الناس عن الحج إلى مكة، وقد حذف المؤلف هذا الجزء من القصة

المفتراة لأن الذين ردوا على تسيهر قد أثبتوا تاريخيا أن قبة الصخرة إنما بناها الوليد بن عبد الملك لا عبد الملك بن مروان، فلم يجرؤ حسين أحمد أمين أن يتابع جولد تسيهر في هذه الجزئية بعد أن افتضح أمرها ولم يعد الإعتماد على كتاب مثل « حياة الحيوان» كافيا، وكان واجب حسين أحمد أمين أن يتهم جولد تسيهر بالوضع لا أن يتهم الزهري، لأنه ثبت تاريخيا أن الزهري لم يعرف عبد الملك بن مروان ولم يكن قد اتصل به في عهد ابن الزبير لأنه كان صغير السن ولم يكن له شأنه كما كان بعد ذلك، ونصوص التاريخ قاطعة بذلك، فالذهبي ذكر أن الزهري وفد على عبد الملك سنة ثمانين هجرية، وابن عساكر قال إن وفوده عليه كان سنة اثنتين وثمانين، فمعرفة الزهري عبد الملك إنما كانت بعد مقتل ابن الزبير، وقتله كان سنة ثلاث وسبعين، ولأن حديث « لاتشد الرحال . . الخ» مروي من عدة طرق غير طريق الزهري وقد روته كتب السنة كلها، أخرجه البخاري عن سعيد الخدري من غير طريق الزهري، وأخرجه مسلم من ثلاث طرق إحداها عن طريق الزهري، فالزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث كما زعم جولد تسيهر، ولأن الزهري رواه عن شيخه سعيد بن المسيب وموقفه من الأمويين معروف، وكان لا يبالي إلا بالحق ولا يخاف في الله لومة لائم، وقد توفي سعيد بن المسيب سنة ثلاث وتسعين هجرية، أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة، كما أن هذا الحديث لا يرتبط بما ورد في فضائل بيت المقدس أو الصخرة من أحاديث مكذوبة ليس للزهري رواية فيها، بل وقد نقدها العلماء جميعا حتى قالوا: إن كل حديث في الصخرة مكذوب، وقالوا: لم يصح في فضل بيت المقدس إلا ثلاثة أحاديث: حديث لا تشد الرحال. . الخ. وحديث: سئل عن أول بيت وضع في الأرض فقال: المسجد الحرام قيل: ثم ماذا؟ قال المسجد الاقصى، وحديث: إن الصلاة فيه تعدل سبعمائة صلاة في غيره. وللزهري مكانة عظيمة في نفوس المسلمين وهو مشهود له بالأمانة والصدق والصلاح والتقوى

والعلم الغزير، وهو صادقٌ ثبتٌ حجةٌ روى عنه عمر بن عبد العزيز وابن عيينة والليث بن سعد والأوزاعي وابن جريج ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وكثير من أصحاب السنن، ولم يُعرف أحد طعن فيه قبل جولد تسيهر. ولو فرضنا جدلا أن الزهري وضع هذا الحديث إرضاء لعبد الملك بن مروان فلماذا لم يصرح فيه بفضل قبة الصخرة وقد أراد عبد الملك أن يجمع الناس إليها كما زعم تسيهر؟. ولا يخفى أن كل ما في الحديث وما صح في بيت المقدس لا يزيد عن فضل الصلاة فيه وفضل زيارته وهي غير مقيدة بوقت معين، والقرآن أثبت فضل بيت المقدس في الجملة فأين هذا مما يريده عبد الملك حسب زعم تسيهر من أن يكون ذلك بدلا من الحج إلى الكعبة؟ وهل يخفى على أحد أن بيت المقدس مقدس عند الأديان الثلاثة: اليهودية والنصرانية والإسلام؟ وإذا كان جولد تسيهر لا يريد أن يكون مقدسا عند المسلمين ليقطع مطالبتهم به فما شأن حسين أحمد أمين في ذلك؟

عقد المؤلف فصلا في الكتاب عن مكانة علماء الدين عند المسلمين فنقل ما ذكرته كتب التاريخ عن المكانة التي كان يتمتع بها العلماء في العصر الوسيط، وذكر ما نقلته كتب التاريخ كمثال للمكانة العالية التي كان يحظى بها علماء الدين في نفوس المسلمين في ذلك العصر عن تشييع جنازة الإمام أحمد بن حنبل، والأعداد الهائلة من البشر التي حضرتها في بغداد، والحزن الذي عم جميع البلاد بوفاة الإمام ابن حنبل، ثم قارن ذلك بما حصل من تدهور لمكانة العلماء في هذا العصر وكيف أن والده أحمد أمين قد هجر الزي الأزهري بسبب ما لاقاه من عناء في المجتمع حتى أن خطيبته قد رفضته بعد أن رأته في ذلك الزي على الرغم أنها قبلت بشهادته ومرتبه، وكيف أن صاحب الفندق اعتذر بعدم وجود غرفة له في الفندق بينما أعطى «الأفندي» الذي جاء بعده والذي كان يلبس الطربوش، ومعاملة (الكمساري) له في الحافلة وما اتسمت به من احتقار، ثم ذهب المؤلف فجأة ينتقص كل علماء

الدين في العصر الوسيط الذين كان يشهد بمكانتهم ويهاجمهم بالحق والباطل.

وقد اهمل المؤلف التغيير الذي طرأ على المجتمعات الإسلامية في المفاهيم والسلوك وضعف هيمنة الدين في نفوس الجماهير بتأثير الاستعمار الغربي وحياة المدنية الحديثة، وما أحدثه هذا التأثير حتى في علماء الدين أنفسهم، فالعناء الذي كان يلاقيه أحمد أمين من لبس العمامة يرجع في الأساس إلى رغبة كامنة في نفسه في مجاراة المجتمع، وأن ينطلق من القيود التي يفرضها عليه المظهر الخارجي لرجل الدين، وليحظى بالإمتيازات التي لغير رجال الدين في المجتمع، وإذا كانت خطيبته قد رضيت بمرتبه وشهادته فإنها لن تتمكن أن تذهب معه إلى المسرح والسينما، أما صاحب الفندق الذي اعتذر له عن المكان بينما رحب «بالأفندي» فإن الذي لم يفطن له أحمد أمين -رحمه الله- أن صاحب الفندق لا تهمه العمامة ولا الطربوش بقدر ما يهمه زيادة دخل الفندق فهو يؤمل أن طلبات الأفندي ستشمل أشياء لا يستطيع أن يطلبها لابس العمامة وبالتالي يعود ذلك بالزبح على صاحب الفندق، (والكمساري) لاحظ أن المشايخ قد اعتادوا الركوب في الدرجة الثانية لبخلهم أو لفقرهم، وعلى كل فعدم الاهتمام بعالم الدين في هذا العصر وفقده للإحترام يرجع سببه أساسا إلى تأثير الاستعمار الغربي كما ذكرناه آنفا، وضعف الدين في نفوس الجماهير وأجهزة الإعلام التي يشرف عليها في الغالب أناس غير متدينين لها دور في هذا المضمار؛ فقد أصبحنا لا نرى الاهتمام إلا بالمغنين والمغنيات والممثلين والممثلات بينما ما يحظى به هؤلاء لا يحلم به عالم أو مفكر ويسمونهم نجوم المجتمع، وإذا مات أحدهم خرجت البلاد عن بكرة أبيها تبكيه وتنعاه وبعض الناس يفقدون صوابهم من هول الصدمة وبعضهم ينتحر حزنا على المغني أو الممثل!! ورأينا الدول تمنح الفنانين والفنانات أعلى الأوسمة والجوائز التقديرية، وأخبارهم تملأ الصحف والإذاعة والتلفزيون، وقل مثل ذلك

نجوم الكرة والألعاب الرياضية، بينما عالم الدين الكبير الشيخ محمد أبو زهرة مثلا عندما مات رحمه الله لم يزد الكلام عنه عن أسطر في صفحة داخلية في إحدى الجرائد.

وإذا كان من علماء الـدين من نافق أو فسدت أخلاقه فهل الاحترام والاهتمام الذي يحظى به هؤلاء هو سبب صلاحهم وسمو أخلاقهم، أم أن سببه اختلال المقاييس عند الناس؟ فقد اعترف الكاتب بنفسه بمحاولات محمد على باشا وأنه عندما أراد أن يقلد الغرب أهمل علوم الدين وتعمد تشويه سمعة علمائه وهدم هيبتهم.

ذكر المؤلف «أنه حين ظهرت المعارضة السياسية للخلافة الأموية كان أن جندت تلك المعارضة الدين في محاربتها للأمويين فقد استشهد أفرادها بآية ﴿ ولتَكُن مِّنكُم أمّةٌ يدعُونَ إلى الخير ويأمرونَ بالمعروفِ وينْهَونَ عن المنكرِ﴾.[1]

لا أدري ماذا يقصد من التعبير بتجنيد الدين، ولعله يريد أن يعبر تعبيرا مهذبا عن استغلال الدين وعلمائه من قبل الفئات المتصارعة على الحكم، ولكنه عندما لم تسعفه وقائع التاريخ لتأكيد زعمه ترك عصر بني أمية وانتقل بسرعـة إلى عصر العبـاسيين وقال «وقد شايعت جماعات هؤلاء الفقهاء في أواخر العصر الأموي دعوى العباسيين وأيدوا مطالبتهم بالخلافة، وكان أن حفظ لهم بنـو العباس هذا الجميل فما أن وصلوا إلى الحكم حتى قربوهم وأعلوا مكانتهم وأشركوهم في مجالسهم وأوكلوا إليهم تربية أولادهم، ثم عين منهم القضاة».

ولم يذكر من هم هؤلاء الفقهاء الذين شايعوا دعوة العباسيين أثناء الحكم

---

(١) ال عمران: ٤-١

الأموي ثم تولوا مناصب في حكم العباسيين!! إن مشاهير الفقهاء في العصر الأموي هم الحسن البصري وابن سيرين وواصل ابن عطاء وعمرو ابن عبيد وقتادة ومجاهد وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب البصري وابن المبارك والشعبي. فهل هم هؤلاء؟ فإذا كان هناك غيرهم فهم نكرات لا يعتد بهم.

لقد خص المؤلف الإمام أبا يوسف بافظع التهم، وهي تهم ملفقة لا تستند إلى أدلة صحيحة. يقول المؤلف عفا الله عنه: «ولعل من أشهر القصص في هذا الباب ومن أولها ما يحكى عن القاضي أبي يوسف أحد مؤسسي المذهب الحنفي الذي عده الناس المثال الأول الذي لا يتقيد بمبدأ فيستطيع أن يجد السبيل الميسر للخروج من أية مشكلة فقهية».

من هم الناس الذين قالوا إن أبا يوسف لا يتقيد بمبدأ؟ هل هم أناس يعتد بقولهم؟ فإذا كان أبو يوسف حقا متصفا بعدم التقيد بمبدأ فهل يعقل أن يتخذ إماما لجماهير من العلماء يأخذون بقوله على مر العصور إلى هذا اليوم؟.

ذكر المؤلف «أن سبب اتصاله بالرشيد هو أن الرشيد طلب من أحد قواده إحضار فقيه يفتيه في شيء من أمر الدين، وعندما دخل أبو يوسف القصر إذا به يرى ابناً لهارون محبوسا في حجرة فأوما إليه بأصبعه مستغيثا، فلم يفهم عنه ما يريد ثم مثل بين يدي الخليفة وسلم فسأله الرشيد: ما تقول في إمام شاهد رجلا يزني هل يقيم عليه الحد؟ ففهم أبو يوسف على الفور أن الزاني هو ابن الخليفة وأن الخليفة يكره أن يوقع عليه الحد فقال: لا يوقع عليه الحد لأن النبي قال: ادرؤوا الحدود بالشبهات، فقال الخليفة وأي شبهة مع المعاينة. أجاب أبو يوسف بقوله: ليس توجب معاينة ذلك أكثر من العلم بما جرى والحكم في الحدود لا يكون بالغلم لأن الحد حق الله والإمام مأمور بإقامة الحد فكأنه قد صار حقا له، وليس لأحد أخذ حقه بعلمه، وإنما يقع

الحد بالإقرار والبينة فسجد الرشيد شكرا وحمدا لله وأمر لأبي يوسف بمال جزيل وطلب منـه أن يلزم القصر فما خرج حتى جاءته هدية الفتى الزاني وهدية ثانية من أمه ثم ما زال يقوى عند الرشيد حتى عينه قاضي القضاة».

واعتبار هذه القصة هي السبب في اتصال أبي يوسف بالرشيد وفي تعيينه في القضاء يجعلنا نجزم أنها قصة مختلقة من أساسها وذلك لأن الذي عين أبا يوسف في القضـاء هو الخليفـة الهادي الذي كان قبل هارون الرشيد في الخلافة، وجاء هارون إلى الخلافة وأبو يوسف في القضاء، فهارون يعرف أبا يوسف قبل أن يتولى الخلافة كما هو في كتب التاريخ كالبداية والنهاية.

ومع هذا فإنه لو صحت هذه القصة فإن ما أفتى به أبو يوسف فيها هو الحكم الشرعي في مثل هذه الحالة، وقد سبق أن سأل عمر بن الخطاب عليا رضى الله عنهما: ما قولكم لو أن أمير المؤمنين شاهد امرأة على معصية؟ وكانت فتوى على رضى الله عنه أنه لا حد على المرأة، وأن على أمير المؤمنين إذا شهد عليها أن يأتي بأربعة شهداء أو يجلد حد القذف شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين وقد أخذ العلماء من ذلك أن الحاكم لا يحكم بعلمه على خلاف بينهم معروف في كتب الفقه، والزنا بصورة خاصة لابد فيه من أربعة شهود، والهـدف ليس إقـامة الحد، والمقصود منع الجريمة، والستر وعدم إشاعة الفاحشة واجب في الشرع، والذي يقرأ سيرة أبي يوسف في كتب التاريخ يجد أنه إمام عظيم أوتى من العلم والحكمة والفقه ما يحسده عليه الآخرون، فهو حلال للمشاكل مع مراقبة الله تعالى، وكان لا يخشى في الحق لومة لائم، فقد جاء في كتاب البداية والنهاية: «وقد كان يحضر في مجلس حُكمه العلماء على طبقاتهم، حتى أن أحمد بن حنبل كان شابا وكان يحضر مجلسه في أثناء الناس والعلماء يتناظرون ويتباحثون وهو مع ذلك يحكم ويصنف أيضا» وقال «ولِّيت هذا الحكم، وأرجو الله أن لا يسألني عن جور ولا ميل إلى أحد إلا يوما واحدا

جاءني رجـل فذكـر أن له بستانا وأنه في يد أمير المؤمنين فدخلت على أمير المؤمنين فأعلمته فقال: البستان لي اشتراه المهدي فقلت: إن رأى أمير المؤمنين أن يحضره ليسمـع دعـواه، فأحضره فادعى بالبستـان فقلت للرجـل: قد سمعت ما أجاب، فقال الرجل: يحلف فقلت أتحلف يا أمير المؤمنين؟ فقال: لا فقلت: سأعرض عليك اليمين ثلاثاً فإن حلفت وإلا حكمت عليك يا أمير المؤمنين، فعرضتها عليه ثلاثا فامتنع فحكمت بالبستان للمدعي فقال: فكنت في أثناء خصومه أود أن ينفصل ولم يمكني أن أجلس الرجل مع الخليفة وبعث القاضى أبو يوسف في تسليم البستان للرجل». وانظر إذا شئت رسالته إلى هارون الرشيد في مقدمة كتابه الخراج «يا أمير المؤمنين إن الله قد قلدك أمـرا عظيما ثوابه أعظم الثواب وعقابه أشد العقاب؛ قلدك أمر هذه الأمة فأصبحت وأمسيت وأنت تبنى لخلق كثير قد استرعاكهم الله وائتمنك عليهم وابتلاك بهم وولاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فهدمه على من بناه وأعان عليه، فلا تلق الله غدا وأنت سالـك سبيل المعتـدين؛ فإن ديان يوم الدين إنما يدين العباد بأعمالهم ولا يدينهم بمنازلهم، وقد حذرك الله فاحذر، فإنك لم تخلق عبثا ولم تترك سدى، وإن الله سائلك عما أنت فيه وعما علمت به، فانظر بالجواب». فانظر لو أن أحد المؤلفين اليوم أهدى كتابه إلى الحاكم هل سيجرؤ على كتابة مثل هذه المقدمة الجريئة في النصح أم أنه سيملأها نفاقا وتزلفا.

أما حكاية الفالوذج والفستق المقشور التي جعلها المؤلف مادة للطعن في أبي يوسف فلنستمع إلى أبي يوسف وهو يرويها بنفسه، قال رحمه الله: «توفي أبي وأنا صغير، فأسلمتني أمي إلى قصّار، فكنت أمر على حلقة أبي حنيفة فأجلس فيها، فكانت أمي تتبعني فتأخذ بيدي من الحلقة وتذهب بي إلى القصار ثم كنت أخالفها في ذلك وأذهب إلى أبي حنيفة، فلما طال ذلك عليها قالت لأبي

حنيفة إن هذا صبي يتيم ليس له شيء إلا ما أطعمه من مغزلي وإنك قد أفسدته عليّ فقال لها: اسكتي يا رعناء: ها هو ذا يتعلم العلم وسيأكل الفالوذج بدهن الفستق في صحون الفيروزج. فقالت له: إنك شيخ خرفت قال أبو يوسف: فلما وليت القضاء بينما أنا ذات يوم عند الرشيد إذ أتي بفالوذج في صحن فيروزج فقال لي: كل من هذا فإنه لا يصنع لنا في كل وقت، وقلت ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: هذا فالوذج. قال فتبسمت فقال: مالك تتبسم فقلت: لا شيء، أبقى الله أمير المؤمنين فقال: لَتُخبرنِّي. فقصصت عليه القصة فقال: إن العلم ينفع ويرفع في الدنيا والآخرة، ثم قال: يرحم الله أبا حنيفة فلقد كان ينظر بعين عقله مالا ينظر بعين رأسه».

فهل في هذا ما يعيب؟. ألم يكن أكثر أساتذة الجامعات والدكاترة اليوم فقراء يعيشون في الريف مع أهلهم الفقراء لا يجدون الماء النقي ولا يعرفون شيئا عن أنواع الطعام، فارتفع مستواهم الإجتماعي والإقتصادي بالعلم، فأصبح منهم الوزراء يأكلون على موائد الملوك والرؤساء أطايب الطعام وأشهى المأكولات.

ويستطرد الكاتب بعد إيراده هذه القصة الملفقة عن أبي يوسف والتي لم يسندها إلى مصدر قائلا: «وهكذا أضحى الشغل الشاغل لمعظم الفقهاء تصيد المناصب وتحين فرص الترقي في الوظائف وبات سبيلهم إلى ذلك التقرب من ذوي السلطان، وكان أكثر ما يقربهم من السلطان إصدار الفتاوى للخلفاء والأمراء، متى أراد هؤلاء الخروج على حكم من أحكام الدين أو الأخذ بسياسة لاتقبلها الرعية أو الإساءة إلى عدو في الداخل أو الـ ج قد استفحل خطره».

ثم نقل قصة أخرى نسج خيالها أحد ندماء السلاطين ربما في حالة نشوته، وهو الصولي في كتابه (الأوراق). «إن الخليفة الراضي لم يزل نحو سنتين لا يشرب الخمر في حين كان ندماؤه يشربونها بين يديه، فلما أرادوا أن

يغـروه حتى يحذو حذوهم قال: إنـه أعـطى الله عهـدا أن لا يقـربها أبدا فاستدعوا له الفقهاء حتى يجدوا له رخصة تعفيه من الإلتزام بعهده فإذا هم سرعـان ما وجـدوهـا له وأشاروا عليه بالتصدق بألف دينار يعود بعده إلى الشراب، ففعـل شاكراً مسروراً». ولم يذكر من هؤلاء الفقهاء الذين أفتوا الراضى بهذه الفتوى المخزية. فإذا كان هناك من باع ضميره إلى الشيطان وهؤلاء يوجدون في كل زمان ومكان، إلا أنه لا يصح التعميم وإلصاق التهم هكـذا جزافـاً، والمعروف أن تلك الفترة من أواخر القرن الثالث الهجري وأوائـل الـرابع الهجري هي التي شهدت العلماء الأجلاء الذين أشاد بهم المؤلف وذكـر أنهم أعـاظم الفقهاء، وكانت لهم مهن يرتزقون منها كالبقالة والبزازة وتجارة الحنطة وعدم ذكر الأسماء فيه دلالة على زيف هذه القصة، والمؤلف سامحه الله قد جعل القاعدة في العلماء مداهنة الحكام والحرص على الـدنيا والتكالب عليها وأنه إذا ظهر في العالم الإسلامي فقيه عظيم الجرأة والشجـاعـة كأحمد بن حنبل أو ابن تيمية يكون هذا الأمر استثنائيا مخالفا للقاعدة والعكس هو الصحيح، إذ ما عرف العلماء في التاريخ الإسلامي إلا أنهم دعاة إلى الحق هداة مهتدون، هم الذين وقفوا في وجه الطغاة الظالمين على مر العصـور ولم يستغلوا الجماهير كما استغلهم الرهبان والقساوسة في أوروبا حتى ثارت شعوبهم عليهم مما أدى إلى فصل الكنيسة عن الدولة، ولم يفتوا بإعدام العلماء والمفكرين، كما أفتى علماء اللاهوت في أوروبا، وإذا كان الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية رضى الله عنهما قد تعرضا للاضطهاد بوقوفهما مع الحق فقد شاركهما في هذا الشرف جمهور كبير من فقهاء الإسلام ضربوا بالسياط، وقيدوا في بالأغلال وزج بهم في السجون والمعتقلات؛ فقد امتحن الإمام أبو حنيفة لأنه رفض هدايا الحاكم لكونها من مال المسلمين ولا حق له فيهـا، ورفض أن يتـولى القضاء للمنصور لأنه يراه ظالما. وضرب وعـذب، وعندما استمر في استنكار الظلم والتعسف دسوا له السم حتى

تخلصـوا منـه. وضرب الإمام مالك لانه أفتى بعدم صحة أَيْمان الاكراه، وعندما سئل عن الخارجين على الحكام أيجوز قتالهم، قال نعم؟ إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز. قالوا: فإن لم يكونوا مثله. قال: دعهم ينتقم من ظالم لظالم ثم ينتقم من كليهما، وامتحن الإمام الشافعي وصفد بالأغلال وعرض بين النطع والسيف. وقال عنه الوالي الظالم الذي أرسله من نجران باليمن إلى بغداد: «يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه».

ونفي الإمام البخاري من بلاده لأنه عرض عليه أن يأتي إلى بيت الأمير ليعلم أولاده، فرفض قائلا: العلم يؤتى ولا يأتي؛ إن أحب الأمير أن يعلم أولاده فليأتوا إليه مثل غيرهم من طلبة العلم فوافته المنية وهو في المنفى، وما أن علم المسلمون في بغداد بذلك حتى ثاروا من أجل البخاري فقام الخليفة بعزل الأمير وسجنه من أجل نفيه للبخارى رحمة الله، وقبل هؤلاء ابن المسيب وجعفر الصادق وسعيد بن جبير وغيرهم من الأئمة والأعلام ولا تزال تتوالى تترى قوافل الشهداء من العلماء من ضحايا الظلم والطغيان، وإذا أردنا أن نتساءل عن هدف الحملة التي شنها المؤلف في مقاله على علماء الدين فإن المؤلف نفسه لم يدعنا نفكر طويلا ولا نخمن ونذهب بعيدا وهذا يشكر عليه فقد أبان ذلك صراحة وقفز بنا فجأة إلى بيت القصيد بعد هذا السيل من الاتهامات والطعن في علماء الدين مما يعتبر من قبل الارهاب الفكري. هذا الهدف قد أبانه في قوله «ولم يكن عجبا إزاء هذا كله أن يهمل أكثر الفقهاء في العالم الاسلامي واجبا أساسيا ومهمة خطيرة كان المفروض أن يأخذوا أنفسهم بها ألا وهي التصدي لتطوير الأساس العقائدي والفكري للدين حتى يوافق احتياجـات معـاصريهم ومشكلاتهم» والأساس العقائدي والفكري للدين الـذي يريد العلمانيون اليوم تطويره في هذا العصر هو أن تتغـير النـظرة العقـائـدية للمسلمين نحو اليهود فيعتبرونهم إخوتهم في الإنسانية حتى لو اغتصبوا بلاد المسلمين أو طردوهم من القدس وفلسطين وأن يمحوا الآيات

التي جاءت في القرآن تبين عداء اليهود للمؤمنين وتحذرهم من مكائدهم، وأن يحلوا الربا، وأن يستبيحوا الخمر ويوافقوا على تبرج المرأة، ولا يطالبوا بتطبيق الحدود، وأن يتساهلوا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهم لن يعدموا علماء يفتون بذلك انطلاقا من تطوير الأساس العقائدي والفكري للدين، فعلماء السوء موجودون في كل مكان وزمان، إن هؤلاء الذين يبيعون دينهم بدنيا غيرهم سيجدون علماء الدين (المودرن) الذين سيصدرون الفتاوي حسب الطلب.

الدين عندهم وظيفة يسخرونه لها ومن أجلها، ولا يتحركون إلا في حدودها، جعلوا من الفرض مباحا ومن المباح فرضا، وتركوا السنة وأقاموا البدعة، المعروف عندهم منكر، والمنكر معروف، من هو في السلطة هو سيدهم والمغضوب عليه منها هو عدوهم، رضوا لأنفسهم أن يكونوا مطايا للأشرار وخصماء ألداء للأخيار، وبعضهم اتخذ من التصوف ستارا لمطامعه ولجأ إلى طريقته ليضلل البلهاء من الناس ويفوز هو بالغنيمة. لذلك تراه يناصر أهل الباطل على أهل الحق ولا يهمه من الدين ولا أمر المسلمين شيء. الإسلام عنده مجرد طقوس وموالد ونذور للأموات لا أقل ولا أكثر. وبعضهم أعماه التعصب المذهبي؛ الإسلام في نظرهم هو مذهبهم فقط ولا حق إلا معهم. ولا مسلمين إلا هم، ونظروا إلى الآخرين نظرة الحقد والكراهية مشمرين عن سواعدهم للاشتباك مع إخوانهم في الدين يثيرون معارك في غير معترك فهم في سلام مع أهل الباطل، وفي معارك مع أهل الحق.

ومن المفارقات أن أشخاصا ليس عليهم عمائم ولا هم متخرجون من جامعات دينية ومع ذلك تجد فيهم وقار العلماء وفي وجوههم سيما الأتقياء فإذا تحدث أحدهم في الدين كان حديثه حديث المتمكن فيه ولا يطمع أحد في استصدار فتوى منه تخالف الإسلام فهو لا يأبه لحطام الدنيا الفاني ولا يرضى

أن يبيع دينه بدنياه ولا بدنيا غيره، يفيد الناس في دينهم ودنياهم، يقول كلمة

الحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجادل بالتي هي أحسن، ويَسَعُ الناس بأخلاقهم ويقابلهم بالبشر وبالبشاشة، حريص على منفعة الناس وهدايتهم أليس هؤلاء خيراً ألف مرة من أولئك، وبعد كل هذا نقول: إن في ماضينا وحاضرنا عيوبا وسلبيات نعترف بها ولا ننكرها، ولكن مع هذا يبقى الإسلام ناصعا متألقا ويبقى تاريخ علمائنا في جملته تاريخا مجيدا في الانتصار للحق والتصدي للباطل، وأملنا في المستقبل كبير. مصداقا لقوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك. وسيبلغ هذا الدين ما بلغ الليل والنهار.

حول السهروردي وصلاح الدين

يا سالكاً بين الأسنّةِ والقَنا إني أشمُّ عليك رائحةَ الدّم

قرأت في ملحق الراية رقم ٨٩١ مقالة الأستاذ (حسن طلب) في رده عليّ فيما كتبته؛ ردا عليه عن مقالة حول السهروردي وصلاح الدين. وإني أشكر الأستاذ حسن على رحابة صدره وقبوله للنقد بروح علمية مجردة عن التعصب، وأشكر له جهده في حشد كل المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع مما يدل على اهتمامه بالوصول إلى الحقيقة التي هي الهدف المنشود لنا جميعا وإني أشكره أيضا على تقديره لما أكتبه، وثنائه على شخصي الضعيف.

وأحب أن أنبه إلى أن ما اعتبره الأخ في مقالي السابق تلميحاً أو تعريضا به مما قد يفهم منه طعنا أو ريبة في دينه أو مذهبه لا أساس له عندي على الإطلاق، ولعلي قد أفهمت السيد رئيس التحرير هذه الحقيقة وأخبرته عندما أرسلت له الرد أني اعتبرت ذلك المقال منه دراسة علمية، وردي عليه مناقشة

علمية أيضا لا أقل ولا أكثر، ومعاذ الله أن أتهم مسلما في دينه ليس لدي عليه من الله برهان، إذ لم ألاحظ على ما كتبه الاستاذ حسن في مقالاته السابقة بالراية -وهي التي عرفناه عن طريقها- أي خروج عن الدين القيم. كما أني لم أتشرف بمعرفته شخصياً حتى يمكن أن يكون لي منه موقف سابق، وإن كل كلامي منصب على ما جاء في مقاله فقط، وهو قد نقل أيضا آراء غيره فكانت تلك الإشارة ضرورية بالنسبة لكل كاتب أو قارىء ومنهم العدد الكبير من أهل الأديان والنحل والمذاهب المختلفة. أما المسلمون فصلاح الدين له مكانة ومحبة في قلوبهم لما قدمه من خدمات للاسلام والمسلمين وما اتصف به من شجاعة وبطولة في جهاده لتحرير بلاد المسلمين، وأخلاقه أصبحت مثلا رائعا في التاريخ الإسلامي يعتز به كل مسلم.

والأخ الكاتب بلا شك من الذين يُكنّون كل حب وتقدير للبطل صلاح الدين، إلا أنه جعل نفسه في الموقف المحرج بانتصاره للسهروردي ضد صلاح الدين.

يا سالكا بين الأسنة والقنا   إني أشم عليك رائحة الدم

وأعتقد أن الأخ حسن قد تسرع في نشر أفكاره في هذا الموضوع قبل تبلورها ونضوجها، ولا أتهمه أنه قد نشرها بقصد سيء ودافع خبيث إلا أن التسرع من بعض الكتاب في نشر أفكارهم يؤدي إلى نفس النتيجة التي يؤديها الغرض الخبيث ولذلك أرجع الشيخ أبو الحسن الندوي الدوافع والحوافز عند الكتاب الذين يثيرون البلبلة والتشكيك إلى عدة أسباب؛ فهويقول في كتابه (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية) بعد أن سمى تلك الكتابات طليعة ردة فكرية وثقافية ودينية: «لقد قام كتاب وأدباء منذ زمن بعيد بحركة تشكيك شاملة في العقائد الدينية والمقررات التاريخية والشخصيات الإسلامية والقيم الخلقية والأسس الاجتماعية والآداب العامة، عن طريق بحوثهم وكتاباتهم

التي تتنوع فيها الأساليب وتختلف فيها الدوافع والأغراض والعوامل والمؤثرات، فقد يكون دافعهم أحيانا التطرف وتقليد المتطرفين في الغرب، وقد يكون دافعهم حب الشهرة وتصفيق بعض الطبقات المثقفة والشباب الجامعي، وقد يكون رائدهم نفاق سلعتهم، ورواج بضاعتهم في السوق، والربح المادي، وقد يكون الحافز لهم التسرع في نشر ما يسنح لهم من آراء وما يجول في صدورهم من خواطر. أما الكتاب المسيحيون فلا يخلو أكثرهم عن بعد النظر ودقة القصد وإثارة الشبهات وإضعاف تأثير الإسلام في الشعب العربي المسلم، وساعد على ذلك حركة النشر الواسعة السريعة».

ومما يجب أن ننبه إليه هنا أن النيّات -لصعوبة الاطلاع على حقيقتها- لا يترتب عليها حكم، ولذلك قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما جاء في البخاري: «إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع وإنا نأخذ الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا آمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءا لم نؤمنه ولم نصدقه وإن قال إن سريرته حسنة».

والأخ حسن بعد ما بدا منه ما يشبه الاعتذار عما بدر منه في حق البطل صلاح الدين فيما كتبه تعليقا في نفس الصفحة التي نشر فيها مقالي عاد مرة أخرى في مقاله الآخير ليؤكد أن العنوان على تلك الصورة كان مقصودا، فقد قال: أن لهجة العنوان الحادة «أبشع ما اقترفته يدا صلاح الدين». لم تكن خبط عشواء بل كانت مقصودة، ونحن لم نقصد كثرة ما اقترفته يدا صلاح الدين كما فهم فضلية الشيخ بل قصدنا الندرة وهو استعمال جائز لأفعل التفضيل في البلاغة والعربية، وقد أردنا بهذا العنوان الحاد أن نلفت النظر إلى قياس الحاضر على الماضى، فتحت أستار الدفاع عن الإسلام ضد الصليبيين الجدد (أمريكا وإسرائيل). راح الكثير من الضحايا؛ ومعظمهم

كان مثل السهروردي من أهل الفكر ومن أهل الفكر الإسلامي، على وجه الخصوص فأعدم من أعدم، واعتقل من اعتقل، وشرد من شرد، وتاريخنا المعاصر مليء بالشواهد والأمثلة. . . الخ.

صحيح أن صيغة أفعل التفضيل تشمل القلة والكثرة، وقد يكون هو قصد القلة، ولكن في اصطلاح النحويين فإن أفعل التفضيل اسم لما دل على زيادة سواء أكانت زيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ وأبشع، فهو على أي حال قصد أن صلاح الدين ارتكب أمرا بشعا، وهل من ينفذ حدود الله نقول له: ارتكبت أمرا بشعا؛ والله يقول ﴿ولا تأخُذْكُم بهما رأفةٌ في دين الله﴾[1]؟ وأما كونه يريد أن يقيس الحاضر على الماضي؛ حتى لا يتمادى الظالمون في ظلمهم من قتل المفكرين وتشريدهم واعتقالهم فان النتيجة لقوله عكس ما يريد تماما؛ وذلك أن هؤلاء الظلمة والطغاة الذي يعنيهم سيجدون لهم مبررا في التمادي في ممارسة البطش والقتل ويقولون أنهم قد سبقهم إلى ذلك صلاح الدين ببشاعته وبطشه، فليسوا هم أقل منه وسيصبح مثل الذي أراد أن يكحل عين حبيبته فأعماها؛ أو كما قال المثل العربي: أراد أن يعربه فاعجمه. أما الظلمة والطغاة فلن يسوءهم أمثال السهروردي وتلاميذه من المتصوفة، والواقع يبين لنا أن كل الحكام الظلمة إنما يتخذون هؤلاء متكأ لتضليل الناس فيقربوهم ويغدقون عليهم وتركون لهم الفرصة في نشر خرافاتهم وترهاتهم لتلهية الشعوب وتخديرها، أما أولئك الذين يطالبونهم بأن يسيروا بالناس مسيرة صلاح الدين في التصدي للأعداء وسيرة العمرين في العدل فيحاربونهم ويطاردونهم يولصقون بهم أسوأ التهم حتى يستأصلوا شأفتهم.

يتسائل الكاتب هل كان السهروردي زنديقا، ثم يجيب على هذا

---

(١) النور: ٢

التساؤل بتأكيد الاتهام الذي ذكره في مقاله السابق ضد علماء السنة بأنهم هم الذين أوقعوا بالسهروردي إيقاعاً وكادوا له كيدا، ويستشهد بذلك على قوله «لو أن السهروردي كان زنديقا أو كافراً حقا لما كان قد ظفر بصداقة ومحبة واحترام الملك الظاهر ابن صلاح الدين الايوبي، بل إن الملك الظاهر حاول ما وسعه أن يحميه دون جدوى». وهذا دليل عليه لا له فلو أن السهروردي كان على حق وهو في حماية شخصية كبيرة في الدولة كملك حلب وابن صلاح الدين فلن يستطيع أحد أن يسقطه، إذ كيف يتخلى عنه صديقه إن لم يكن قد ثبت عليه من التهم الاعتقادية والسياسية ما أوصله بين السيف والنطع، وفي تاريخ عالمنا الحاضر شواهد على ذلك، فالأمس القريب كان هناك وزراء في ايطاليا بالمحفل الماسوني ولا يعرف عنهم أحد، وما أن انكشفوا حتى بعدوا عن مناصبهم وسقطوا إلى الحضيض، وسقوط السهروردي وقتله وهو في حماية ابن صلاح الدين أقوى دليل على أن التهمة أكبر مما يتوهمها الكاتب، فإن مسألة الكيد والحسد والإيقاع بالرجل وما شابه هذه الإشاعات لن تقوى بمفردها على زعزعة مكانة السهروردي عند ابن صلاح الدين ملك حلب فضلا عن أنها تودي بحياته.

ويقول أيضا «إن شخصية السهروردي كما تؤكد المصادر شخصية جريئة حادة محبة للعلم عنيفة في الجدل، قوية في الدفاع عن الحق، وهذه الشخصية لا يرجح أن يتحلى بها زنديق أو كافر، فالزنادقة يتسترون ويدارون ويظهرون غير ما يبطنون. وقد ذكر ابن أبي أصيبعة أن فخر الدين المارديني شيخ السهروردي وأستاذه قد أعجب كثيرا بصراحته وجرأته في الحق، بل وتنبأ بأن تكون صراحته هذه سبباً فيما لا تحمد عقباه، وقد صحت نبوءة الأستاذ وراح السهروردي ضحية حدته وصراحته على الأرجح، وفي هذا السياق نحب أن نوضح أن الحدة في الحق أمر يحض عليه الدين ففي الحديث الشريف «خير

أمتي أحِدَّاؤها». ليقل أنصاره ما شاؤوا، في أي حق كانت جرأته؟ ما هو الموقف الذي حفظه له التاريخ غير الجدل العقيم والنشاط المشبوه؟ فهل قاتل مع المقاتلين ضد الصليبيين؟ لقد خرس المتصوفة عندما اجتاحت الجيوش الصليبية ديار المسلمين ولزموا تكاياهم وخلواتهم بينما العلماء العاملون كانوا في مقدمة الصفوف يحمون الديار ويدافعون عن الإسلام. كثيرا ما يردد الكاتب عن السهروردي أنه محب للجدل والمناقشة مولع بالمساجلة والمناظرة، وهل في الجدل فائدة إن لم تكن فيه تبديد شبهة؛ وقد قال الرسول ﷺ «ما ضل قوم بعد هدىً كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم قرأ ﴿ما ضَرَبُوه لَكَ إلا جَدَلاً بَلْ هُمْ قَومٌ خَصِمُونَ﴾[1]. وفي حديث آخر في معنى قوله تعالى ﴿فأمّا الذّينَ في قُلُوبهم زَيْغ﴾[2]. الآية: هم أهل الجدل الذين عناهم الله بقوله (فاحذرهم)، وفي الإحياء، قال بعض السلف: يكون في آخر الزمان قوم يغلق عليهم العمل ويفتح لهم باب الجدل، وفي الحديث المشهور: أبغض الخلق إلى الله تعالى الالدُّ الخَصِمُ. فالسهروردي من أولئك القوم الذين ضلوا فأوتوا الجدل.

وبالمناسبة فإن الحديث الذي أورده الكاتب يريد أن يمدح به السهروردي «خير أمتي أحداؤها». هو حديث ضعيف وفيه زيادة: «الذين إذا غضبوا رجعوا» ثم يقول «ونحن لا نعرف كيف انقلبت حدة السهروردي عليه بالضبط؛ لأن حادث مقتله لا يزال مشوبا ببعض الغموض الذي لا يترك أمامنا إلا فرصة الاجتهاد والاستنباط فحسب، ولكننا إذا استرشدنا ببعض روايات بعض الكتاب والمؤرخين القدماء الذي ألمحوا إلى أن نبوغ السهروردي كان سببا في موجدة الفقهاء عليه لا سيما حين تفوق عليهم

(١) الزخرف: ٥٨

(٢) آل عمران: ٧

وأفحمهم في بعض المناظرات التي لم نجد تفصيلا حولها حينئذ يمكننا أن نستنتج أن السهروردي قد استخدم جرأته أو حدته المعروفة عنه في مواجهة بعض الفقهاء حول مسألة نجهل طبيعتها مما أدى إلى تدبير المناظرة الأخيرة التي أوردناها من قبل عن العماد الأصفهاني والتي أشرنا إلى طابع الانفعال فيها، وهي المناظرة التي حكم فيها الفقهاء على السهروردي بالكفر واستحقاق القتل».

عجيب هذا الأمر؛ هناك غموض، وهناك إلماح وهناك عدم تفصيل، وهناك مسألة يجهل طبيعتها، فكيف يبني حكمه إذنْ على هذا الغموض وهذا الإلماح وهذا الجهل وعدم التفصيل، اللهم إلا إذا كان الكاتب يمثل دور المفتي في مصر ويريد أن يطلع على ملف قضية السهروردي ثم يقرر اعتراضه على تنفيذ حكم الإعدام بعدم مطابقته للشريعة أو موافقته عليه إلا أنه ربما لا يدري أن القضاء غير ملزم بأخذ رأيه لانه رأي استشاري، فهل يريد من الفقهاء وصلاح الدين أن يحضروا له ملف القضية بعد هذه القرون التي مرت عليها ليقتنع أن الحكم بقتل السهروردي قد صادف الحق لأنه لا ثقة له في صلاح الدين ولا في الفقهاء الذين حكموا على السهروردي؛ فهل يعذرهم حضرة الكاتب إذ أن ملف القضية لم يحفظ إلى الآن؟.

يا سبحان الله! لماذا كل هذا الشك وكل هذا الظن وكل هذه الأراجيف توجه إلى صلاح الدين وعلماء السنة ويحكم عليهم بالبشاعة والكيد ونصب الشراك والفخاخ؟ ثم هو يقول «ولو أن أحد هؤلاء الفقهاء كان من الفقهاء السنيين الكبار الراسخين في العلم لما تشككنا لحظة واحدة في صدق نواياهم ولكنهم من الفقهاء غير المعروفين بأية اجتهادات أو إضافات». كيف عرف أنهم ليسوا من الفقهاء الكبار؟ وهل يعقل أن صلاح الدين الأيوبي سيضع ثقته في الصغار؟ وهل الصغار يقدمون أو يؤخرون.

وقد نسي أنه قال في مقاله السابق «وتبدأ مأساة السهروردي عندما قرر السفر إلى حلب قلعة المذهب السني في ذلك الوقت تحت رعاية السلطان صلاح الدين الأيوبي الذي قضى على حكم الشيعة الفاطميين في مصر وأسس الدولة الأيوبية وقد ساقت الثقة وحب المغامرة شاعرنا السهروردي إلى ارتياد قلعة السنة».

وهل يكون في قلعة السنة إلا كبار وعلماء السنة، والواقع أن الكاتب ما كان يهمه كفر السهروردي وإيمانه فهو يريد الدفاع عنه فقط حتى لو قال ما قال. وبعد أن أردنا عليه قام بهذه التمحلات والتبريرات.

يقول الكاتب «ولعل صحبتي الطويلة لما كتبه السهروردي هي التي جعلتني أحس من خلال كلامه الذي لايحتمل الشك بأنه رجل عالم مؤمن يشهد أن لا إله الا هو مما ينفي عنه تهمة الكفر والزندقة واستحقاق القتل.

لماذا لا يقول الكاتب إن الكتب التي فيها الكفر والزندقة هي الكتب التي أحرقها صلاح الدين كما جاء في مقاله السابق؟ لماذا ذكر حرق الكتب في المقال الأول ولم يذكره الآن؟ ثم أن الكاتب نفسه قد أورد الحوار الذي جرى بين السهروردي والفقهاء في حلب حسب رواية الأصفهاني، أن مضمون هذا الحوار أن السهروردي يقول بعدم ختم النبوة وينقل عن الدكتور ابوريان في كتابه عن «الفكر الفلسفي في الإسلام» ويورده كمؤيد ومقر له «بأن المشكلة التي أودت بحياة السهروردي أنه كان يرى بأن النبوة بمعنى الإمامة ممكنة دائما وفي كل عصر لحفظ النظام لمصلحة النوع على عكس ما يرد في النص الديني من أن النبي محمداً ﷺ هو خاتم النبيين وهو النص الذي يتمسك به السلف الصالح من أهل السنة». ويصف الدكتور هذا الرأي بأنه يصدر عن نظرية خطيرة في الإمامة عند الباطنية، وترى هذه النظرية أن الإمامة عالمية تبدأ منذ بدأت الخليقة وتشمل جميع الأمم

والديانات. ثم يقول عن اسهروردي الإمام الكامل في الحكمتين العملية والنظرية، الحكيم المتأله وهي في نظرة أسمى من درجة النبي؛ ذلك لأنه بينما نجد النبي قادراً على تلقي الوحي فحسب نجد الإمام بالاضافة إلى ذلك مبرزا في الحكمة النظرية، ولا شك أن مثل هذه الآراء سبب كافٍ لقتل السهروردي لدى أهل السنة، ثم ينقل الدكتور عمر فروخ «أن التهمة الظاهرة التي نسبت إليه هي الإلحاد والقول بأقوال الأقدمين من الفلاسفة اليونانيين، أما السبب الحقيقي فهو أنه أثار شكوك الدولة القائمة آنذاك بكثرة تطوافه ونشاطه السياسي كما كان شأن الحلاج». هذا ما نقله بنفسه وسكت عليه وفيه الكفر الصريح؛ رجل يزعم أن محمداً ليس خاتم النبيين، وأن الإمامة أرفع درجة من النبوة، ثم يقول الإستاذ أنه ليس بكافر ولا زنديق! فهل أنت مصدر التشريع؟ أوَلا تعلم أن هذا مما علم من الدين بالضرورة؟ وأين آية «خاتم النبيين». وحديث «لا نبي بعدي»؟ أو تريد أن تفتح الباب على مصراعيه لمدعي النبوات والرسالات والدجالين والمشعوذين فتعم الفوضى في هذا العالم زيادة على ما هي عليه؟؟ وإذا كنت لا تعرف المكفرات والأمور التي تخرج المسلم عن دينه فالأجدر بك أن تسأل أهل الإختصاص من علماء الدين وليس في ذلك ما يشين ﴿فاسألوا أَهْلَ الذِّكرِ إن كُنْتُم لا تَعلمون﴾[1]. وثق أنك لن تجد في كتب الفلسفة التي نقلت عنها دراستك عن السهروردي أحكام الردة في الإسلام.

يقول الأستاذ عفا الله عنه «أن الانطباع العام الذي خرج به من صحبته لفكر السهروردي الصوفي هو ما دفعه إلى محاولة إنصافه، وأنه لم يجد هناك ما يدينه إلى درجة إباحة دمه... الخ.

وهذا بلا شك إصرار منه على الخطأ مع وضوح الطريق أمامه، وعناد لا

---

(١) النحل: ٤٣

نرضاه له، ونحن لا نريد أن نلزمه برأينا كما لا نريد منه أن يفرض رأيه بكل السبل والمحاولات ولو أنه على الأقل اقتفى أثر (الدكتور عبد الرحمن بدوي) صاحب المؤلفات العديدة في الفلسفة حيث قال عند كلامه عن السهروردي في كتابه (شخصيات قلقة): «ومن الحق أن موقف هؤلاء الصوفية لا يعطيهم أي تبرير منطقي ممكن يقدم لهم ضمانا ضد تكفير الشرع لهم». أما إذا أردنا الكشف عن مرامي هذه الفلسفات الصوفية فيكفينا أن نقرأ الدراسة الغنية التي أعدها الأستاذ (إبراهيم إبراهيم هلال) في تحقيق كتاب «قطر الولي على حديث الولي» للإمام الشوكاني لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة في الفلسفة وسماها ولاية الله والطريق إليها. فهو يقول في صفحة (٩٥) من الكتاب «هذه معانٍ في الولاية أصح ما نصفها به أنها ليست من الإسلام في شيء وانما هي خليط من المذاهب الفلسفية التلفيقية أقحمت تلك الكلمة على يد الشيعة واستعملها صوفية المسلمين في المعنى الذي استعملها فيه صوفية غيرهم من أبناء الديانات الأخرى، وهي محاولة دينية سياسية قصد بها هدم الإسلام من الداخل كدين، وضربه من الخارج كدولة، وإعادة الحياة الفارسية القديمة بما تشتمل عليه من غموض وديانات وثنية مختلفة، وقد وضح هذا في دعوة إخوان الصفا، وتخطيطهم لإعادة تلك الحياة، فقد يبرز فيها الجانب السياسي بجوار الجانب الديني التلفيقي، ودعوات الشيعة على العموم هي في الواقع تخطيط سياسي وإن تقنعت بقناع الدين، كما أن دعوات المتصوفة كلها من هذا القبيل، وقد رأينا الحلاج والسهروردي الحلبي قد ذهبا ضحية هذا التطلع السياسي الباطني، وهذا هو السبب في أن شخصيات أولياء المتصوفة قد نحتت على غرار شخصيات أولياء الشيعة او أئمتهم، وليس التصوف بناء على هذا إلا ضربا من التشيع الباطني».

أما عن السهروردي فيقول بصفحة (١٨٨) من الكتاب: «فالسهروردي المقتول قد جعل للنبوة طريقا يماثل طريق الولاية وهو شدة

الاتصال بالعقل الفعال وأن كان يميز النبي عن الولي بأنه يشترط فيه أن يكون مأمورا من السماء بإصلاح النوع، كما أنه يجعل النبوة دائمة غير منقطعة، ويرى أنها لم تختم بمحمد ﷺ، وكانه يرى بذلك أن الفلاسفة أو الأولياء المتألهين ليسوا في الواقع إلا أنبياء، فإن العقيدة أن الأرض لا تخلو من توغل في التأله لأنها لا تستغني عن إمام، وما دام قد جعل طريق الاثنين واحدا في فالمنطق عنده أن النوعين متساويان بل يبلغ به الأمر إلى أن يفضل الولي على النبي؛ لأن الولي عنده أكمل من النبي، فالأولياء أو الفلاسفة الحكماء وإن كانوا يتساوون مع الأنبياء في التأله إلا أن النبي يقصر عن الفلاسفة المتألهين في البحث والحكمة، ومن هنا كان الصنف الأخير أحق من الأول بالخلافة عن الله والتلقي عنه وبهذا فقد أنكر نصا من نصوص الدين وأصلا من أصوله وهو اكتمال النبوة والرسالة بمحمد ﷺ، فضلا عن ازدرائه مقام النبوة مما تسبب في مقتله على يد صلاح الدين الأيوبي الذي قضى على الخلافة الإسماعيلية في مصر. والسهروردي في هذا متأثر بالقرامطة والباطنية الذين يرون أن الإمام أرقى الواصلين في عصره وأكثرهم استعدادا لتلقي إشراق الأنوار العليا، وهو مأمور من هذه العقول ومفوض منها لتولي الإمامة، وأن الأرض لا تستغني ضرورة عن الإمام، لأن الفيض دائم وباقٍ ومستمر وبهذا الفيض فإن الإمام يفوق درجة النبوة في كثير من الأحوال.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن السهروردي: «السهروردي المقتول على الزندقة صاحب التلويحات والألواح وحكمة الإشراق، وكان في فلسفته مستمدات من الروم الصابئين والفرس المجوس، وهاتان المادتان هما مادتا القرامطة الباطنية ويدخل فيهم الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم.

ونلاحظ أن بعض العلماء منهم السهروردي قاموا بادعاء النبوة أو بالتمهيد لذلك ليدعيها لنفسه، ولعله في ذلك قد استحسن ما زاده «ابن

سبعين» الصوفي المنحرف في حديث (لا نبي بعدي «عربيا») أي أن النبي الجديد لن يظهر في الجزيرة العربية وإنما قد يخرج من سهرورد.

ويريد الكاتب سامحه الله أن يستغل بعض كلامي عن انشغال صلاح الدين بمحاربته الصليبيين بأن هذا إقرار مني بأنه لم يتمكن من التثبت من استحقاق السهروردي للقتل وقد عكس ما قلته تماما، وأهمل تمام الجملة والذي قلته بالحرف «هل يعقل في هذه الظروف الصعبة أن يشغل نفسه بقتل السهروردي إن لم يكن في قتله مصلحة للإسلام والمسلمين وأنه يستحق القتل شرعاً»؟! ولا ريب أن تحركات الباطنيين ومؤمراتهم وصلة السهروردي بهم من أسباب قتله ايضاً.

يقول الكاتب «مما لا نود الخوض فيه اتهامه بالانتماء إلى الباطنية الإسماعيلية، ونكتفي بأننا لم نجد ما يؤكد ذلك، وحتى الذين درسوه وتعمقوا فيه مثل الدكتور ابراهيم أنيس عميد مجمع اللغة العربية بالقاهرة توصلوا إلى أنه لم يكن شيعياً بل أنه كان إلى السنة أقرب منه إلى الشيعة، وكل ما هنالك أن التصوف بطبيعته يلتقي مع التشيع ويتماس معه في بعض النقاط لعل أهمها فكرة النبوة. . . الخ».

لم يذكر لنا الأستاذ أمثلة لالتقاء السهروردي مع السنة ومخالفته للباطنيين، وعلى كلٍ هو قد احتاط لنفسه بأنه لا يريد الخوض في هذا الآن وهو يريد أن يقول أن السنة قتلوه وهو واحد منهم ونحن نقول: نعم قد يكون في وقت ما من أهل السنة، ولما ارتد وحُكِم بكفره خرج عن الملة كلها، وقد كنت أظن بعد هذا الكرم أن الكاتب سيبين النسب التي فيه من السنية والشيعية والباطنية..

إن لم تكنْـهُ أو يَكُنْهـا فإنَّـه أخوها غَذَتْهُ أمُّه بلبانها

يقول الكاتب «كلنا يعلم كيف أن الإمام ابن تيمية أهوى بمعول النقد على أكابر الخلفاء والعلماء وبلغ به النقد أن أحصى على عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهما بعض المآخذ إنطلاقا من وجهة نظر أهل السنة الذين رأوا أن الخليفة أو الإمام إنسان ككل الناس لا عصمة ولا قداسة له لأنه لا يتلقى وحياً، إنما هو ينفذ ما أمر الله به نبيه، يصيب ويخطىء، ويعدل ويجور، وللمسلمين الحق في نصحه وتوجيهه بل في طلب خلعه إن دعا الأمر».

إن الإمام ابن تيمية أضعف من أن يهوى بمعول النقد على عمر وعلي رضى الله عنهما، ويريد الكاتب أن يجعل هذا شرفا لابن تيمية بينما يرى الإمام ابن تيمية أن هذا الوصف منقصة في حقه لا يمكن أن يدعيها، وفرية كبرى لا دليل عليها فعلماء السنة وابن تيمية بصورة خاصة لا يبيحون لأنفسهم التطاول على صحابة رسول الله ولا ينتقدونهم ولا يبيحون لأحد أن يتنقصهم، كيف يكون ذلك وابن تيمية عنده أن قول الصحابي من الأدلة الشرعية فيما لا دليل عليه غيره؟ وإن رأوا أن هناك خلافا بين الصحابة في المسألة يرجحون قولا واحدا على القول الآخر من غير أن ينتقدوا الصحابي الذي يخالفونه، بل يرون أنهم كلهم مجتهدون، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا محمد ﷺ، وهذه هي الحرية، بل إن ابن تيمية يعذر الأئمة الآخرين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ويحترمهم ويجلهم ولا يوجه نقدا عليهم، وقد ألف كتاباً في هذا الباب سماه « رفع الملام عن الأئمة الأعلام»[1]. وعلماء السنة لا يحملون معاول لأن المعاول أداة هدم وإنما يبنون ويصلون ما انقطع، والمعاول -إن حملوها- فإنما على صروح الظلم والطغيان، وعلى قلاع الوثنية والشرك والخرافة، أما الصحابة فلا أحد يجلهم مثل علماء السنة، وابن تيمية

(١) طبع وتوزيع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وغيره يرى أنه لا يساوي قلامة ظفر أحدهم والغبار الذي دخل أنوفهم في معارك الجهاد، ولم يبين لنا الكاتب المسائل أو بعضها التي أحصاها ابن تيمية على عمر وعلي رضى الله عنهما، وكل ما في الأمر أن علماء السنة عندما يرجحون قول صحابي على آخر إنما هم يتبعون الدليل الأقوى من غير انتقاض للصحابي الذي يخالفون رأيه. فعندما رجح ابن تيمية القول باعتبار الطلاق الثلاث واحدة وخالف رأي عمر في ذلك كان ذلك لقوة الدليل الذي قام عنده، فقد كان الوضع على ذلك في عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر وصدرا من خلافة عمر فرجع إلى الأصل واعتبر رأي عمر رأيا اجتهاديا يجوز تركه، وعندما رأى الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عنه تحريق الزنادقة المغالين فيه فحرقهم بالنار واعترض على ذلك عبدالله بن عباس ورأى قتلهم ولكن يقتلون بالسيف لا بالحرق أيده في ذلك كثير من الصحابة وأكثر العلماء على هذا الرأي.

فهل إذا رجّح ابن تيمية رأي ابن عباس في ذلك يكون قد طعن في الإمام علي أو انتقده؟ لا والله فمن ذا الذي يتطاول على عمر أو علي رضى الله عنهما؟ ومن هنا يتبين صحة الطريق التي مشى عليها علماء السنة وما زعمه الكاتب بقوله: إن الإقرار بمناقب صلاح الدين وبدوره العظيم في حماية الإسلام لا ينبغي أن يدفعنا إلى تقديسه أو الاعتقاد في أنه معصوم وغير قابل للنقد، فالإسماعيلية والباطنية خاصة هم الذين يقولون بعصمة الإمام أو الحاكم؛ ومن قال إننا نقول بعصمة صلاح الدين أو أي إمام؟ أليس الكاتب هو الذي يدافع عن آراء السهروردي التي تستند إلى آراء الباطنيين والشيعة الذين يقولون بعصمة الإمام، وما أصدق المثل في الانطباق عليه «رمتني بدائها وانسلت».

وإني قبل أن أضع القلم ألفت النظر إلى أنه يجب على المسلمين أن يبذلوا

جهـدهم في محاولة إرجاع الطوائف التي انشقت على الإسلام قديما كفرق الباطنية والتي انشقت حديثا كالقاديانية إلى حظيرة الاسلام؛ فإن الموجودين منهم قد نشأوا على أن هذا هو دينهم ومذهبهم يجهلون أنهم قد مرقوا عن الإسلام في ظروف معينة في التاريخ الإسلامي، ولا بد أن يكون منهم من يفكر التفكير الصحيح ويرى أن العودة إلى الإسلام هي الطريق الصحيح وأن دين الحق هو دين الإسلام.

﴿رَبَّنا لا تُزِغْ قُلوبَنَا بَعْدَ إذْ هَدَيْتَنا وَهَبْ لنا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إنَّك أنت الوَهَّابُ﴾. (آل عمران)

﴿يا أيها الذينَ آمنوا من يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دينهِ فَسَوَفَ يأْتي الله بقومٍ يُحِبُّهم ويحبُّونَهُ أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّةٍ على الكافرينَ يجاهِدُون في سبيلِ الله ولا يخافونَ لَوْمَةَ لائمٍ ذلكَ فَضْلُ الله يُؤتيه مَن يشاءُ والله واسِعٌ عليمٌ﴾(المائدة: ٥٤).

التفسير المادي لتاريخ الإسلام

تجن على الحقيقة



مكتبة المهتدين الإسلامية

التفسير المادي لتاريخ الإسلام تجنٍ على الحقيقة[1]

مقدمـــة:

اتجه بعض الكتاب المعاصرين إلى تفسير الإسلام وتاريخه تفسيرا ماديا بحتا، وإرجاع أسباب القتال بين المسلمين والمشركين إلى أسباب مادية؛ إذ يرون أن العـامل الإقتصادي هو السبب في الدعوة الإسلامية، فمعارضة المشركين للدعوة، والخلافات التي جرت بعد ذلك بين الصحابة رضوان الله عليهم؛ كل ذلك كان نتيجة للصراع الطبقي.

وهذه النظرة التي توحي بها مذاهبهم الفكرية تحملهم على التعسف في إيراد التفسيرات والعبارات البعيدة كل البعد عن الفترة التاريخية التي يكتبون عنهـا، وتجعلهم يتصيدون كل رواية -ولـو كان من مصـادر مشكـوك في صحتهـا- إذا كانت تنسجم مع آرائهم ومـا يدعون إليه؛ فهم -في سبيل تدعيم أفكارهم- يتجاهلون الواقع التاريخي ويتجاوزون الحقيقة.

وكم ذا بمصر من مضحكات:

ولقد ذهب بعضهم -هداه الله- إلى تقسيم أصحاب محمد ﷺ إلى يمين ويسار!!! كما فعل الكاتب المصري أحمد عباس صالح؛ في سلسلة مقالات كتبها في مجلة الكاتب المصرية سنة ١٩٦٥م تحت عنوان «الصراع بين اليمين واليسار في الإسلام»، ثم جمعها في كتاب واحد أصدره بعد ذلك؛ فجعل عثمان وطلحة والزبير من اليمين، وعليا وعمارا وأبا ذر من اليسار، وأبا بكر

---

(١) الراية: ١٥/١١/١٩٨٣

وعمـر من الوسط، وجعل رسول الله ﷺ على رأس قائمة اليسار!! ولكنه هادن اليمين -مشكوراً- تأليفا لهم وأملاً في كسبهم. وقال «إن الطليعة التي تعمل إلى جانب النبي من القوة والثورية بحيث لا تستطيع أية قوة داخلية رجعية أن تزحزحها عن مكانها!! ولكن كما قال الدكتور فتحي عثمان- قد تحفظ -مشكـوراً مرة أخـرى- قائـلا: «ولسنا نذهب مذهب غلاة الشيعة فنزعم أن إسلام هؤلاء جميعاً كان مدخولا، وأنه كان وسيلة انتهازية ليركبوا المـوجـة التي وقفوا ضدها؛ فليس هناك شك أن الإسلام قد هيمن على الجميع». ويرى هؤلاء أن مقتل عثمان رضى الله عنه إنما هو ثورة مسلحة من اليسار بعد أن سيطر اليمين على الحكم!!

معهم؛ على الطريق:

وإن ما كتبه الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي في حلقاته بعنوان «علي إمام المتقين» والتي نشرت بالراية القطرية والأهرام المصرية والوطن الكويتية في آن معا؛ إنما يمثل نفس الاتجاه.. بل إن هذه الحلقات ليس إلا امتدادا لكتاب الشرقاوي «محمد رسول الحرية» الذي صدر في الستينيات وأثار ضجة واحتج عليه علماء الأزهـر الشريف وأعرض هنا موجزا لبعض ما جاء في الكتاب مستأنسا بملاحظات وردود بعض الكتاب عليه -كالدكتور فتحي عثمان- ولنلج معا أيها القارىء الكريم أبواب العجب؛

يتحـدث الكـاتب عن مجتمـع الجزيرة العربية حاشدا كل العجائب والمبالغات، مزيحا المنطق والواقعية والموضوعية والمنهج العلمي لتسيطر بدلها المؤثرات الفكرية والمناهج المادية المشبعة بالهوى؛ فالكاتب يدعي أنه كان في مكة مصارف يوظف التجار فيها أموالهم في إقراض التجار الصغار نظير حصة من الأرباح، وأنهم يملكون إلى جانب ذلك بساتين في الواحات المجاورة تنتـج النخيل والأعناب وترعى فيها الخنازير وتستقطر من ثمراتها الخمور،

وكان هؤلاء التجار من كبار المرابين من أصحاب القوافل والمصارف والبساتين والمتاجر والمراعي والخمارات هم الذين يتزعمون مناصب مكة فيما بينهم[1].

ويدعي أن العرب كانوا يسترقون المدين العاجز عن الوفاء، وأن المدين كان يرهن زوجته أو أمه أو ابنته عند الدائن؛ فهو يقول[2]: «وهكذا كان المدين ينزل للدائن عن أمه أو زوجته أو ابنته أو زوجة أبيه فيتسلمها الدائن؛ لا ليستمتع بها وحده فحسب؛ فقد كان من حقه بعد أن يستمتع معها أن يلحقها بأحد بيوت الهوى الكبيرة التي كانت ترتفع عليها رايات خاصة، وفي هذه البيوت التي أحسن إعدادها بالأثاث الفاخر وعمرت بالخمور وضمخت بالبخور والصندل: في هذه البيوت الفاحشة الترف يلتحق نساء المدينين بالتجارة الشائنة التي تجلب لها الفتيات البيض والسود والسمر من كل بلاد الأرض ليبعن المتعة للتجار الوافدين أو لمن يدفع الثمن من فتيان قريش الأثرياء، ويقتضي الدائن دينه مما تكسبه امرأة المدين أو ابنته من هذه المهنة الشائنة فإذا استوفى دينه أعاد الفتاة إلى أهلها»!!

هل يصدق عاقل أن هذا كان يحدث في جزيرة العرب؟ فأين ما اتصفوا به من المحافظة على العرض وحماية الذمار؟ وهل يجهل أحد أن استرقاق المدين إنما هو تراث روماني نصت عليه القوانين الرومانية ولا علاقة له بجزيرة العرب؟

وربما قلنا -اعتذارا للكاتب- إن الأمر اشتبه عليه في إحدى صفحات الكتاب ولكننا نفاجأ به يصر على ما يقرره في أكثر من موضع؛ ففي صفحة ٢٩٩ يقول: «في كل يوم ينزل رجل منهم لدائنه عن الحرية ليصبح عبدا يمتلكه الدائن، وفي كل يوم يسلم رجل منهم امرأته أو ابنته إلى أحد بيوت

---

(١) انظر ١٤، ١٥ من الكتاب

(٢) انظر ص١٧، ١٨

البغاء المنتشرة في مكة ليدفع دينا يطارده به أحد المرابين». ويقول في موضع آخر[3]:

«ولم يكن التشريع الذي تصنعه السلطات الحاكمة في مكة يهتم بغير مصالح تلك السلطات، وأصحاب السلطة والحكام كلهم من التجار الكبار أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المزارع البعيدة التي تربى فيها الخنازير وتستقطر فيها الخمور، وكانوا من أصحاب المصارف والمرابين وملاك الخمارات وبيوت اللهو الضخمة؛ ومن أجل ذلك فما كان التشريع في مكة ليهتم بأحد غير هؤلاء الملاك الكبار الحاكمين وما كان التشريع ليهتم إلا بما يمكن قبضتهم على رقاب العاملين والمدينين». ويضيف قائلا[4]: «وقد آثر سراة مكة أن يشتروا العبيد من أفريقيا ويدربوهم على السلاح ليقوموا على حراسة قوافلهم وتجارتهم في خارج مكة وداخلها، وهكذا أصبح لمكة جيش وشرطة!!

أفترى على الله كذبا، أم به جِنّة؟

ويبرُز التفسير المادي بصورة أوضح في زعم الشرقاوي أن الأصنام قد نصبت آلهة لأسباب مادية، ومحمد يحطم هذه الأصنام لأسباب مادية أيضا، فنراه يقول: «إنه يعرف أن عمه العباس ملك منصبا في حكومة مكة، وهو منصب يمنحه النفوذ الواسع، وما كان له أن يمتلك كل هذا الجاه لو لم تؤمن العرب بأصنام الكعبة، وهو يعرف أيضا أن عمه أبا لهب إنما يُكوّن ثروته الواسعة من الربا، وهو كالعباس؛ يملك حدائق في الطائف يزرعها له العبيد وفي مزارع الطائف ترعى قطعان الخنازير، ومن كرومها ونخيلها هناك يستقطر أفخر الخمور، وأبو لهب يضاعف ثروته خلال الأشهر الثلاثة الحرم التي تجمع العرب إلى أصنام مكة، وأم جميل زوجة عمه أبي لهب هي أخت

(٣) انظر ص١٩

(٤) ص١٥

أبي سفيان أحد أعضاء حكومة مكة وكبار مرابيها. وهي أيضا تستثمر مالها في الربا» ويقول[1]: «كانت قوة التجار والمرابين والأغنياء قد ألصقتهم بأصنام مكة، وكان التصاقهم بهذه الأصنام يمنحهم مزيدا من القوة والغنى؛ فهي تحمي الآخرين وإليها تحج العرب كافة ثلاثة أشهر من كل عام يقدمون الهدايا والقلائد والأموال إلى الأصنام؛ أي إلى الذي يحكمون باسم الأصنام، وخلال هذه الأشهر يستثمر هؤلاء الأغنياء أموالهم في البيع والشراء والربا فيربحون ويربحون، وهذه الأصنام بعد هي التي تمنح كل سلطاتهم على الأجراء والمعدمين والعبيد وأبناء السبيل، وواجه محمد هذا كله بأن الأصنام ضلال وهو يلعن الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها على الفقراء».

ولاحظ عزيزي القارىء - الكاتب تناسى - الحج كان إلى الكعبة لا إلى الأصنام، ولاحظ أنه لم يكن عند العرب كهنوت، وأن سادة قريش كانوا يأنفون أن يعيشوا على ما يقدم للأصنام من قرابين، وأنهم إنما عبدوا الأصنام -كما حكى القرآن الكريم عنهم- لأنها تقربهم الى الله زلفى؛ لم يتخذوها آلهة ليتعيشوا من ورائها..

ولاحظ عزيزي القارىء أنه يركز على وصف الدعوة الإسلامية بأنها «تعاليم محمد» مغفلا صلتها بالوحي الإلهي، كما أنه يبرز فكرة الصراع الطبقي والنظرة المادية في التناول.

مكابرة ومناورة

وعندما رأى الكاتب أن من الأغنياء من دخل الإسلام أراد أن يبحث لذلك عن مبرر، فأرجعه إلى جهود أبي بكر؛ فهو يقول؛ «من الحق أن هؤلاء

---

(١) ص٧٧

وجدوا خلاصهم في (تعاليم محمد) ولكن مكة مع ذلك حافلة بغير العبيد والبغايا والمستضعفين والأجراء، وما يجب أن يكون كل أتباع محمد ﷺ من الذين تجوز عليهم سخرية سادة مكة، ومن سادتها رجال يأنسون إلى أبي بكر ويأتونه ويألفونه؛ لأنه أعلمُ قريش بقريش وما فيها من خير وشر.

وصمم أبو بكر على أن يعزز تعاليم محمد ببعض الصحاب الذي يثقون به؛ إذ ليس كل أغنياء مكة غرقىٰ في الخطايا؛ فمنهم من يرفض الربا وينكر -مثله- أسلوب الحياة في مكة، والقلب الطيب يتجه إلى الخير ويرفض الأذى ويضيق بآلام الآخرين مهما يكن ضغط المصالح المالية؛ فليست المصلحة دائما هي التي تحرك الرجال على أية حال». وقال: «ولكن الذي ابعد قريشاً عن محمد حقا هو ما يدعو إليه أن يتساوى السادة والعبيد، وأن يعفو صاحب الحق عمن أساء إليه، ثم هذه الأخوة بين الناس مهما تكن أنسابهم وأحسابهم -وقبل كل شيء- هذا البذل من أموالهم من أجل المحتاجين وأبناء السبيل»[1].

وهو يبرر نصرة الدين في يثرب، ويرجعها إلى أسباب اقتصادية أيضا، فيقول: «هنا مجتمع آخر أكثر تقدما من مجتمع مكة، هنا علاقات اجتماعية أخرى أكثر قابلية للخضوع لتعاليم محمد؛ فالمرابي اليهودي لم يكن يستطيع ليستعبد دائنه العربي إذا عجز عن الوفاء كما يحدث في مكة بين الدائن والمدين، وهو لم يكن له الحق في أخذ فتاة المدين أو امرأته ليكرهها على البغاء استيفاء لدينه؛ كما كان يحدث في قريش، وأجير الأرض -مهما يكن حظه- كان أعلى درجة من العبد المكي الذي يحرس القوافل والمصارف؛ إذ كان يستطع أن يختار من يبيعهم عرقه على أي حال، على عكس العبد المكي الذي يرسف في قيود التبعية إلى الأبد، وحتى عبيد الأرض في يثرب كانوا

يلتصقون بالأرض نفسها وينقلون معها من مالك إلى مالك، ولم يكن المالك يملك حياة العبيد -كما كان في مكة- فالزراعة في حاجة دائمة إلى الأيدي العاملة، وإنما كان يملك عمله».

إلا الصحابة

وهكـذا استمـر الكاتب في تقرير آرائه واجتهاداته المنسجمة تماما مع الاتجاه الماركسي المؤسس على المادية الجدلية، وهذه الحلقات التي كتبها عن سيدنا علي رضى الله تعالى عنه هي من ذات الاتجاه.

وإذا كانت ظروف المجتمعات الحديثة تبيح للشخص أن يعتنق ما يشاء من أفكار -ولو كانت كفرا بعد إسلام- باسم حرية الفكر التي لا تنهض إلا في مقابلة الإسلام عادة، فإن لنا الحق أيضا أن نعترض كل الإعتراض أن ينسب إلى أحد من الصحابة ما لم يقله حقيقة؛ ولو على سبيل الإفتراض أو التخيل على حسب الأسلوب الأدبي الذي اختطه لنفسه في هذه الحلقات؛ على غرار ما يكتبه الأدباء على ألسنة الطيور والحيوان. وليس في الكلام على ألسنة العجماوات والجمادات خطر؛ لأن الناس جميعهم يعرفون أن الكلام إنما هو كلام الكـاتب، وأن الرأي رأيه؛ فهناك ضمان ألا يحمّله أحد كلاما لم يقله، أو أن يسند إليه فعلا لم يأت به، حتى الحوار الذي كتبه الحكيم مسندا كلامه إلى الله -على ما في ذلك من سوء الأدب- فالناس تعرف أن الكلام كلام توفيق الحكيم؛ فلا مجال لاختلاط الأمور أو الاشتباه في شيء.

أما ما يكتبه الشرقاوي في هذه الحلقات فإنه يكتبه على لسان الصحابة، من غير تمييز بين كلامهم وكلامه، وأفكارهم وأفكاره، بين الحقيقة والافتراض.

والأستـاذ الشرقـاوي يؤيد كلامي السابق هذا بنفسه؛ عندما رد على

ثروت أباظة الذي اتهمه بأنه يبتز النصوص التي يستشهد بها؛ فيأخذ منها ما يوافق رأيه ويحذف مالا يؤيد مزاعمه، فيقول: «وإنما أعمد إلى استيعاب كل كتب السيرة والتفسير والحديث وكتابات الأئمة؛ لأستخلص منها رأيا قبل أن أنسبه إلى أحد من الصحابة»[1].

وكان ثروت اباظة قد رد عليه في أهرام ٢/١٠/١٩٨٣م في مقال عنوانه «شيوعية وإسلام؛ لا يلتقيان». واتهمه بأنه يريد التقريب بين الإسلام والشيوعية، وكان مما أخذه على الشرقاوي قوله في الفصل الثامن من البحث المنشور في أهرام الأربعاء ٧ سبتمبر: «وإن علياً ليذكر عثمان بأيام عمر، وبما اتفقوا عليه جميعا بأن يعيد عمر توزيع الثروة؛ حين راعهم انتشار الفقر على الرغم من تكدس ثروات الناس، واقتناع عمر وعثمان بقول علي أنه ما من أحد يخزن فوق حاجته إلا حرم آخرين من ذوي الحاجة، وإن علياً ليذكر عثمان بعهد عمر: والله لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فرددته على الفقراء» وقال الأستاذ أباظة رداً على ذلك «وأني أسأل الأستاذ عبد الرحمن: أي المال الذي يريد أن يتصرف فيه عمر هذا التصرف؟ إن كان مال الجماعة فهذا حقه، أما إن كان مال الأفراد فهيهات أن يقول عمر أو علي هذا القول؛ وإلا لما احتاج ماركس أن ينشيء نظريته الشيوعية والتقى برأي عمر هذا وعلي».

وإن كان هذا رأي عمر -وقد صحب النبي عليه الصلاة والسلام قرابة عشرين عاما، وكان مع أبي بكر في عامي خلافته، ثم كان هو أمير المؤمنين لمدة تسع سنوات -فماله -إذنْ-، لم يشر بهذا الرأي وهو يشير، وما لرأيه لم

(١) الأهرام في ٩/١٠/١٩٨٣م

ينفذ وهو على المؤمنين أمير؟ وكيف يقصد عمر مال الناس بهذا الرأي- كما يوحي بذلك الأستاذ الشرقاوي- وقد شهد خطبة الوداع التي قال النبي ﷺ فيها «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»؟ وكيف يلقى عمر ربه؛ وما عرف التاريخ -بعد النبي ﷺ- خائفا من ربه كما كان يخاف عمر؟ وكيف والله تعالى يقول ﴿أهم يَقْسِمُونَ رحمةَ ربِّك نحنُ قَسَمْنَا بينهم معيشَتَهُمْ في الحياة الدنيا وَرَفَعْنَا بعضَهُم فوقَ بعضٍ دَرَجاتٍ ليتَّخِذَ بعضُهُم بعضاً سِخْرِيًّا﴾؟ وماذا هو قائل في الآيات نزلت تترى بمعنى: يبسط الرزق لم يشاء ويقدر؛ أي يجعل رزق هذا كثيرا ورزق ذلك مقدورا قليلا؟

هل ألغيت أحكام الميراث

ويوغل الأستاذ الشرقاوي في الإغراب حين يقترب من نهاية الفصل، فيذكرنا ما يلغي به كل ما جاء من قبل في هذه الحلقة من شرعية التملك والميراث؛ فينقل على لسان علي كرم الله وجهه -على حسب ظني- «ثم إن الاقتناء مباح، وهو غير مذموم إن لم تكن هناك حاجات تسد؛ أما إن كانت هناك حاجة لأحد فما يحق لمسلم أن يتقني فوق حاجته ولو ديناراً.

ولقد مات رجل في زمن الرسول ﷺ حيث كان في الأمة كثيرون من أصحاب الحاجات والجياع فوجد في مئزر الرجل دينار فقال رسول الله عنه: إنه كان كانزا، سيكوى بهذا الدينار كية واحدة، ووجد في مئزر آخر ديناران فقال ﷺ: هما كيتان». وذكر قبل ذلك حديثا للنبي ﷺ من رواية علي أيضا: «من ترك صفراء أو بيضاء كوي بها». وكان يعني من كنز وترك مالا وفي الأمة أصحاب حاجة -مسلمين كانوا أم ذميين- ويذكر قبل ذلك أن النبي ﷺ سئل: أي المال نتخذ يا رسول الله؟ قال: لساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجة تعين أحدكم على دينه، وهنا أقف مستغربا؛ ما هذا يا أخانا؟! هل ألغى النبي عليه الصلاة والسلام الميراث دون أن ندري ودون أن ينتبه إلى ذلك كل

المسلمـين حتى الأئمة الذين كتبت عنهم في مؤلفاتك؟ فيم أتعب ماركس نفسه إذاً؟ ما كان عليه إلا أن يعتنق الإسلام -على فهمكم هذا- ثم يرفع هذه الآراء والأحاديث شعارا؛ دون حاجة إلى أن يقتل من قتل من عشرات الملايين في سبيل تدعيم مذهبه، وقد رد عليه الاستاذ الشرقاوي في الأهرام بتاريخ ٩/١٠/٨٣ قائلا: «أنا لا أنكر ما تذهب إليه أنت؛ بل أختلف معك حوله. وهذا الاختلاف يؤيدك فيه أكبر ابنائي، فالرأي الذي اخترتموه هو أن ما أدي عنه الزكاة فلا حرج فيه -وهو رأي عثمان ومعاوية وكعب الأحبار- وقد استندوا إلى أقوال للرسول ﷺ، أما أنا فأعتنق الرأي الآخر الذي يرى أنه إذا كان في الأمة أصحاب حاجة فليس من حق أحد أن يقتني فوق ما يحتاج إليه، وأن على ولي الأمر أن يأخذ من الإغنياء لمصلحة الأمة».

وقد كرر الأستاذ الشرقاوي آراءه هذه في أكثر من موضع في بحثه، فهو يقول على لسان علي: «يجب أن ينظر في أمر كل الذين يعيشون على أرض الإسلام من أفريقيا إلى مداخل أروبا إلى أواسط آسيا من ذميين ومسلمين؛ أبلغـوا كلهم حد الكفاية؟ أليس فيهم صاحب حاجة؟ فلا يحق لأحد أن يكون له ملك خاص إلا إذا اكتفى كل فرد من الذي يعيشون في دار الإسلام».

ونقـــول:

ونقـول للاستاذ: إذا كان هذا رأي علي رضى الله عنه فلماذا كان هو وفاطمة رضى الله عنها يطالبان أبا بكر الصديق بقطعة أرض بفدك لتنتقل ملكا خاصا موروثا من رسول الله ﷺ كما ذكرت أنت؟

وقول الأستاذ: إن ما أدي عنه الزكاة ليس بكنز هو رأي عثمان ومعاوية وكعب الأحبـــار فقط فيه نوع تدليس؛ إذ هو رأي جمهـــور المسلمـين من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة. قال عبدالله بن عمر: ما أدي عنه زكاته

فليس بكنز ولو كان تحت سبع أرضين. وسيدنا علي ما كان يؤيد أبا ذر في آرائه عندما أخذ بظاهر الآية: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾[1]. والذين اتبعوا أبا ذر وراق لهم رأيه هم الكسالى والقاعدون عن الجهاد والعمل؛ إذ المعروف أن عهد عثمان رضي الله عنه هو عهد الرخاء والفتوح، والذين تعلقوا برأي أبي ذر لا يريدون ما يريده وليس نيتهم نيته. وهو رضي الله عنه اجتهد فأخطأ ولم يتابعه أحد من الصحابة على خطئه.

والكنز من الذهب والفضة إذا أخرجت زكاته باستمرار سيتلاشى ولم يبق كنزا؛ فلا بد أن يضطر صاحبه لتوظيفه في مصلحة المجموع. وإنا إذا فسرنا الكنز بنفس تفسير الأستاذ الشرقاوي -بأن لا يملك أحدا ملكا خاصا حتى يكتفي الناس جميعهم- فنحن نسأل الكاتب: في أي مجتمع يكتفي الناس جميعهم؟ هل تحقق هذا في المجتمعات التي صادروا فيها أملاك الناس وحرموا الملكية الخاصة؟ أم أن الناس صاروا جميعا فقراء، ولم يعد غنيا إلا المهيمنون على السلطة والحكم «بالنيابة عن العمال والكادجين» وصاروا يسكنون القصور ويرتعون في الشهوات، بينما العمال و الكادحون يلهثون في المصانع والمزارع؟!!

وإذا كان العدل الاجتماعي هو الهدف فإننا نذكر الكاتب بأن الزكاة وحدها ليست هي الواجبة على الأغنياء؛ إذ أنها الواجب الثابت في كل وقت وفي كل ظرف. قال الإمام ابن حزم في المحلى: «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم؛ فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والشمس وعيون المارة». وقد

---

(١) التوبة: ٣٤

استنبط الإمام ابن حزم هذا الحكم من مجمل الآيات والأحاديث الدالة على وجوب الإنفاق والتكافل بين المسلمين.

ويقول الدكتور القرضاوي في كتابه فقه الزكاة: «وشريعة الإسلام لا تمنع أولي الأمر من أهله -عند الحاجة؛ كاختلال التوازن أو اتساع الفوارق أو ضخامة الميزانية أو غير ذلك- أن يفرضوا من الضرائب -سوى الزكاة- تصاعدية أو غير تصاعدية - ما يمنع التظالم ويحقق العدل ويفي بحاجات الدولة بشرط أن يكون ذلك بقدر الحاجه وبرأي أهل الشورى وفي ضوء ما يهدي إليه الكتاب والميزان اللذين أنزلهما على الرسل ليقوم الناس بالقسط. وإذا لاحظنا أن المجتمع الإسلامي مبني على الأخلاق والتراحم، وغالبية أفراده يؤمنون بحياة أخرى فيها الجزاء الأوفى، ولا يعتبرون الدنيا إلا أنها مزرعة للآخرة، فلا ريب أنهم -عند النوائب- سيهبون؛ غنيهم وفقيرهم على السواء، كل يقدم ما عنده..

آية الكنـــز:

﴿يآيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبارِ والرهبانِ لَيَأْكُلونَ أَمْوَالَ الناسِ بالباطلِ ويَصُّدون عن سبيلِ اللهِ والذين يكنِزُونَ الذهبَ والفِضَّة ولا يُنْفِقُونَهَا في سبيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يومَ يُحْمَىٰ عليها في نارِ جهنم فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وجُنُوبُهم وظهورهم هذا ما كَنَزْتُمْ لأنفسِكُم فذوقوا ما كنتمْ تَكْنِزُونَ﴾[1].

هذه الآية اتخذها اليساريون تكأة لتأييد أفكارهم، ولو تأملنا لماذا نزلت ومتى نزلت لعرفنا وجه الحق فيها. فهي أولا من سورة التوبة لا من المائدة كما توهم الأستاذ عبد الرحمن، وقد نزلت تمهيدا لغزوة العسرة، وهذه الآية

---

(١) التوبة: ٣٤، ٣٥

وأمثالها مما دعا عثمان رضي الله عنه أن يقوم بتجهيز جيش العسرة من ماله الخاص؛ فروحه الإسلامية جعلت المال بيده لا بقلبه، وقد فهم -رضي الله عنه- الآية على وجهها الصحيح، ولم يختلف هو وعلي رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية؛ لأنها قد فسرت في زمن النبي ﷺ وعلم المقصود منها.

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة . . الآية﴾. كبر على المسلمين ذلك، وقالوا: ما يستطيع أحد منا يدع لولده مالا يبقى بعده، فقال عمر: أنا أفرج عنكم، فانطلق وأتبعه ثوبان، فأتى النبي ﷺ، فقال: «يا نبي الله، إنه قد كبر على أصحابك هذه الآية، فقال النبي ﷺ: إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب بها ما تبقى من أموالكم؛ وإنما فرض المواريث من أموال تبقى بعدكم، قال: فكبر عمر، ثم قال له النبي ﷺ: ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء؟ المرأة الصالحة التي إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته». وهذا يعني أن لا يكون المرء بخيلا؛ بل عليه أن ينفق على أهله ولا يقتر عليهم، ولا يمنع الفقراء والمساكين حقهم.

والنبي ﷺ قال للرجل الذي جاءه بماله كله: الثلث والثلث كثير؛ إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون بالناس.

موقف أبي ذر رضي الله تعالى عنه:

وسيدنا أبو ذر رضي الله عنه قد تأثر بما تدعو إليه الآيات والأحاديث من الدعوة إلى الإنفاق، وعدم الحرص على الدنيا، خاصة وقد أخبره النبي ﷺ: «ما سرني أن عندي مثل أحد ذهباً يمر عليّ ثلاثة أيام وعندي منه شيء إلا ديناراً أرصده لدين» ونتيجة لذلك تكوّن عنده اقتناع بوجوب إنفاق كل ما كان بيده؛ وفعلا بدأ بنفسه؛ فعندما أراد معاوية رضي الله عنه أن يختبره بعث

له بألف دينار ففرقها أبو ذر ولم يبق منها ديناراً واحداً .

فهل ثمّ رجل من الذين يرددون آراء أبي ذر اليوم يفعل فعله ويحذو حذوه؟ أم تراهم يريدون الإستيلاء على أموال الناس فحسب؟ فأما أرصدتهم في البنوك فالأصل فيها -عندهم- أن تبقى لهم وحدهم بينما هم يزعمون أنهم سيعالجون هذه المسألة من الجذور؛ حتى يأتي ذلك اليوم الذي يقضون فيه على الأخضر واليابس ويطلبون من الناس إذا أرادوا أن يعيشوا ويتمسكوا بالحياة فعليهم أن يقفوا صفوفا لاهثة غارقة في عرقها بعد كدح النهار، أمام أفران الخبز.

ما أشبه هؤلاء بالوعاظ الذين ينفرون الناس من الدنيا ويبغضونها إليهم، ويهددونهم بالكي بالنار في الآخرة، وهم يتنافسون عليها ويبذلون مهجهم في سبيلها.

المجتهد بين أجرين أو أجر:

وإذا أردنا الإنصاف في مسألة اختلاف الصحابة حتى تلك التي أدت إلى المعارك المؤسفة فإنها -أبداً- لم تكن لشهوات الدنيا، وإنما هي اجتهادات؛ كل يرى أنه على حق فيها، وعلينا -بأمر الله- أن نقدر أخلاصهم جميعا وتفانيهم في سبيل دعوة الإسلام.

وقد اختارهم الله تعالى ليكونوا القاعدة الصلبة التي بني عليها الإسلام الشامخ، وما كانوا أبداً -كما يدل تاريخهم الناصع- حريصين على الحياة؛ فلو كانوا كذلك لأخلدوا إلى الدعة والشهوات ولتركوا الجهاد في سبيل الله بعد أن فتح الله عليهم الفتوح؛ بل إنهم واصلوا الجهاد، حتى فاضت أرواحهم طاهرة مطهرة إلى بارئها سبحانه.

ولذلك فإنه من الظلم المبين أن يقول الكاتب عنهم: «وعندما تدفقت

الأمـوال الـطائلة والخيرات العميمة والسبايا الجميلات على رجال لم يألفوا الغنى بعـد وقد خاضوا الغمرات حرصا على الموت، أصبح هؤلاء الرجال أنفسهم بعد الغنى المفاجيء أحرص الناس على حياة» حاشاهم وحاشاهم!! من هم أحرص الناس على الحياة يا أستاذ؟ ألا ترى أنهم أولئك الذين ضيعوا -باكتفائهم بالثرثرة والجدل- ما فتحه هؤلاء!!؟

وكـان بودنـا أن يكون الكاتب موضوعيا عندما تعرض لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما. فإن من الظلم المبين اتهامه رضى الله عنه بموادعة الروم؛ هل نسي التاريخ غزوة ذات الصواري؟ ألم يكن معاوية أول من غزا الروم في البحر؟ ألم يكن معاوية السد المنيع والعقبة الكأداء أمامهم في الشام؟ ألم يكن معاوية الذي أجهز على امبراطوريتهم وقضى على آخر معقل لهم؟

فأي شيء يدل على زعمه الموادعة؟ هل الدليل هو العواطف والهوى؟ فماذا كان يمنع الروم من العودة إذا لم يكن معاوية لهم بالمرصاد؟

قال الكـاتب في الفصـل الـرابـع من البحث المنشـور بالـراية في ١٧/٧/٨٣: «إن فدك ملكها اليهود من بني النضير من زمن بعيد، حتى إذا كانت السنة السابعة من الهجرة جاءوا الرسول فدخلوا الإسلام!!! بدون حرب طائعين فطلب المسلمون أن يقسم بينهم أرض فدك كغيرها مّما يغنمون في الحرب، فنزل قوله تعالى ﴿وَمَا أفاءَ الله على رسُولِهِ منهم فما أوْجَفْتُم عليه مِنْ خيلٍ ولا رِكابٍ ولكنَّ الله يُسَلِّطُ رُسَلَهُ على من يَشاءُ والله على كُلِّ شَيءٍ قدير﴾[1].

وقد وقع الكاتب هنا في خطأ شنيع؛ فالواقع أن بني النضير لم يدخلوا الإسـلام، ولقد غدروا برسول الله ﷺ ونقضوا العهد الذي بينهم وبينه،

(١) الحشر: ٦

وتآمروا على قتله، وكانت بينه وبينهم حالة حرب فحاصرهم وأصابهم الرعب قبل أن يشتبك ﷺ معهم في قتال؛ فصالحوه على أن يجلوا عن المدينة ويحملوا معهم المنقول من الأموال -ما عدا السلاح- وأن تكون أرضهم للمسلمين، ولم يدخل في الإسلام منهم إلا رجلان كما قال ابن إسحٰق: يامين بن عمير بن كعب، وأبو سعيد بن وهب؛ فأحرزا بإسلامهما أموالهما، أما الآخرون فقد تركوا المدينة بعد أن أجلاهم الرسول ﷺ؛ فذهب بعضهم إلى خيبر، وبعضهم إلى أذرعات بالشام وأنزل الله تعالى فيهم سورة الحشر -والحشر هو الجلاء- وتسمى أيضا سورة بني النضير وهي صريحة في الحكم عليهم بالكفر.

وإننا لا ندري؛ ما هو المصدر الذي اعتمد عليه الكاتب في قوله: إنهم دخلوا الإسلام طائعين؛ وهم لم يدخلوه لا طائعين ولا مكرهين؛ بصريح القرآن، ولم يذكر أحد من أهل السيرة ولا المفسرين أن بني النضير قد دخلوا الإسلام، ولا يتصور أن يقول أحد بذلك مع صراحة الآية.

ولو كانوا قد أسلموا فما كان الرسول ﷺ ليجليهم عن المدينة ويستولي على أراضيهم:

﴿سَبَّحَ لله مَا في السّماواتِ وَما في الأرْضِ وَهُوَ العَزيزُ الحكيمُ. هُوَ الذّي أخْرَجَ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أهلِ الكتاب مِنْ ديارِهِمْ لأوّلِ الحَشْرِ ما ظَنَنْتُمْ أن يَخرُجُوا وظنُّوا أنَّهم مانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِنَ اللهِ فأتَاهُمُ الله مِنْ حيثُ لم يحتَسِبُوا وَقَذَفَ في قُلُوبِهم الرُّعبَ يُخربُون بيُوتَهم بأيديهم وأيدي المؤمنينَ فاعتَبروا يا أولي الأبْصَارِ. ولَوْلا أن كَتَبَ اللهُ عَلَيهمُ الجَلاءَ لعذَّبَهُم في الدُّنيا وَلَهُمْ في الآخرةِ عذابُ النارِ. ذلك بأنَّهم شاقُّوا اللهَ ورسولَهَ ومن يشاقِّ الله فإنَّ الله شديدُ العقاب. ما قطعتُم من لِّينةٍ أو تَركتُمُوها قائمةً على أُصولها فبإذن الله وليخزيَ الفاسقينَ. وما أفاءَ الله على رسُولِه منهم فما أوجفتم عليه مِنْ خَيلٍ

ولا ركابٍ ولكنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسَلَهُ على من يشاءُ واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ. ما أفاءَ اللهُ على رسولِهِ من أهلِ القُرى فَلِلّهِ وللرَّسُولِ ولذي القُرْبىٰ واليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السبيلِ كي لا يكونَ دُولَةً بين الأغنياءِ منكُمْ وما آتاكُمُ الرَّسولُ فَخُذوهُ وما نهاكُمْ عنه فانتَهُوا واتَّقوا اللهَ انَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾.

وقد كانت غنائم بني النضير أول غنائم من أهل القرى من أرض ونخيل وحصون؛ فهي التي سنت ما يتخذ من حكم الاستيلاء على الأرض؛ هل توزع على المحاربين أم تكون محبوسة على مصالح المسلمين؟

وهذا فيه وجهات نظر كثيرة وليس المقام مقام بحثه لكن المهم في هذا أن الرسول ﷺ أعطى من ثمر بني النضير للمهاجرين ليرفع بذلك مؤنتهم عن الأنصار؛ ولم يعط من الأنصار إلا اثنين: أبا دجانة وسهل بن حنيف؛ لحاجتهما وفقرهما، كما كان ﷺ ينفق منها على نفسه وأهل بيته وما زاد ينفقه على الكراع والسلاح..

وأما فدك فليست من أراضي بني النضير، فبنو النضير في ظاهر المدينة من الشرق، وفدك قرية من قرى خيبر في الشمال، وعندما كان الرسول ﷺ يحاصر حصون خيبر -وفدك ليس بها حصون- أرسل النبي ﷺ إلى أهل فدك من اليهود طالباً منهم أحد أمرين: فإما أن يؤمنوا برسالته أو يسلموا أموالهم، وقذف الله في قلوبهم الرعب لما رأوا خيبر محاصرة، فصالحوا الرسول ﷺ على نصف أموالهم وطبق عليهم حكم أموال بني النضير؛ أي أن الأمر فيه للرسول ﷺ يضعه حيث يشاء. وغزوة بني النضير لم تكن في السنة السابعة للهجرة، وإنما كانت في السنة الثالثة، وغزوة خيبر هي التي كانت في السابعة من الهجرة.

مغالطات في ترهّات:

وينقل الأستاذ الشرقاوي إلينا أسئلة وفتاوي أشبه بالأحاجي والألغاز بل والخرافات، ويسلك مسلك القصاص ورواة الغرائب.

ولا ندري كيف استساغ هذه الأمور ونسبها لسيدنا علي رضى الله عنه؛ كقصة الأحبار الثلاثة الذين سألوا عن أقفال السماوات ومفاتيحها، وقصة القبر الذي سار بصاحبه، والذي أنذر قومه وليس من الإنس أو الجن، وخمسة أشياء مشت على وجه الأرض، هل هذه الأسئلة تستدعي أن ينكس سيدنا عمر رأسه مقطبا -كما يدعي الكاتب- وأن على الإجابة عليها يتوقف تصديق الأحبار بأن الإسلام حق؟ ويا عجبي!!

أو مثل تلك الفتاوي الساذجة تكون محل استشهاد أو استئناس؟ إذا كان لبن المرأة ضعف لبن الأخرى فالذكر ولد، والأنثى للأخرى التي لبنها أقل؟!

الولد يكون أحمر اللون إذا أتى أبوه أمه وهي حائض؛ إذ تختلط النطفة بدم الحيض؟!!

ألم يحسم الرسول ﷺ مسألة اللون هذه في كلام علمي دقيق قاطع أدركه الناس بعد أربعة عشر قرناً؟

«.. هل عندك من إبل؟ قال نعم، ما ألوانها؟ حمر. هل فيها من أورق؟ نعم. فما بال هذا الأورق؟ لعله نزعه عرق، فلعل ابنك نزعه عرق».

واضح أن الرسول ﷺ قد حسم القضية. فما بال الكاتب يتجاهلها؟ وهل يعقل أن يشغل علي نفسه بأمور تخالف الوحي؛ وهو أقضى الصحابة وأعلمهم بالأحكام الشرعية؟ وأظن أن مثل هذه الأباطيل اخترعها الغلاة

لتكون وسيلة لإضفاء شبهة الوحي على أقوال وأحاديث منسوبة لبعض أهل البيت تأييداً للقول بعصمة الأئمة. . فالعصمة -فقط- للرسل الذين أوحى الله إليهم برسالته وحدهم، فرضي الله عن أهل بيت المصطفى وأصحابه أجمعين ورضي الله عنك يا رابع الراشدين وابن عم سيد المرسلين وزوج فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين، ورضي الله عنك؛ وصدق القائل: هلك فيك اثنان يا علي؛ مبغض قالٍ ومحب غالٍ.

أم المؤمنين:

متنكباً أبسط قواعد التحقيق العلمي؛ يعتمد الشرقاوي في الطعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على روايات غلاة الشيعة؛ فهو يروي قصة امرأة قتل ولداها في وقعة الجمل قالت لعائشة: ما تقولين يا أم المؤمنين في امرأة قتلت ابنها الصغير؟ قالت أم المؤمنين: وجبت لها النار. فقالت المرأة: فما تقولين يا أم المؤمنين في امرأة قتلت أولادها المؤمنين الكبار؟ فصرخت عائشة قائلة: خذوا بيد عدوة الله؛ وظلت تبكي حتى أغمي عليها.

وكل هذا كذب وافتراء في معتقد جمهور المسلمين سلفا وخلفا؛ إذ يريد أن يقول أن عائشة -الصديقة بنت الصديق- من أهل النار؛ وهذا الشيء نفسه تفسير غلاة الشيعة لقوله تعالى ﴿ضربَ الله مثلا للذين كَفروا امرأةَ نوحٍ وامرأةَ لُوطٍ كانتا تحت عَبْدَين من عبادنا صالحينَ فَخَانتاهما فلم يُغنيا عنهما من الله شيئاً﴾[1]. إذ فسروا الآية أن المرأتين هما عائشة وحفصة فدخلتا النار مع الداخلين. . سبحانك هذا بهتان عظيم.

يقول الكاتب: «ما حرضّ احد على قتل عثمان كما حرضّ طلحة وعائشة وهو هنا يريد أن يتهم أم المؤمنين وطلحة بن عبيدالله -وهو أحد العشرة

(١) التحريم: ١٠

المبشرين بالجنة- بالنفاق والانتهازية؛ فبعد أن حرضّا على قتل عثمان قاما يطالبان بدمه. . فمن أين له هذا الخبر الكاذب؟!

انه يريد ان يصمهطا بأخلاق «الثوريين» في هذا الزمان الذين (يقتلون القتيل ويتقدمون جنازته)

تناقض وتهافت:

يزعم الشرقاوي أن سيدنا علياً رضى الله عنه: «ويم الله؛ ما زلت مبغياً عليَّ منذ قضى رسول الله ﷺ، وقال ان عثمان طلب من علي أن يترك المدينة؛ فنفى نفسه إلى ينبع قائلا إن عثمان يستغشه» إلى آخر هذا الهذيان. .

وينسى أنه في هذا القول يناقض نفسه؛ فقد سبق أن ذكر أن علياً كان يستشار، ويفتي، ويقضي بين الناس، وكان العلاقة بينه وبين أبي بكر وعمر وعثمان على أحسن ما يرام، ويتناسى أن علياً رضى الله عنه كان مشتهراً بالشجاعة والصراحة وبأنه لا يخاف في الحق لومة لائم؛ فكيف يسند إليه الخضوع والخنوع والمدارة والتقية؟ أليس ذلك تناقضاً؟ ألا يعد ذلك طعناً في «إمام المتقين».

ثم كيف يقال أن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان غير مرضى عنها من الصحابة؛ وإن خلافة علي هي المرضى عنها؟ ما الدليل على ذلك؟ وهل يعقل أن الصحابة جميعا يسكتون على البغي؟ وما هي القوة التي استند إليها أبو بكر وعمر وعثمان لفرض خلافتهم وإسكات جمهور الصحابة؟ هل كانت ثمة مؤسسات عسكرية وجنود مدججون ينتظرون إشارة من الرفيق الأكبر؟ هل كان ثمة ضباط يعلنون الأحكام العرفية ويلغون الدستور ويزورون الانتخابات؟ أما كان صحابة رسول الله يجتمعون ويتشاورون دون أن يتميز أحدهم بأن يؤيد السلاح الفلاني أو الكتيبة الفلانية؟ هل قامت حرب بين

جماعة أبي بكر أو عمر أو عثمان من جهة وبين جماعة علي من جهة أخرى -إن كان لأي منهم جماعة- وتغلبت إحداها وسيطرت على الحكم؟

يا قوم دعوا الأهواء والأغراض ولا تثيروا أحقادا وحزازات بين المسلمين فهؤلاء صحابة رسول الله ﷺ، علينا -دينا- أن نحبهم جميعاً، وأن نعصم ألستنا وأقلامنا من الطعن فيهم، ولم يسألنا الله تعالى عن المخطىء منهم أو المصيب ولا عن الفاضل منهم أو المفضول ﴿تلك أمةٌ قد خَلَت لها ما كَسَبت ولكم ما كَسَبتم ولا تُسألون عمَّا كانوا يَعمَلون﴾[1].

الصحابة لا يحلون ما حرم الله:

يدعي الكاتب أن عثمان رضى الله عنه قد سمح لأعوانه بلبس الحرير، وهذه فرية مكشوفة؛ فعثمان لا يمكنه أن يسمح بما حرمه رسول الله. ولكن الصواب أن رسول الله ﷺ قد سمح لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في إحدى الغزوات بلبس الحرير من حكة كانت بهما.. وفي مثل هذه الحالة يرخّص بلبس الحرير قولا واحدا لما ورد في الحديث ولاتفاق الفقهاء على ذلك. ولكن أهل الأهواء يحرفون الكلم عن مواضعه تلبيساً وتدليساً نسأل الله العافية.

ومن الإسفاف الذي كنا نود أن ينزه الكاتب قلمه عنه ما ذكره عن نائلة زوج عثمان رضى الله عنهما وهي في مخدعها.. وكأنه كان ينظر من ثقب الباب ويرصد الحركات والسكنات.. أن الإنسان ليأخذه العجب من ذلك الهراء والإسفاف إذ يتبادر إلى الذهن أنهم قديما كانوا قد اكتشفوا أجهزة التصنت والتجسس التي يملكها أرباب الأيديولوجيات المشبوهة.

وزعم الكاتب أن عائشة -رضى الله عنها- سكنت في البصرة قصراً فخمًا

---

(١) البقرة: ١٤١

فيه طوابق عديدة وتحيطه حدائق غناء!! . واسترسل في خياله فزعم أن الإمام علياً عندما أرسلها مع أخيها محمد بن أبي بكر استدعى أربعين فتاة من فتيات البصرة وسلحهن بالـدروع والسيوف ليكن في حراستها إلى المدينة فذكرني بفكرة الحرس النسائي التي ابتدعها بعض الرؤساء في هذا العصر.

قال الكاتب «إن طلحة والزبير كانا يتطلعان إلى الخلافة، وإن عائشة تريدها لطلحة، وإنما هو الملك ما يطلبون، وإن أم المؤمنين قد صرحت من قبـل بأنها تفضّـل أن ترى السماء تنطبق على الأرض ولا تراك يا علي أميراً للمؤمنين، وهي تعرضّ مهج المؤمنين للسيف؛ لكي تنتزع الأمر منك وتعطيه طلحة زوج أختها أم كلثوم، وقال: إن طلحة والزبير قد بايعا علياً مكرهين» .

وكل ما مرّ كذب وإفتراء، وروايات لفقها الحاقدون على صحابة رسول الله . . فمعلوم أن طلحة والزبير وعائشة كانوا أثناء حصار عثمان- يطلبون من الناس أن يبايعوا علياً، ولم يعرف أن أحداً كان يدعو الناس إلى مبايعة خليفة على المسلمين في تلك الفترة؛ فكيف عرف هؤلاء الزاعمون أنهم كانوا يدعون لأنفسهم بالخلافة وهم قد رشحوا علياً لها، ودعوا الناس إلى مبايعته، وإنما الخلاف حصل بينهم بعد ذلك، وكل كان له رأي في سبب قتل عثمان . . فالأولى أن لا ندين أحداً من الصحابة والأسلم لنا أن نمتثل أمر الله ﴿تلك أمةٌ قد خَلَت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تُسألون عما كانوا يعملون﴾[١] وبافتراض أننا حكمنا بالخطأ على من قاوموا عليا من الصحابة؛ فما كان لنا أن نخوض ونتحدث بالظنون ونحكم على نيات الناس وما في قلوبهم ﴿ولا تَقفُ ما لَيْسَ لك به علمٌ إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كُلُّ أولئك كان عَنْهُ مسؤولا﴾[٢] .

---

(١) البقرة: ١٤١

(٢) الإسراء: ٣٦

وآخرون على طريق التجريح

ولقد أقحم الكاتب في بحثه اسم أبي هريرة رضى الله عنه؛ لحاجة في نفس يعقوب، وزعم أن عمر ضرب -مع أن رواية الضرب هذه مكذوبة مفتراة- والواقع أنه قاسمه ماله؛ مثل غيره من الولاة؛ فقد قاسم أبا موسى الأشعري والحارث بن كعب بن وهب وسعد بن أبي وقاص أموالهم -وهي سياسة من عمر الذي لم يكن يتهم أبا هريرة؛ وإلا لما دعاه ثانيا لتولي الإمارة ورفض أبو هريرة، بل أن عمر قد قاسم ابنيه عبدالله وعبيدالله ربح المال الذي استقرضاه من أبي موسى الأشعري لأنه من بيت المال، فلم يكتف رضى الله عنه برأس المال. .

ولو كان عمر يتهم هؤلاء الولاة بأن أموالهم من حرام لما قاسمهم إيّاها، بل لصادرها كلها. . وكانت المقاسمة اجتهادا منه رضى الله عنه.

الصحافة العربية ومراكز القوى:

ومن الملاحظ أن الأستاذ الشرقاوي قد كتب بحثه في عدة صحف تنشر في آن واحد في ثلاثة أقطار عربية؛ الأهرام في مصر، والوطن في الكويت، والراية في قطر. . والردود التي تصل إلى الأهرام كثيرة لكن لا يفسح لها المجال إلا بمقدار ما يريد الكاتب. . فهو الذي يعلق عليها، ويورد فقرات منها في تعليقه ليرد عليها كما يحلو لهواه، . ولا ندري أين الحرية التي يتشدقون بها؛ هل هي مقصـورة على ما يكتبه الكاتب المقرب من الصحيفة؛ فله مطلق الحرية في أن يكتب الحق والباطل؟ حتى لو كان يطعن في الصفوة المختارة من صحابة رسول الله؟! وإذا أراد أحد أن يدافع عنهم ابتغاء مرضاة الله أهمل رده بل ومكنّ المتعسف من الهجوم والغمز واللمز على من يرد عليه؛ فأغلب ما كتبـه الأستـاذ الشرقاوي في هذه الصحف طعن في الصحابة، وتشويه لسيرتهم بالزور والبهتان.

هل يرضى مسلم أن يتناول أحد أم المؤمنين بالقدح والسب؟

﴿النبي أولى بالمؤمنينَ من أنفسُهم وأزواجُهُ أمَّهاتُهُم﴾[1]

هل يقبل مسلم أن تؤذى أحب زوجات الرسول ﷺ إليه؟

هل يقبل مسلم أن يساء إلى صحابي مبشر بالجنة، حمى رسول الله ﷺ بجسده فَشُلَّت يده وهو يصد عن الرسول سيوف الأعداء، وكان يقاتل بين يدي النبي ومن خلفه وأمامه وعن يمينه وشماله حتى لا يخلص إليه أحد من المشركين فكان أن أصيب بأربعة وعشرين جرحا، حتى قال النبي ﷺ «من أحب أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض فلينظر إلى طلحة. وقال عليٌّ رضى الله عنه مجيبا على رجل من أصحابه يوم الجمل عندما قال الرجل: ومن طلحة؟ قال علي: لم تشهد يوم أحد؛ لقد رأيته وإنه ليتترس بنفسه دون رسول الله وإن السيوف لتغشاه وإنْ هو إلا جُنَّة بنفسه لرسول الله..

ذلك هو طلحة بن عبيد الله.. أفلا يجب أن نحميه من الأقلام الحاقدة كما حمى بجسده رسول الله؟

وهل يرضى مسلم أن ينال أحد من حواري رسول الله الزبير بن العوام؛ أول من سل سيفا في سبيل الله بمكة عندما بلغ الصحابة أن الرسول قد قتل وقبل أن تكون للمسلمين شوكة؟

هل يرضى مسلم أن يطعن أحد في ثالث الخلفاء الراشدين المهديين؛ عثمان ذي النورين، الذي قربه رسول الله ﷺ وأحبه وزوجّه ابنتيه، والذي جمع القرآن، واشتهر بالبذل والسخاء في سبيل الله، واستحيت منه ملائكة الرحمن، الذي جهز جيش العسرة، وحفر بئر رومة، الذي قتل مظلوما وهو يتلو القرآن بعد فتنة عصبية لا تزال تؤرق المسلمين وتثير فيهم -بسبب العصبية العمياء- الإحن والأحقاد إلى اليوم؟

---

(١) الاحزاب: ٦

صحابة الرسول ﷺ رضي الله عنهم ورضوا عنه:

ولا ندري . . كيف يستبيح هؤلاء أعراض الصحابة وينتقصونهم، والله تعالى قد زكاهم واصطفاهم وقال في شأنهم: ﴿والسَّابقونَ الأوَّلونَ من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوُهُم بإحسان رَضِيَ الله عنهم ورضوا عنه وأعدَّ لَهم جناتٍ تجري تحتها الأنهارُ خالدين فيها أبداً ذلك الفوزُ العظيم﴾[1].

وقال سبحانه فيهم: ﴿للفقراءِ المهاجرينَ الذين أُخرجُوا مِنْ ديارِهم وأموالِهم يبتغونَ فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسولَه أولئك هم الصَّادقونَ. والذين تبوَّءوا الدارَ والإيمان من قبلهم يحبُّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صُدورهم حاجةً مما أوتوا ويُؤْثرون على أنفسهم ولو كانَ بهم خصاصةٌ ومن يوقَ شُحَّ نفسِهِ فأولئك هم المفلحون﴾[2].

وقال فيهم سبحانه ﴿محمَّدٌ رسول الله والذينَ مَعَهُ أشدَّاءُ على الكفار رُحَماءُ بَينَهم تراهم رُكَّعاً سجَّداً يبتغون فضلا من الله ورضوانا سِيماهُمْ في وجوهِهِم من أثر السُّجودِ ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كَزَرع أخرج شطأَهُ فآزَرَهُ فاستغلَظَ فاستوى على سوقِهِ يُعجِبُ الزُّرَّاعَ ليغيظَ بهم الكفارَ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرةً وأجراً عظيمًا﴾[3].

وقال فيهم سبحانه ﴿لقد تابَ الله على النبيِّ والمهاجرين والإنصارِ الذين اتبعوهُ في ساعة العسرة من بَعدِ ما كاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم ثم تاب عليهم إنَّه بهم رؤوف رحيم﴾[4].

قال الإمام عبيد الله بن عبد الكريم الرازي المكنى بأبي زُرْعة «إذا رأيت

---

(١) التوبة: ١٠٠
(٢) الحشر: ٨، ٩
(٣) الفتح: ٢٩
(٤) التوبة: ١١٧

الرجل ينتقصُ أحدا من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق؛ لأن الرسول حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة».

ولعل من المعروف أن الذي يريد كتابة التاريخ الإسلامي بإنصاف عليه -ابتداء- أن يضع في اعتباره أن التاريخ الإسلامي دُوِّنَ أيام الدولة العباسية التي جاءت على أنقاض دولة الأمويين وبعد قتال مرير معهم، وظهرت طوائف تتقرب إلى ذوي السلطان بما يرضيهم ويسيء إلى خصومهم الذين كانوا قبلهم في الحكم، فدونوا روايات جمعت الصحيح والباطل، كما ظهرت طوائف شتى؛ منها غلاة الشيعة الذين دونوا ما يروق لهم من روايات مختلقة مفتراة بدافع العصبية.

ولا يخفى ما للخلافات السياسية من تأثير على كتابة التاريخ في كل العصور؛ فلا يستطيع أحد أن ينازع في أن كتب التاريخ مشحونة بالأباطيل والترهات؛ يقول الأستاذ محبُّ الدين الخطيب رحمه الله تعالى: إن تمييز الحق من الباطل والغث من السمين لا يكون إلا بطريقتين: الأولى طريقة أهل الحديث في ألا يقبلوا إلا الأخبار المسندة إلى أشخاص بأسمائهم، ثم يستعرضون أحوال هؤلاء الأشخاص فيقبلون من صادقهم ويضربون وجه الكذاب بكذبه، والطريقة الثانية طريقة علماء التاريخ؛ بأن يعرضوا كل خبر على سجايا من يخبر عنه، ويقارنوه بسيرته، وهو ما ينتظر وقوعه ممن نسب إليه فهل يلائم المعروف منْ سابقه وأخلاقه أم لا. وقد سلكت طائفة من المؤرخين منهجا خاصا وهو أن تجمع أخبار الرواة على اختلاف مشاربهم وعقائدهم بعد إثبات أسماء الرواة؛ ليكون الباحث على بينة من أمره، فيبحث بنفسه عن حال الراوي وصحة سنده، ويتحمل المسؤولية؛ وعلى

رأس هذه الطائفة أبو جعفر الطبري وقد جعل شعاره «العهدة على الراوي» فلا يجب أن يؤخذ كل ما رواه على أنه صحيح لا يقبل التمحيص والرد».

١ . هـ

أما الأستاذ الشرقاوي فهو ينقل من كتب مجهولة السند، ولم يتأمل في ما يرويه من روايات ولم يمحص أو يدقق، وإنما يمر بها على عجل؛ كما اعترف هو بنفسه مبررا ذلك بأن اهتمامه موجه -كما زعم- إلى شرح مباديء الإسلام من خلال فكر الإمام علي؛ قال ذلك بعد أن لاحظ عليه بعض العلماء أنه غلط في نسبة عمرو بن العاص إلى بني أمية، وكان مما قال في الاعتذار «ولقد قادني إلى هذا الخطأ أن بني أمية شاع فيهم اسم العاصي وأبو العاص، وقوي الظن عندي أن مروان بن الحكم حين عاتب معاوية لما آثر عليه عمرو بن العاص ووعده بمصر قال: أنه ليس بأقرب قرابة مني، فاستقر عندي أن عمرو بن العاص يجب أن يكون من بني أمية»[1]، فهو يعتمد إذنْ على ظنون وأوهام تستقر عنده حقائق مسلمة وبراهين قاطعة.

ولقد أصاب كبد الحقيقة العالم الجليل الشيخ موسى شاهين لاشين في خطابه المفتوح الموجه إلى الأستاذ الشرقاوي[2] حيث قال: «فقد كنت أحب أن أناقش مسألة علمية، وأسعى نحو حقيقة موضوعية كما تعودت ولكني اليوم معك لا أرى بيننا ما نحتكم إليه في صحة أو كذب؛ لأن التاريخ -والكل يعلم- نسيج بشر يخطيء ويصيب، وتلعب به الأهواء ذات اليمين وذات الشمال؛ وبخاصة في فترات العواصف والفتن.

ولقد كانت الفتنة الكبرى التي خضت فيها مستنقعا كثرت فيه الأوحال

---

(١) الأهرام ٢١/١٢/٨٣

(٢) الراية القطرية ١٩ صفر ١٤٠٤هـ.

وعميت فيه الحقائق واضطربت فيه الروايات، ولم تعد الحقيقة واضحة -حتى أمام أعين المباشرين لها الناسجين لخيوطها- يروي الإمام مسلم في صحيحه عن ابن شماسة المهري قال: يا أبتاه؛ أما بشّرك رسول الله ﷺ بكذا؟! أما بشّرك رسول الله بكذا؟! فأقبل بوجهه وقال: إن أفضل ما نعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ إني كنت على أطباق ثلاث، لقد رأيتني وما أحد أشد بغضا لرسول الله ﷺ مني ولا أحب لي إلا أن أكون قد استمكنت منه فقتلته، فلو مت على تلك الحال لكنت من أهل النار، فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ فقلت: ابسط يمينك فلأبايعك، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: مالك يا عمرو؟ قلت: أردت أن أشترط، قال: تشترط بماذا؟ قلت: أن يُغفر لي، قال: أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟! قال: وما كان أحب إلي من رسول الله ﷺ ولا أجل في عيني منه، وما كنت أطيق أبدا أن أملأ عيني منه؛ إجلالا له، ولو سئلت أن أصفه ما أطقت؛ لأني لم أكن أملأ عيني منه، ولو مت على تلك الحال لرجوت أن أكون من أهل الجنة، ثم ولينا أشياء ما أدري ما حالي فيها.

ويعلق الأستاذ الدكتور لاشين على ذلك بقوله: هكذا أصبحت الحقيقة غير واضحة وأصبح الحق غير معلوم؟ حتى أمام أعين المباشرين للحوادث الناسجين لخيوطها، فمن أين لنا اليوم العلم ببواطن الأمور حتى تنسب في كتابك إلى عمرو بن العاص أنه قال لمعاوية: والله لا أعطيك من ديني حتى آخذ من دنياك، وتنسب إلى السيدة عائشة رضى الله عنها أنها كانت تحرض على قتل عثمان، وتنسب إليها أنها كانت حاقدة على علي رضى الله عنه؟

أنت لم تكن بين عمرو ومعاوية ساعة القول فتشهد بما سمعت، وما كنت شاهدا في أهل المدينة حين حرضت عائشة على قتل عثمان، وما شققت

عن قلبها حتى تعلم أهي حاقدة أم غير حاقدة، ولكنه رجم بالغيب ورمي بالشبهة واتهام بالظنة، وجري وراء حكايات أكثرها أكاذيب وأباطيل. ثم يقول «أنا لن أدخل معك في نقاش رواياتك وكذبها؛ فقد نصل أنا وأنت إلى نوادر جحا حين ادعى في وسط الليل أنه أحصى نجوم السماء عدا، فضحك صاحبه قائلا: فكم هي إذنْ؟ قال: هي عدد شعر حماري فكذبه صاحبه، فقال جحا: قم فعد كل منهما؛ فالدعوى كاذبة، والرد والإقناع متعذر، لكني أطلب منك أمرين تأمر بهما الأديان جميعا بل ويقرهما العقل والأدب الفطري: الأول منهما أن نمسك عن الطعن بغير دليل، وأن نترفع عن الإساءة بغير برهان، والثاني منهما أن مالا نرضاه لأنفسنا ولا لآبائنا ولا لأمهاتنا لا نلصقه بصحابة رسول الله الذين كانوا -دون منازع- خيرا منا، فالرسول يقول: الله الله في أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه، وكما لا ترضى أن يقول أحد: أن الشرقاوي باع دينه وقلمه للشيوعية ينبغي أن لا تقول أن عمرو بن العاص باع دينه لمعاوية. وأسوق لك قصة أنت تعلمها؛ تصور أدب الإسلام وما ينبغي أن يكون عليه المسلم في هذا المقام؛ قالت زوجة أبي أيوب الأنصاري لزوجها: هل سمعت ما يقول الناس عن عائشة؟ قال سمعت، وأني لسائلك؛ لو كنت مكان عائشة مع صفوان أكنت فاعلة ما يقول الناس؟ فانزعجت وقالت على الفور: لا ورب الكعبة، قال: فوالله إن عائشة خير منك وأطهر. فكيف ترضى يا صاحبي أن تقول بغير دليل في عثمان وعمرو بن العاص ولا ترضى أن يقال في أمك التي ولدتك» ؟ اهـ

شعارات:

ومن العجب أن الأستاذ الشرقاوي لا يمنعه الطعن في الصحابة من الترضي عليهم باللفظ إمعانا في التضليل والخداع؛ فبعد أن يكيل التهم لعائشة أو عثمان أو طلحة أو الزبير يضع بعد ذكر الإسم «رضى الله عنه» ظانا

بذلك أنه قد توصل إلى هدف؛ أعني خداع المسلمين بالشعارات البراقة والكلمات المعسولة، ثم ينقض هو على مبادىء الإسلام ويفتح الأبواب للأفكار الشيوعية، بذات الطريقة المتفق عليها أخيرا بين أساطين الشيوعية التي اتفق الشياطين على تسميتها (اليسار الاسلامي) تدليساً وتعمية ﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما يَخدَعونَ إلا أنفُسَهم وما يشعرون. في قلوبهم مرضٌ فزادهم الله مرضاً ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون﴾[1] ﴿وقد مكروا مكرهم وعند الله مَكرُهُم وإن كان مَكْرُهُم لتزولَ مِنْهُ الجبالَ﴾[2].

مزلق.. وتحذير:

وإذا كان الأستاذ الشرقاوي لم يتورع عن الطعن في صحابة رسول الله ﷺ السابق منهم واللاحق؛ فإنه يجب أن ننبه إلى أن بعض الناس -بحسن نية- يسيء فهم حكم الإسلام في التمييز بين من أسلم قبل الفتح وبين من أسلم بعده، وقد يحاول الطعن فيمن أسلموا بعد الفتح، وقد يشتط به القلم أو اللسان فيدعي أن هؤلاء إنما أسلموا خوفا من السيف ويطعن في إسلامهم، والواقع أن الذي يسلك هذا المسلك إنما يتألّى على الله، ويسيء الأدب مع رسول الله ﷺ، فلا حق لأحد في رفض إسلام من قبل رسول الله إسلامه، ولا يجب أن يقول ما ليس له به علم؛ فالإسلام يجب ما قبله، حتى أولئك الذين كانوا يقاتلون مع المشركين؛ كأبي سفيان وخالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم -رضى الله عن الجميع- قد قبلهم رسول الله وقبل إسلامهم وقربهم إليه عدا بعض أفراد معروفين أهدردماءهم، وأمر الدين لله وحده.. ورحمة الله يعطيها الله من يشاء.. فليس لاحد من عبيده -حتى الأنبياء- الاعتراض ولا القول بالرأي فيما لا مجال فيه للاجتهاد ﴿ليس

(١) البقرة: ٩، ١٠

(٢) إبراهيم: ٤٦

لك من الأمر شيء أو يعذبهم أو يتوب عليهم﴾ .

ولا ريب أن من أسلم قبل الفتح أعظم درجة ممن أسلم من بعد الفتح لكنهم جميعـا مرضيون: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾(١) .

وليس أحد أحرص على الإسلام من الله ورسوله، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه ﴿يآيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم﴾(٢) .

وأخيرا أدعو للأستاذ الشرقاوي بالهداية وأدعوه أن يغير منهجه ويعف قلمه ويسخره للدفاع عن الإسلام ﴿فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمـين﴾(٣) ﴿وإن مّنكم إلا واردهـا كان على ربـك حتـمًا مقضياً﴾(٤) ﴿فأما الذين شقوا ففي النار هم فيها زفير وشهيق. خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد. وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ﴾(٥) .

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

---

(١) الحديد: ١٠

(٢) الحجرات: ٦٣

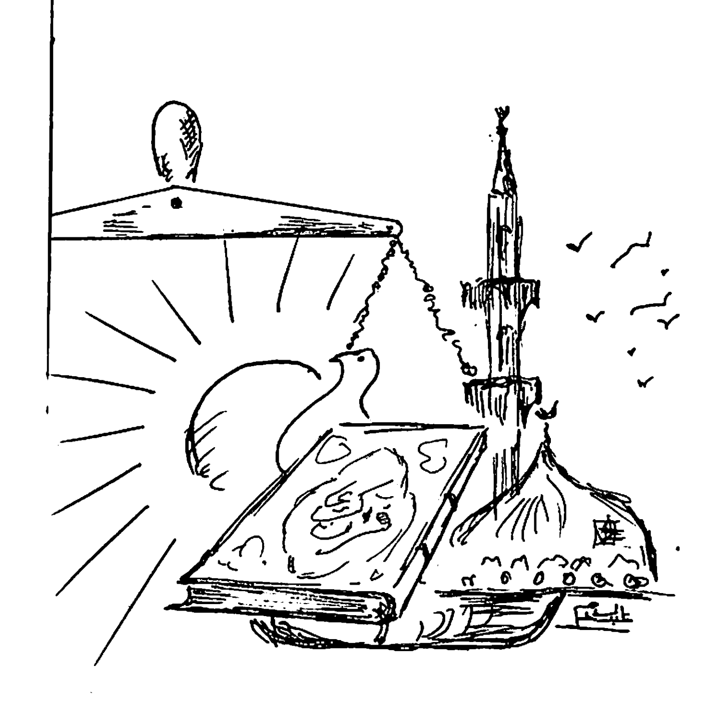
(٣) الحجرات: ٦

(٤) مريم: ٧١

(٥) هود: ١٠٦-١٠٨

عِمَارَة ..

والحُكُم بمَا أنْزَلَ اللهُ



مكتبة المهتدين الإسلامية

عمارة . . والحكم بما أنزل الله

في إحـدى الجـرائد اليومية[1] طلع علينا أحد الكتاب بمقالة عنوانها «معنى الحكم بما أنزل الله» أتى في ثنايها بمفاهيم غريبة عن لفكر الإسلامي وباستنباطات تتعارض مع روح النصوص وكأنما يريد أن يقوم بدور المصلح المجتهد ولو على حساب البديهيات الشرعية، ومما جاء في مقالته بعد أن أورد الآية الكـريمـة ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ قال: «يفسر البعض هذه الآية تفسـيرا يبعد بها عن المعنى الحقيقي المراد؛ وأنه يترتب على هذه التفسـيرات الحكم بكفر كل المجتمعات الإسلامية، وكل المسلمـين حكاما ومحكومين، وقال: إن التفسيرات مغلوطة وأنه ليس المراد بالحكم في القرآن نظام الحكم والدولة والسياسة، وأن المراد بـ «ما أنزل الله» في هذه الآية ليس النظام الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، وعلى الذين يطلبـون مراد الله من آيات قرآنه الكريم أن يبحثوا عن المعنى الذي كان لمصطلحات القرآن في عصر البعثة!! كما أن عليهم أن يبحثوا عن أسباب النزول» ا هـ ملخصاً.

مُسَــلَّمَة:

وإني قبل أن أناقش الدكتور وما أورده في مقاله مما اعتبره أدلة تؤيد رأيه؛ أحب أن أقـرر حقيقـة مهمـة وهي أنـه لا مجال للقـول بكفر المجتمعات الإسـلامية بسبب عدم حكمهـا بما أنـزل الله تعالى؛ وذلك لأن الشعوب الإسلامية لم تستشر في ما فرض عليها من أنظمة وقوانين تخالف حكم الله، ولم ترفض أن تحكم بالشريعـة الغـراء؛ بل أن الشعـوب لتواقة إلى تحكيم الإسلام في كل شؤونها.

---

(١) الراية ٨٦-٢٣/٤/١٤٠٠هـ د. محمد عمارة.

ولا خلاف بين المسلمين في أنه يجب عليهم أن يقيموا حياتهم على أساس الإسلام، وعلى هدى من الكتاب الكريم والسنة المشرفة؛ هذه الحقيقة لا يرقى إليها شك، وقضية مسلمة لا تقبل النقاش حتى إن الفساق من جماهير المسلمين لو سئل أي منهم عن جميع المنكرات التي يأباها الإسلام العظيم لوجدته يستقبحها؛ لأن القيم الإسلامية لا تزال في قلبه، ولا يزال ينظر إليها نظرة إجلال على الرغم مما طرأ على عاداته من تفسخ وانحلال.

إن أحداً لو تجوَّل في أنحاء العالم الإسلامي فلن يجد جمهور المسلمين إلا على هذه العواطف -لا يختلف في ذلك المسلمون في أي بلد من بلاد الإسلام- ولو أجرى استفتاء حر نزيه فلن يعارض تحكيمَ شرع الله غير شرذمة يسيرة هي التي ينطبق عليها حكم الكفر؛ يقول العلامة الشيخ محمد رشيد رضا:

«إن العقل ليعسر عليه أن يتصور مؤمنا مذعنا لدين الله يعتقد أن كتابه يفرض عليه حكمًا، ثم هو يغيره باختياره، ويستبدل به حكمًا آخر بإرادته؛ إعراضا عنه وتفضيلا لغيره عليه، ويعتد مع ذلك بإيمانه وإسلامه».

كفر دون كفر:

ولو وصفنا -جدلا- مجتمعاً ما بالكفر لأنه لا يطبق شرع الله تعالى، فلا ينطبق الوصف على أفراد المجتمع بأعيانهم وأسمائهم؛ إذ أن المجتمع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصيات الأفراد.

وقد وضع الإسلام معايير أخرى للحكم على أفراد المجتمع بأعيانهم وأسمائهم، فلا يحكم على الناس بالكفر جزافا؛ ولذلك يقول الله تعالى:

﴿يآيها الذين آمنوا إذا ضَرَبْتُم في سبيل الله فتبيَّنُوا ولا تقولوا لِمَنْ ألقىٰ إليكمُ السلامَ لستَ مؤمناً﴾. وقال عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه:

«إني لم أومر أن أنقب على قلوب الناس ولا أشق بطونهم». كما قال لأسامة عندما قتل أحد الناس بعد أن نطق بالشهادتين واعتقد أسامة أنه قالها متعوذا خائفا من القتل: «هلا شققت عن قلبه لتعلم هل قالها -متعوذاً- أم لا!؟». وقال ابن عباس رضى الله عنهما عندما سئل عن الكفر المراد من الآية: إنه كفر دون كفر. ويرى بعض العلماء أن كل آية من الآيات الثلاث التي في سورة المائدة تنطبق على قسم معين من الناس؛ فمن أعرض عن حكم الله غير مذعن له لاستقباحه اياه فهو كافر قطعا يشمله قوله تعالى ﴿ فأولئك هم الكافرون﴾، ومن لم يحكم لعلة أخرى وكان في ذلك إضاعة للحق أو ترك للعدل والمساواة فهو ظالم يشمله قوله تعالى: ﴿فأولئك هم الظالمون﴾ وإلا فهو فاسق يشمله قوله تعالى ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾، ويؤيد هذا الرأي مناسبة الآية لما قبلها.

تدليس:

ولقد حاول الدكتور أن يجعل لكلمة «الحكم» في القرآن الكريم مصطلحا خاصا لا تتعداه، وأورد بعض الآيات التي يختلف فيها معنى كلمة الحكم من آية الاخرى. وأنا لا أدري كيف استباح لنفسه تحديد معنى الحكم أو قصره على مدلول معين مع أن اللفظة وردت في القرآن الكريم بعدة معانٍ؛ وهي نفس المعاني التي في لغة العرب. فسقط في أحبولة التناقض؛ إذ بينما زعم أن للقرآن مصطلحا معينا لكلمة الحكم، أورد معاني متعددة له؛ بمعنى الفقه والحكمة والنبوة والقضاء والفصل في المنازعات.

وإني أسأل الدكتور: أليس الفصل في المنازعات والقضاء جزءا من مسئولية الدولة؟ ولا يخفى أن المجتمع في بداية تكوينه يكون مجتمعا صغيرا، وتكون السلطات كلها في يد من يعتبر رئيسا للمجتمع، ثم إذا تطور وكبر توزعت السلطات على أساس أن رئيس الدولة لا يتسع وقته لكل صغيرة

وكبيرة؛ وتكثر المسئوليات بكثرة السكان وتشعب شؤون الحياة.

وقد كان الخلفاء والرسول ﷺ قبلهم يجمعون بين القضاء وقيادة الجيوش ثم بعد ذلك خصّصوا للقضاء أناسا، وجهزوا جيوشا خصصوا قيادتها لآخرين.

تغيير المصطلح لا يبرر التدليس:

وإذا كان الفقه الدستوري المعاصر يرجع وظائف الدولة إلى أنواع ثلاثة: التشريع والقضاء والتنفيذ؛ فكل دولة منظمة قديمًا وحديثاً عرفت جهة -أيا كانت تسميتها- تتولى التشريع، وعرفت أجهزة تقوم على تنفيذ القوانين وعلى تطبيقه بين الأفراد المتنازعين. وإذا كنا قد أكثرنا اليوم من استعمال كلمة نظام الحكم -ونقصد بها المؤسسات التي تدير النظام الإجتماعي والسياسي وتشرف عليه- فإن هذه المؤسسات يقوم عليها أناس؛ واسم الحاكم ينطبق عليهم؛ فنقول النظام الحاكم في بلاد كذا، وليس من الضروري أن يستعمل القرآن نفس المصطلح وينص عليه باللفظ، والمهم أن يتصرف هؤلاء المشرفون على المؤسسات طبقا لأحكام الإسلام. وقد كان قواد الجيوش في التاريخ الإسلامي يسمون «أمراء الجيوش»؛ فهل معنى ذلك أن نقول أنه ليس في الإسلام قواد جيوش!؟ وكان المحافظون ومدراء الأقاليم يسمون بالعمال؛ فهل نقول إنه لا يوجد محافظون ولا مديرو أقاليم في الإسلام!؟ كما أننا نسمي اليوم أحكام الإرث والزواج والطلاق بالأحوال الشخصية، وأحكام الديون والبيع بالمعاملات المدنية؛ فهل معنى ذلك أنها لا وجود لها في القرآن!؟

وليحكمْ أهلُ الإنجيلِ بِمَا أَنْزلَ اللهُ فيهِ:

وما ذكره الدكتور عن سيدنا عيسى ويحيى وموسى عليهم السلام مردود عليه؛ فلو تأمل آيات القرآن ونظر إليها بفكر متجرد لتبين له وجه الحق ولما قال ما قال، والغريب أنه استشهد بنص ثم تجاهله لأنه كان عليه لا له..

وهو قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون﴾[1]. ألم يكن موسى وعيسى من النبيين الذين يحكمون بالتوراة والأنجيل؟ بلى بدليل قوله تعالى في الآية التالية ﴿وقَصفيْنَا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيلَ فيه هُدَىً ونورٌ ومصدقاً لما بين يديهِ من التوراةِ وهدىً وموعظةٌ للمتقين. وليحكمْ أهلُ الإنجيلِ بما أنزلَ اللهُ فيه﴾[2]. وذلك لأن الإنجيل لم ينسخ التوراة، أما قوله تعالى عن موسى ﴿ففررتُ منكم لّما خِفْتُكُم فَوَهَبَ لي ربي حُكْماً وجعلني منَ المرْسَلِينَ﴾ فواضح أن من كلفه الله بالرسالة فقد قلده الحكم، وقد حذف من آخر الآية ﴿وجعلني من المرسلين﴾ ليتسق الامر له بزعمه، ثم أنه قد غاب عن باله أن الفاء للتعقيب والواو تفيد مطلق الجمع.

أول عرى الإسلام نقضاً:

ولقد أدرك الدكتور قوله تعالى ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا على بعضٍ فاحكمْ بينَنَا بالحقِّ﴾ وهذه الآية في سيدنا داود عليه السلام وهو نبي ملك، وقد خاطبه ربه بقوله ﴿يا داودُ إنّا جعلناكَ خليفةً في الأرضِ فاحكمْ بين الناسِ بالحقِّ ولا تتبعِ الهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عن سبيلِ الله إنّ الذين يَضِلُّوَن عن سبيلِ اللهِ لَهُمْ عذابٌ شديدٌ بما نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾ وهذه الآية حجة على الدكتور لا له، وقد حاول أن يتخطاها ويتجاهلها، هدانا الله وإياه.

وفي الحديث الشريف «بنو إسرائيل تسوسهم انبياؤهم» فالحكم إذنْ بمعنى النظام السياسي والاقتصادي للأمة هو مراد الله في القرآن -والله أعلم بمراده- خلافا لما يزعمه الكاتب؛ ومما يوضح ذلك ما جاء في الحديث الشريف مرفوعا: «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة

---

(١) المائدة: ٤٤

(٢) المائدة: ٤٦، ٤٧

تشبث النـاس بالتي تليهـا، فأولهن نقضاً الحكم وآخرهن الصلاة». وهذا الحديث يبين صراحة أن الحكم من عرى الإسلام وأسسه، كما هو معلوم فإن السنة المشرفة مبينة ومفسرة للقرآن ومكملة له لا انفصال بينهما. . فماذا يكون إذاً معنى الحكم في هذا الحديث من دلائل النبوة ومن معجزاته ﷺ. فقد شاهدنا نور الإسلام وروحه. وتمتلىء آذاننا بطنين المنادين بفصل الدين عن السياسة ومنهم للأسف من يتكلم باسم الإسلام وتتزين مقالاته بلقب المفكر الإسلامي!!!

لا كهنوت في الإسلام

وبعض النـاس يتصـور أن الحكم الإسـلامي هو حكم المشايخ ومن يسمون رجال الدين، ويخشى أن تعم الفوضى ويفلت الزمام إذا تولى هؤلاء الأمور لما يعرف عنهم من عدم الخبرة في أمور السياسة وشؤون الحياة؛ وليس الأمركما يتوهمه هؤلاء؛ فإن معرفة الشخص لأمور الدين فقط لا تؤهله لقيادة الناس ورعاية مصالحهم؛ كما أنه ليس في الإسلام طبقة تسمى رجال الدين، وأخرى للدنيا. والمطلوب أن يتوفر العلم والأمانة في الشخص الذي تسند إليه المسؤولية -وكلٌّ يسند إليه الأمر الذي يحسنه- يقول الله تعالى ﴿فاسألوا أهلَ الذِّكْرِ إن كنتم لا تَعْلَمُونَ﴾؛ وأهل الذكر في كل فن هم المتخصصون فيه؛ ولذلك عقدت قيادة الجيوش في الإسلام للأشجع، والأنكى للعدو قدم على الأتقى والأورع. والـرسـول ﷺ -وهـو رسـول الله تعالى كان يشاور أصحابه ﴿وشاورهم في الأمر﴾.

عموم اللفظ وخصوص السبب:

يقول الدكتور «والسبب الثاني الذي جعل البعض يكفرون المجتمعات الإسلامية بالآيات التي تتحدث عن كفر من لم يحكم بما أنزل الله؛ أنهم غفلوا عن سبب نزول هذه الآيات. . الخ» ولا أدري كيف غاب عن بال الدكتور

-ولعله لم يتعمد- أن لفظة (من) في اللغة العربية إذا جاءت في معرض الشرط أفادت العموم، وأن الأصل اعتبار عموم اللفظ لا خصوص السبب فأسباب النزول لا اعتبار بها الا لفهم الآيات أحيانا لكن لا ينبني عليها حكم؛ وأحيانا تكون أسباب النزول متعددة ورواياتها مختلفة لا يستطاع الجزم بواحدة منها؛ وذلك كما في سبب نزول قوله تعالى ﴿ألَمْ تَرَ إلى الذين يَزْعُمُونَ أنَّهم آمنوا بما أُنزل إليكَ وما أُنزلَ مِنْ قبلك يُريدون أن يتحاكموا إلى الطَّاغُوتِ وقد أُمروا أن يكفروا به ويُريد الشيطانُ أن يُضلهُم ضلالاً بعيدا* وإذا قيل لهم تَعَالَوْا إلى ما أنْزَل اللهُ وإلى الرسولِ رأيتَ المنافقينَ يصُدُّونَ عنكَ صُدودا* فكيف إذا أصابتْهُم مّصِيبَةٌ بما قدَّمَتْ أَيدِيهِم ثمَّ جاءوكَ يحلِفونَ باللهِ إنْ أَرَدْنَا إلا إحساناً وتوفيقا* أولئكَ الذين يعلمُ اللهُ ما في قلوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُم وعِظْهُم وَقُل لّهُمْ في أنفسِهِم قَولاً بليغا﴾.

فهذه الآيات اختلفت الروايات في أسباب نزولها، ولكن المسلمين منذ أنزلها الله تعالى مجمعون في كل عصر وكل مصر أنها تنطبق على كل من يرفض حكم الله ورسوله ويريد أن يتحاكم إلى الطاغوت؛ وأنه يحكم عليه بالنفاق مهما تعلل وخلق المبررات؛ للإعراض عن حكم الله ورسوله، ولو أنه حلف بأوثق الأيْمان أنه لا يريد إلا إحسانا وتوفيقا.

يحرفون الكلم عن مواضعه:

توهم الدكتور عمارة -أرشده الله إلى الحق ونفع به الإسلام- أن أهل الكتاب في ظل الإسلام يتحاكمون إلى التوراة والإنجيل، وأنهم إذا جاءوا إلينا حكمنا بينهم بهما، وبنى على هذا التوهم قوله بتعدد الشرائع في المجتمع السياسي الواحد مخالفة لما يجب أن يكون عليه المجتمع الواحد، ويدلل على فهمه هذا الذي سماه حاسما!! بقوله تعالى ﴿لكلٍّ جَعَلْنَا منكم شِرْعَةً ومِنْهاجاً﴾ فهو يبتر الآيات ويجزِّؤها ولا يراعي سياقها ليظهر انه محق في توهمه؛ ولو أنه قرأ الآيات بتمعن ولاحظ سياقها العام لرأى أنه ليس أمام قضاء

بشرائـع دينية متعددد في مجتمع سياسي واحد؛ فالآيات السابقة كانت عن مجتمع بني إسرائيل من قوله تعالى ﴿إنا أنزلنا التوراة﴾[1] إلى قوله ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ وهذه هي التي حسمت الأمر ﴿مُصَدِّقا لما بين يديه من الكتابِ ومُهَيْمِنا عليه فاحكم بينهم بما أُنزل اللهُ ولا تَتَّبِع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء اللهُ لجعلَكُم أمةً واحدةً ولكن ليبلوكُمْ فيما آتاكم فاستَبِقُوا الخيراتِ إلى اللهِ مَرْجعُكُم جميعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بما كنتم فيه تختلفون. وأنِ احْكُمْ بينهم بما أُنزلَ اللهُ ولا تَتَّبِعْ أهْوَاءَهُم واحذَرْهُم أن يفتِنُـوكَ عنْ بَعْضِ ما أَنزَلَ اللهُ إليك فإنْ تَوَلَّوْا فاعلمْ أَنما يُريدُ اللهُ أنْ يصيبَهُم بِبَعْضِ ذُنوبِهِمْ وإنَّ كثيراً من الناسِ لفاسقونَ. أَفَحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغونَ ومنْ أحْسَنَ مِنَ اللهِ حُكْمًا لقومٍ يوقنون﴾[2].

ومعنى قوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شِرْعَةً ومِنْهَاجاً﴾[3] أن الله تعالى جعل لكل رسول شريعة ومنهاجا يحكم به أمته؛ فالأمة من بني إسرائيل التي كانت موجـودة من مبعث موسى عليه السـلام إلى مبعث عيسى شرعتهـا التـوراة، والأمة من مبعث عيسى إلى مبعث محمد عليهما الصلاة والسلام شرعتها الإنجيل إلى جانب التوارة والناس أجمعون من مبعث محمد ﷺ إلى يوم القيامـة شرعتهم القرآن الكريم لأن محمداً ﷺ خاتم الأنبياء وشريعته ناسخة لكل الشرائع.

وإذا كان لبعض الفقهـاء أقـوال في أن لأهـل الذمة والأمانة الحق في التحـاكم إلى رؤسـائهم وشرائعهم في بعض القضـايا، فإن في هذا مجالا للإجتهاد يقرر فيه ولي الأمر ما يراه صالحا؛ ولكن المبدأ العام في الشريعة

---

(١) المائدة: ٤٤

(٢) الآيات من ٤٦-٥٠ المائدة

(٣) المائدة: ٤٨

الإسـلامية هو خضـوع كل ما هو تحت ولاية الـدولـة الإسلامية لأحكام شريعتها الغراء والآية نص في هذا.

وأما قضاء الرسول ﷺ في أول الأمر بين اليهود في مسألة الزنا فذلك لأنهم أرادوا التهرب من حكم التوراة في تلك القضية، ولأن حكم التوراة في رجم الزاني كان موافقا لحكم الإسلام كما أن القضية كانت في بداية تأسيس الدولة الإسلامية.

الدكتور والفصام:

ولا أخفي عليك قارئي العزيز أنني -عندما قرأت مقال الدكتور هذا الذي يحاول أن ينفي فيه أي ارتباط للإسلام بالحكم والسياسة- أخذتني حيرة شديدة من أمره، وداخلني شك في أنه مصاب بداء النسيان فنسي اليوم ما كتبه بالأمس، أو لعله مصاب باضطراب وتناقض في الفكر، فقد قرأنا له في كتـاب «محمـد نظرة عصرية» مقـالاً بعنـوان: محمـد وأول دستـور للدولة الإسـلامية ينتقد فيه الذين يقولون بفصل الدين عن السياسة في الإسلام زاعمين أن محمدا ﷺ نبي ولا علاقة له بالحكم، وأنه لم يقم دولة إسلامية. فهو يقول بالحرف الواحد «ويخطىء البعض عندما يتصورون أن الرأي القائل بأن الإسلام لم يقم دولة، وأن رسوله نبي وليس بحاكم هو أقرب الآراء إلى المنهـج العلمي في التفكـير والمنهج الاجتماعي في دراسة التاريخ، وتاريخ الدعوات الكبرى والأديان على وجه الخصوص، ذلك أن الرأي القائل بأن البنـاء الـذي أقامة الرسول ﷺ بالمدينة إنما هو بناء ديني لا علاقة بالدولة والسياسة إنما ينبع من موقف فكري يفصل بين الدين والمجتمع ويباعد بين مقومات الدين وحياة الذين اعتنقوا هذا الدين، وهو موقف فكري يعني أن يرفض أصحابه أية خطوط وصلات بين تعاليم الدين والعصر والمجتمع الذي ظهر فيه ولذلك فإن الموقف الفكري هذا هو ابعد المواقف عن المنهج العلمي

في التفكير والمنهج الاجتماعي في دراسة التاريخ، ولا أدل على فساد هذا الرأي فيما يتعلق بموضوع الدولة العربية الإسلامية الأولى من تلك الملامح والقسمات التي قامت وتمت بالمدينة عند هجرة الرسول ﷺ إليها، ذلك الدستور الذي حدد رعية الدولة الجديدة وميز بين جماعتها المؤمنة بالدين الجديد، وتلك التي لم تؤمن به ولكنها رضيت أن تستظل براية دولته فكونت مع المؤمنين (أمة واحدة) لهم جميعا نفس الحقوق السياسية، وعليهم جميعا نفس الواجبات مع احتفاظ كل جماعة بعقيدتها وديانتها. . ا. هـ. .

وعلى الرغم من أن الدكتور عمارة اعترف هنا بالارتباط بين الإسلام والحكم في عهد الرسول ﷺ إلا أن من الواضح أن أغلب كتاباته تبين بما لا يدع للشك أنه علماني التفكير(١)، ولذا فإن مما يثير الاستغراب أن يكتب تحت عنوان «يسألونك في الدين والدنيا» الذي يشارك في الكتابة فيه عدد من العلماء المختصين!! ما يؤدي إلى التشويش على المسلمين في أمر دينهم، وأخشى أن يكون وراء الأكمة ما وراءها.

يا دكتور: تعالوا إلى كلمة سواء

ثم إني أحب أن أوجه سؤالا إلى إخواننا أمثال د. عمارة: لماذا لا يقبلون بالإسلام حاكما للمجتمع؟ ألا يريدون العدالة؟! الإسلام هو حصنها المتين. . ألم ينصف الفقراء؟ ألم يقض على نظام الضرائب التي كانوا يؤدونها للأغنياء فجعلها الإسلام واجبة لهم على الأغنياء؟! تفرض على الأغنياء بقدر ما يسع الفقراء ويضمن لهم الأكل والملبس والمسكن. ألم يدع الإسلام إلى

---

(١) مر أن مصطلح «العلمانية» مصطلح مشبوه إذ وضع في مقابلة الأديان؛ ليعطي الناس انطباعا أن الأديان في جانب والعلم في جانب آخر. . والإسلام -بالبديهة- دين كل العصور وكل المستويات العلمية، والقرآن الكريم يحوي مئات الآيات المرغبة في العلم وتمييز أهله. . فلينتبه.

العمـل ويرفض الكسـل والدعة والإتكالية؟ ألم يحارب الرشوة واللصوصية والكسب غير المشروع والإحتكار؟! ألم يحارب الإسلام السرف والبطر والكبر والعنجهية؟! ألم يحافظ على حرية الشخص وكرامته وإنسانيته؟

﴿تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألا نعبدَ إلا اللهَ ولا نُشرِكَ به شيئا ولا يَتَّخِذَ بعضُنا بعضاً أرباباً مِنْ دونِ الله﴾

﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾

الكتب الصادرة عن دار الضياء

١- نداء الحق-ديوان شعر اسلامي-ط٢ — أحمد محمد الصديق
٢٧٨ صفحة ١٧×٢٤

٢- قصائد إلى الفتاة المسلمة ط٢ — أحمد محمد الصديق
٨٠ صفحة ١٤×٢٠

٣- المطارحات الشعرية
(قوانينها ومعجمها الشعري) — أحمد الجدع
٣١٠ صفحات ١٧×٢٤

٤- فدائيون من عصر الرسول ط٤
(طبعة مزيدة ومنقحة) — أحمد الجدع
١٧٠ صفحة ١٤×٢٠

٥- الأخوة والحب في الله — حسني أدهم جرار
١٣٠ صفحة ١٤×٢٠

٦- الدعوة إلى الإسلام
مفاهيم ومنهاج وواجبات — حسن أدهم جرار
٢٧٠ صفحة ١٤×٢٠

٧- صرخة مسلم على مشارف — شعر معروف رفيق
القرن الخامس عشر الهجري
٤٠ صفحة ١٢×٧

٩- ألقاب الصحابة — أحمد الجدع
مصادرها وقصصها وأهدافها
١١٥ صفحة ١٤×٢٠

١٠- من دنيا العلم — د. عادل أحمد جرار
اكثر من مائة مسألة علمية في أسلوب مبسط
٢١٠ صفحات ١٧×٢٤

١١- العسل (من الاعجاز الطبي في القرآن — د. عبدالله عبدالرزاق مسعود السعيد

١٣٥ صفحة ١٧×٢٤.

١٢- الدلالة اللغوية عند العرب — د. عبدالكريم مجاهد

٣٠٢ صفحة ١٧×٢٤

١٣- من أجل الإسلام — عبدالقادر العماري

ردود على عدد من الكتاب المعاصرين

كتب تحت الطبع

١- ديوان الدكتور يوسف القرضاوي — جمعه وحققه حسني أدهم جرار

١٧×٢٤

٢- المكتبات المتخصصة ودورها في التنمية — سعيد أحمد حسن

١٧×٢٤

٣- الحركة الثقافية الاسلامية — سعيد أحمد حسن

أسبابها ومراكزها

١٧×٢٤

كتب توزعها الدار

١- التجسس وأحكامه في الشريعة الاسلامية — محمد راكان الدغمي

٢- دليل المستقبل التخصصي الجامعي

٨٧٠ صفحة تشمل جامعات العالم المختلفة — د. شعبان حافظ

٣- نباتات الزينة الداخلية — م. محمود جرن

٣٠٤ صفحة «ورق ملون ومصقول»

٤- شعر الخلفاء من العصرين الراشدي والأموي — نبال تيسير خماش

٢٢٥ صفحة ١٧×٢٤


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين



رقم الايداع لدى
مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
١٩٨٥/٢/٨٤